



مصرف الائتمان العراقي
Credit Bank of Iraq



2023

ANNUAL
REPORT

كلمة رئيس مجلس الادارة
بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الأفاضل مساهمو مصرف الائتمان العراقي المحترمون...

باسمي وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة أتقدم إليكم بالشكر الجزيل لتبليبتكم دعوتنا وحضوركم الاجتماع السنوي للهيئة العامة للمصرف ويسعدني أن أرحب بكم جميعاً وأضع بين أيديكم التقرير السنوي متضمناً البيانات المالية والحسابات الختامية للمصرف لعام (2023).

السادة المساهمون الكرام....

كما تعلمون أن الاقتصاد العالمي شهد تراجعاً ملحوظاً خلال هذا العام من جراء الحرب الروسية الأوكرانية وأثرها السلبي على الاقتصاد العالمي إذ واجهت دول العالم موجة من الاضطرابات شملت قطاعات اقتصادية كثيرة وأثر كل ذلك على نمو الاقتصاد وتوقف عدد كبير من المشاريع الاستثمارية وتراجع النشاطات الاقتصادية المحلية.

إلا أن المصرف تعامل مع كل الظروف والصعوبات بكفاءة واحترافية إذ حافظ على التزاماته تجاه المساهمين والعملاء واعتمد خلال السنة الماضية سياسة ائتمانية متشددة للحفاظ على أموال المودعين وحماية حقوق المساهمين. وتبنى سياسة الاستثمار في أدوات الدين المتاحة من قبل الدولة والتي تعد الملاذ الآمن والذي يحقق عوائد ربحية مجزية و إيماناً بدور المصرف في دعم دور الدولة و تحقيق الأهداف المرجوة.

كما حافظ المصرف على نسب سيولة تزيد عن النسب المحددة من قبل السلطات الرقابية ويشهد السوق المصرفي في العراق لمصرفنا بنجاحه في الحفاظ على حقوق المساهمين والمودعين.

وفي الوقت ذاته سعى المصرف إلى ترسيخ سياسة الامتثال لمتطلبات السلطات والجهات الرقابية. إضافة إلى تعزيز إدارة المخاطر وفق المعايير الدولية من خلال تطوير الآليات والإجراءات الرقابية والالتزام بقواعد الحوكمة المؤسسية وتبنى المصرف سياسة متشددة لمراقبة ومكافحة غسل الأموال وفق المعايير العالمية.

ويسعى المصرف في خطته إلى تعزيز قدراته وتطوير كفاءة المنتسبين بما يؤدي إلى تحسين الخدمات المصرفية والارتقاء بها ومواكبة التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية بما فيها

الإسراع في تطبيق تقنيات جديدة لتطوير الخدمات الرقمية والالكترونية مع ضمان السهولة والأمان في استخدام هذه التقنيات.

وفي الختام أتوجه باسم أعضاء مجلس الإدارة بالشكر لعملائنا على دعمهم وثقتهم التي كانت دائماً محل تقديرنا واعتزازنا ونسجل شكرنا وتقديرنا للإدارة التنفيذية للمصرف وللموظفين كافة على جهودهم في القيام بدورهم على أتم وجه كما لا يفوتني أن أعبر عن التقدير والعرفان للبنك المركزي العراقي ودائرة تسجيل الشركات وهيئة الأوراق المالية وسوق العراق للأوراق المالية على مؤازرتهم المتواصلة وأتمنى لاجتماعكم النجاح.
والله ولي التوفيق...

نائب رئيس مجلس الادارة

وليد جمال الدين السيوفي



مصرف الائتمان العراقي
Credit Bank of Iraq

تقرير مجلس الادارة

2023

تقرير مجلس إدارة مصرف الائتمان العراقي السنوي

يهدىكم مجلس إدارة مصرف الائتمان العراقي أطيب تحياته، ويسرنا أن نقدم للسادة المساهمين التقرير السنوي عن أداء المصرف مرفقاً بالبيانات المالية للسنة المالية المنتهية كما في 31 كانون الأول 2023 وفقاً لأحكام المادتين (117، 134) من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل والقاعدتين المحاسبتين المرقمتين (6، 10) الصادرتين عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق ولأحكام قانون المصارف 94 لسنة 2004 ودليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر سنة 2018 من قبل البنك المركزي العراقي.

نبذة مختصرة عن المصرف

أسس مصرف الائتمان العراقي في عام 1998 برأس مال قدره (200) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م/ش/6615 في 1998/7/25 وإجازة ممارسة الصيرفة في 1998/10/6 وتمكن من فتح أبوابه للعمل المصرفي في 1998/10/14.

منذ مشاركة بنك الكويت الوطني بنسبة 75% ومؤسسة التمويل الدولية بنسبة 10% من رأس مال المصرف في عام 2005، تبنى المصرف سياسة تتمثل في تعزيز موارده المالية وتطوير خدماته إسهاماً منه في تطوير الإقتصاد العراقي من خلال تقديم الخدمات المتميزة ولمختلف الأنشطة المصرفية والتجارية والاستثمارية التي تدخل تحت أحكام قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004. كما استمر المصرف في سياسته التوسعية في جميع أقسامه وأنشطته بما يتفق مع السياسات والإجراءات والقوانين والتعليمات النافذة.

وخلال سنة 2014 زادت نسبة مساهمة بنك الكويت الوطني فاصبحت (84.3%) من رأس المال في حين إنخفضت نسبة مؤسسة التمويل الدولية إلى (6.7%) وتم إنتخاب مجلس إدارة جديد.

حصلت موافقة الهيئة العامة بتاريخ 2012/6/29 على زيادة رأس مال المصرف ليصبح (150) مليار دينار عراقي؛ وقد إكتملت إجراءات الزيادة بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات المرقم 22735 في 2013/9/8.

وتنفيذاً لتعليمات البنك المركزي العراقي وإستناداً إلى قرار الهيئة العامة للمصرف المتخذ بجلستها المنعقدة بتاريخ 2013/10/1 بزيادة رأس مال المصرف من (150) مليار دينار عراقي إلى (250) مليار دينار عراقي، فقد بدأت إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ 2013/12/1 وإكتملت في أوائل شباط سنة 2014 بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات المرقم 3421 والمؤرخ في 2014/2/6.

وخلال سنة 2019 أصبحت نسبة مساهمة بنك الكويت الوطني (91.0%) من رأس المال بعد شراء كامل حصة أسهم مؤسسة التمويل الدولية البالغة 6.7%

ويعكف المصرف خلال عام 2024 الى زيادة راس المال للمصرف وفقاً للحدود المقررة من البنك المركزي العراقي في هذا الصدد.

نشاط و أهداف المصرف الرئيسية

يمارس المصرف نشاطاته المصرفية والإستثمارية والتمويلية بإشراف ورقابة البنك المركزي العراقي بموجب قانونه رقم (56) لسنة 2004 وقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 وتعليماتهما؛ كما يمارس هذه النشاطات وفق قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 والتعليمات الصادرة بموجبه. ويسعى المصرف إلى تحقيق الأهداف الرئيسية وهي:

- الربحية: إن مصرفنا يسعى لتحقيق أكبر ربح ممكن من خلال الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية و العمولات التي يتقاضاها نتيجة الخدمات التي يقدمها إضافة إلى ما يحققه من عوائد العملة الأجنبية وعوائد الإستثمار.
- أن سعي المصرف لتحقيق الأرباح ترافقه إجراءات تضمن عدم المخاطرة غير المحسوبة وتوفير السيولة للمودعين والوفاء بكل التزاماته تجاههم ببسر وسهولة.
- يحرص المصرف على توفير أكبر قدر ممكن من الأمان وذلك من خلال تجنب الدخول في المشروعات و الإستثمارات ذات المخاطر المرتفعة.
- زيادة قاعدة العملاء المحلية والدولية بتوفير خدمات للعملاء

أهم إنجازات المصرف خلال عام 2023

قام مصرف الائتمان العراقي بانجازات عديدة خلال عام 2023 وكان من أهمها زيادة ارباح المصرف بنسبة 63.2% لتصبح 17.53 مليار دينار عراقي خلال عام 2023 مقابل 10.74 مليار دينار عراقي خلال عام 2022. وذلك عن طريق قيام المصرف بتنويع الاستثمارات و زيادة الخدمات المصرفية للعملاء.

كما قام المصرف خلال 2023 باستكمال مراجعة وتحديث عدد من سياسات واجراءات أقسام المصرف لتتماشى مع متطلبات العمل والمتطلبات الرقابية. بالإضافة الى استكمال بيع ونقل ملكية العقارات غير مستغلة للعمل المصرفي وذلك حسب متطلبات البنك المركزي العراقي.

التغيرات الجوهرية

أهم التغيرات الجوهرية التي طرأت خلال العام :-

- المساهمة في مصرف رباد .
- تجديد وتطوير مبنى الإدارة العامة والفرع الرئيسي.
- استكمال تصفية وبيع العقارات المملوكة وغير المستخدمة للعمل المصرفي.
- إعادة تنظيم وتطوير مخازن فرع البيع المخصصة للأرشفة الورقية.
- استكمال خطة تطبيق ضوابط الحوكمة و الإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات و الاتصالات COBIT 2019.
- فتح حساب مع المصرف المراسل سيتي بنك نيويورك (Citibank New York).

جوانب من الخطة المستقبلية للمصرف خلال عام 2024

- إن من أهم جوانب الخطة المستقبلية لمصرف الائتمان العراقي خلال سنة 2024 كالتالي:
- زيادة راس مال المصرف وفقاً للضوابط والتعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي في هذا الصدد.
 - الاشتراك في مزاد بيع وشراء العملة الأجنبية في لدى البنك المركزي العراقي عن طريق المصرف المراسل Citibank New York وشركة K2 Integrity لتقديم خدمات الحوالات الخارجية والاعتمادات المستندية لزبائن المصرف بصورة سريعة.
 - زيادة حجم الودائع بكافة أنواعها لتمويل الانشطة المصرفية المختلفة.
 - تطوير الأستثمارات و تنويعها.
 - تطوير شبكة المصارف المراسلة و زيادة عددها.

منتجات وخدمات المصرف

حرص مصرف الائتمان العراقي على ان يكون الخيار الاول للعملاء الراغبين في التعامل مع مؤسسة مالية قادرة على تقديم احداث الخدمات والمنتجات للزبائن وبما يتناسب مع متطلباتهم وتوقعاتهم حيث يوفر العديد من الخدمات منها خدمات التجارة والتي تشمل :-

- الاعتمادات المستندية , خطابات الضمان الداخلية والخارجية.
- خدمات الحوالات الداخلية (RTGS/ACH) والخارجية الصادرة والواردة، الصكوك المصدقة والسفاتج.
- بطاقات مصرفية Debit Card، والخدمات المصرفية عبر الانترنت والموبايل (Online & Mobile Banking Services).
- خدمات بيع وشراء العملات حسب الاسعار المتداولة محليا وعالميا بالاضافة الى خدمة توظيف الرواتب لشركات القطاع الخاص.

أكبر خمسة مساهمين في المصرف

يلخص الجدول التالي أكبر خمسة (5) مساهمين في مصرف الائتمان العراقي ومقدار مساهمتهم في رأس المال لغاية 31 كانون الأول 2023:

ت	الاسم	عدد الاسهم	نسبتها الى رأس المال %
1	بنك الكويت الوطني	227,500,000,000	91.00 %
2	بان اياد سلمان عبدالوهاب	2,802,325,777	1.12 %
3	ياسر محمد عارف الكوفي	1,994,737,111	0.80 %
4	اراس حبيب محمد كريم	1,991,337,112	0.80 %
5	حكمت قيس حكمت كبة	1,875,000,000	0.75 %
	المجموع	236,163,400,000	%94.47



فروع المصرف

إن فروع مصرف الائتمان العراقي موزعة بالمناطق الشمالية والجنوبية والوسط وذلك لخدمة كافة الزبائن حيث ان للمصرف ثلاث فروع كما هو مبين أدناه عناوينهم وارقام الهواتف والبريد الالكتروني:

➤ الفرع الرئيسي والادارة العامة:

حيث يقع الفرع الرئيسي في الكرادة حي السعدون محلة 102 / شارع 9 بناية العلوية 187 ويمكن التواصل مع الفرع عن طريق رقم الهاتف والبريد الالكتروني:

+9647901907098

+9647901907114

CBI-Alwiya@creditbankofiraq.com.iq

➤ فرع البصرة:

يقع الفرع في البصرة شارع السعدي قريب ساحة الطيران ويمكن التواصل مع الفرع عن طريق رقم الهاتف والبريد الالكتروني:

+9647801700042

CBI-Basra@creditbankofiraq.com.iq

➤ فرع اربيل:

يقع الفرع في أربيل - المنارة الشارع برزاني نمر / وارش خلف مجلس وزراء اقليم كردستان ويمكن التواصل مع الفرع عن طريق رقم الهاتف والبريد الالكتروني:

+9647507612042

CBI-Erbil@creditbankofiraq.com.iq



قسم الموارد البشرية

بلغ عدد منتسبي المصرف (125) موظفا كما في نهاية سنة 2023/12/31 ويتقاضون رواتبهم حسب الفئتين المبينتين فيما يلي:

المجموع	غير عراقيين	عراقيون	الرواتب السنوية (بآلاف الدنانير)	الشركة
125	4	121	3,358,406	شركة مصرف الائتمان العراقي
125	4	121	3,358,406	المجموع

تصنيف الموظفين حسب الشهادات العلمية التي يحملها كادر المصرف:

العدد	التحصيل العلمي	ت
2	ماجستير	1
73	بكلوريوس	2
9	دبلوم	3
28	اعدادية	4
13	شهادة ابتدائية	5
125	المجموع الكلي	

بلغ عدد العاملين المشمولين بالضمان الاجتماعي شهر كانون الاول 2023 (116) وقد تم دفع مبلغ (201,64) الف دينار عراقي عن التزام المصرف تجاه الضمان الاجتماعي لكافة العاملين المشمولين بالضمان خلال العام .

أسماء خمس موظفين تقاضوا أعلى الرواتب خلال عام 2023:

العنوان الوظيفي	الاسم	ت
المدير المفوض	عمرو مصطفى الشناوي	1
معاون المدير المفوض	مروان علي كندر	2
المدير التنفيذي للأعمال	جورج فكتور فرح	3
المدير المالي	علي نزار باقر الحسني	4
مراقب الامتثال	رواء مجيد ريشان	5

الدورات التدريبية:

حرص مصرف الائتمان العراقي على تطوير وتنمية الموارد البشرية لديه وذلك لأهمية العنصر البشري في تنفيذ أعمال المصرف والوصول إلى أهدافه، وإمتثالا منه لمتطلبات البنك المركزي العراقي التي توصي جميع المصارف أن يكون لديها برنامج تدريبي متكامل. حيث بلغ عدد الدورات والورش التدريبية خلال 2023 (51) دورة وكان عدد المشاركين 95 موظف، وركزت ادارة المصرف فى طور التدريب والتطوير على المجالات التدريبية التى من شأنها تطوير كوادر المصرف وبيئة العمل مع زيادة ثقافة الحوكمة المؤسسية والامتثال ومكافحة غسل الاموال وفيما يلى ابرز المناطق التى تم التطوير والتدريب بها :

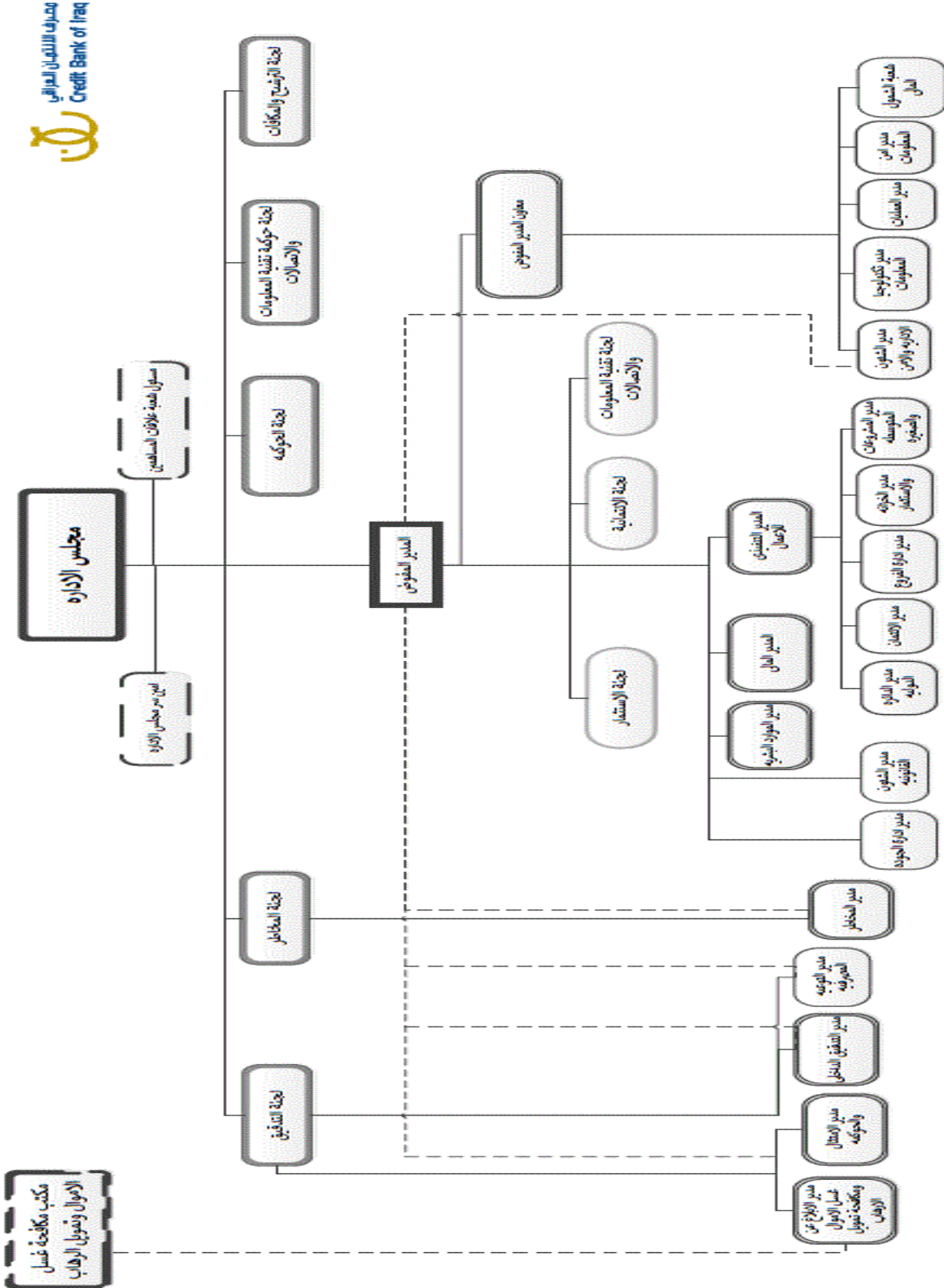
- 1- الحوكمة المؤسسية
- 2- مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب
- 3- إدارة المخاطر (السوق ، الائتمان ، مؤشرات الانذار المبكر ، الاستعداد للطوارئ وادارة الازمات ، مخاطر تشغيلية وتركز ، مخاطر السيولة)
- 4- شهادة مراقب امتثال معتمد CCM
- 5- شهادة مدير فرع معتمد CBM
- 6- تطوير المهارات الخاصه بالاشخاص مثل " التواصل الفعال – قيادة الفريق " .
- 7- دور تكنولوجيا المعلومات فى تطور القطاع المصرفى .
- 8- امن وحماية المعلومات
- 9- مكافحة الرشوه والفساد .
- 10-مكافحة الاحتيال
- 11-إجراءات العناية الواجبة ومؤشرات الاشتباه
- 12-فتح الحسابات المصرفية واستمارة اعرف زبونك
- 13-قانون الامتثال الضريبي الامريكى FATCA
- 14-الاساليب الحديثة فى ادارة الموارد البشرية
- 15-تطبيقات معايير الجودة المصرفية
- 16-تزييف وتزوير العملة المحلية والاجنبية
- 17-نظام الوثائق المؤمنة الالكترونى
- 18-نظام التقارير المصرفية (BSRS)

هذا بالاضافة الى ما يلى :

- 1- الدورات والشهادات المتخصصة فى مجالات العمل المختلفه
- 2- الورش التدريبية الخاصه بالمنصات والانظمة الجديده التى يطلقها البنك المركزى العراقى
- 3- الدورات التدريبية الالزاميه والمقامه من قبل البنك المركزى العراقى



الهيكل التنظيمي للمصرف :



إدارة المخاطر:

يتبع المصرف استراتيجية شاملة في إدارة المخاطر التي قد يتعرض لها (مخاطر الائتمان ، مخاطر التشغيل، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر التركيز، اي مخاطر اخرى) وبما يحافظ على مكانة المصرف المالية وربحيته.

ويعتبر النظام العام لإدارة المخاطر في المصرف ومتابعتها والتخفيف منها والالتزام بتعليمات الجهات الرقابية ولجنة بازل مسؤولية شاملة ومشاركة من خلال جهات متعددة في المصرف ابتداء من مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه .

أن مصرف الائتمان العراقي ملتزم بالمعايير الدولية، كما يعتمد على الأنظمة المحاسبية الحديثة والتي تنتج تقارير مناسبة عن المخاطر تتم الاستعانة بها لتحديد وقياس المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

مهام إدارة المخاطر:

تقوم إدارة المخاطر وهي إدارة مستقلة ومتخصصة في المصرف بتركيز مهامها حسب سياسات إدارة المخاطر المتعددة في التعرف على المخاطر القائمة والمحتملة وكيفية التعامل معها وقياسها ورفع التقارير اللازمة بشكل دوري الى جانب تبني وتطبيق متطلبات لجنة بازل والبنك المركزي العراقي والقيام بأفضل الممارسات في مجال إدارة وقياس المخاطر كما وتقوم إدارة المخاطر بالمشاركة في تقييم قدرة المصرف وكفاية توزيع رأس ماله في تحقيق أهدافه الاستراتيجية وتحديد المتطلبات اللازمة والسيطرة على المخاطر المصاحبة من خلال:

1- قيام مجلس الإدارة ولجنة المخاطر المنبثقة عنه بمراجعة واعتماد حدود المخاطر المقبولة (Risk Appetite) على كافة مستويات المخاطر وسياسات إدارة المخاطر لمواكبه كافة المستجدات والنمو في أعمال المصرف والتوسع في خدماته الى جانب ضمان تطبيق استراتيجيته.

2- تعتبر الإدارة التنفيذية مسؤوله عن ضمان تطبيق توصيات ومعايير مجلس الإدارة ولجنة المخاطر المنبثقة عنه في مجال إدارة المخاطر.

3- يعتبر قسم إدارة المخاطر المسؤول عن إدارة المخاطر والممارسات المرتبطة به ضمن هيكل نشاطات المصرف ورفع التقارير الدورية إلى لجنة المخاطر والإدارة التنفيذية.

4- تطوير أنظمة إدارة المخاطر واتخاذ العديد من الخطوات والتدابير اللازمة لتطبيق المصرف لمتطلبات المعايير الدولية الجديدة ومن أهمها متطلبات بازل III ومتطلبات معيار IFRS9.

5- ادارة المخاطر تعتبر مسؤولية جميع موظفي المصرف.

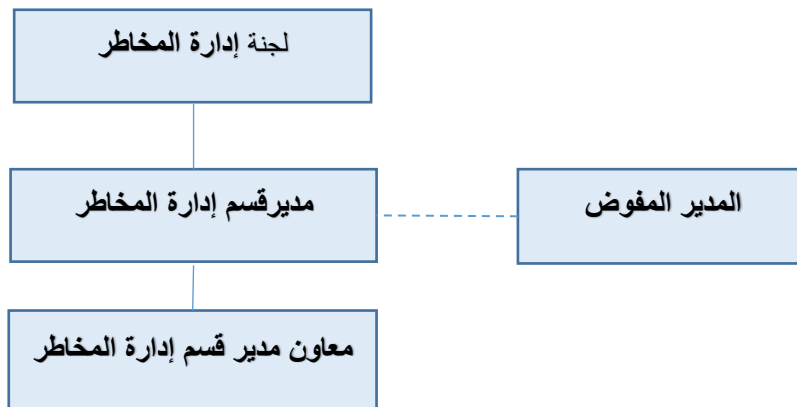
6- دور إدارة المخاطر ضمن لجنة الاستثمار والائتمان هو التخطيط الامثل لراس المال والمراقبة المستمرة لمخاطر السيولة ومخاطر السوق والائتمان.

قام مصرف الائتمان العراقي خلال عام 2023 بالعمل على مجموعة من الجوانب في مجال إدارة المخاطر منها على سبيل المثال لا الحصر:-

- تطبيق الضوابط الرقابية لإدارة المخاطر حسب متطلبات البنك المركزي العراقي.
- وضع استراتيجية عامة لقسم المخاطر.
- تحديد حدود المخاطر المقبولة في المصرف (Risk Appetite).
- تحديث السياسات واجراءات العمل الخاصة بإدارة (مخاطر التشغيل، مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة والتركز).
- تحديث إجراءات واختبار لخطة استمرارية الأعمال.
- مراقبة المخاطر في المصرف وتحليل الأثر على الأعمال من خلال مصفوفة المخاطر
- إعداد التقارير الدورية التي توضح مستوى المخاطر في المصرف والانحراف عن الحدود والمعايير من قبل الإدارة العليا.
- دراسة البيئة الداخلية من خلال تحديد العوامل الاستراتيجية لنقاط القوة والضعف في المصرف، حيث تساهم في انجاز الأعمال بخبرة ومهارة واستغلال الفرص لمصلحة البنك من خلال محاور اساسية :

❖ الهيكل التنظيمي:

حيث يمثل مجموع العلاقات التنظيمية والأعمال والمهام المترتبة وفقاً لمستويات أهداف المصرف المبنية على متطلبات الاستراتيجية العامة، أدناه الرسم البياني الذي يوضح الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر.



❖ الثقافة التنظيمية :

وتشمل معايير السلوك المقبول وغير المقبول داخل المصرف، فالثقافة التنظيمية تتبع الاستراتيجية التي يجب أن لا تتعارض معها إذا ما لزم إحداث تغيير في صياغتها بحيث تتلاءم مع الاستراتيجية التي سيتم العمل بها.

❖ الموارد المتاحة :

تتم من خلال خلق حالة من التوازن بين الإمكانيات المالية والبشرية والتكنولوجية والأنظمة الإدارية ونظم المعلومات الإدارية ذات الصلة بالبحث والتطوير المتوفرة لدى المصرف.

➤ دراسة البيئة الخارجية. من خلال رصد وتقييم ما يحدث من متغيرات إيجابية وسلبية للعوامل الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية وقوى المنافسة من أجل تحديد الفرص الموجودة ضمن المنطقة الخارجية وما يحدث من متغيرات إيجابية يمكن استغلالها لصالح المصرف ورصد المتغيرات السلبية ومدى تأثيرها على المصرف مثل (تغير معدل الفائدة، ظهور منتجات أو خدمات جديدة، تغير في قوانين العمل والأجور، درجة الاستقرار السياسي،..).

➤ قام مصرفنا بتغيير سعر صرف الدولار من 1460 إلى السعر الرسمي الجديد 1310.

➤ تشمل المراجعة السنوية لإدارة المخاطر كافة الجوانب الخاصة بالمخاطر منها على سبيل المثال تحديث السياسات والإجراءات، تحديث خطة استثمارية الاعمال، تحديث حدود تقبل المخاطر وفق الضوابط الرقابية لإدارة المخاطر لسنة 2023.

المهام الأساسية لإدارة مخاطر البيئة الداخلية والاجتماعية:

يهتم المعيار البيئي أو الاجتماعي بخلق فرص للعمل وتوليد الدخل والسعي للحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي وبناء علاقة سليمة بين الإدارة والموظفين وتعزيز الترابط والتكافل والمساواة من خلال التعامل المنصف والعادل مع الموظفين وتوفير ظروف العمل الآمنة والصحية.

ويمكن تلخيص أهم أهداف البيئة الداخلية والاجتماعية بالنقاط التالية:

- تعزيز الصحة والسلامة في العمل.
- تعزيز المعاملة العادلة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص في العمل.
- حماية الموظفين في المصرف.
- منع استخدام جميع اشكال العمل القسري.
- مساندة مبادئ حرية الاشتراك والتفاوض الجماعي للموظفين على نحو يتفق مع قانون العمل.
- توفير طرق للموظفين يمكنهم من خلالها مناقشة مشاكلهم المتعلقة بالعمل.
- تثقيف وزيادة وعي الموظفين حول ادارة المخاطر.

استقلالية إدارة المخاطر

تتمتع إدارة المخاطر باستقلالية، فهي تتبع الى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة، وتقوم إدارة المخاطر برفع تقاريرها مباشرة الى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة، هذا وبالإضافة الى ذلك تقوم الإدارة بالحصول على المعلومات من دوائر المصرف الأخرى أو بالتعاون مع لجان المصرف

المختلفة؛ وذلك بموجب الصلاحيات الممنوحة من قبل مجلس الإدارة، وهي تعمل على تحديد و قياس ومراقبة كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف او من الممكن ان يتعرض لها، والتحوط لهذه المخاطر للتخفيف من أثرها على أنشطة المصرف المختلفة والتأكد من حسن ادارتها وانسجامها مع استراتيجية المصرف بهدف تعظيم حقوق الملكية من خلال ما يلي:

- مراقبة التزام دوائر المصرف التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.
- مراجعة أطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في المصرف قبل اعتماده من المجلس.
- تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة الى تطوير سياسات واجراءات عمل لإدارة كافة انواع المخاطر.
- تثقيف وزيادة وعي الموظفين حول إدارة المخاطر.
- تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل انواع المخاطر.

قسم الرقابة والتدقيق الداخلي

التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة وهي جزء من الرقابة المستمرة على نظام الضبط الداخلي لدى المصرف وعلى إجراءاته الداخلية، لتقييم مدى كفاية أنظمة إدارة المخاطر والرقابة لدى المصرف وبالتالي تحسين أداء العمليات فيه. إن مصرف الائتمان العراقي لديه أنظمة ضبط ورقابة داخلية يتم مراجعتها سنويا من قبل المدقق الداخلي بالتنسيق مع المدقق الخارجي (مراقب الحسابات) وذلك من خلال اجتماعات لجنة التدقيق والاجتماعات الدورية لمجلس الادارة.

الإستقلالية:

يتمتع قسم التدقيق الداخلي باستقلالية عمله في مجال تدقيق النشاطات المختلفة في المصرف ويعمل تحت إشراف مجلس الإدارة ويتبع لجنة التدقيق المنبثقة عنه ويقدم تقاريره بشكل مباشر اليها

نطاق العمل:

شمل نطاق عمل قسم التدقيق الداخلي جميع أقسام وفروع المصرف حيث قام بالاطلاع على مدى التزام تلك الوحدات بالتعليمات المعتمدة من قبل الإدارة وتم الاطلاع على عينات من مستندات العمل اليومي الخاصة بالفروع والأقسام التي تقوم بإجراء تلك العمليات المصرفية وقد لوحظ أن العمليات تتم بطريقة تحترم مبدأ فصل المهام والواجبات أي موظفين

اثنين أحدهم يقوم بتنظيم مستند العملية وآخر يقوم بالمصادقة على تمرير العملية في النظام المعمول به في المصرف، من خلال المهام الرئيسية:

- التدقيق المالي الذي يهدف إلى تقويم مدى صحة وعدالة البيانات المالية ومدى الاعتماد على المعايير المحاسبية المعتمدة.
- التدقيق في مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات ذات العلاقة والسياسات والإجراءات الموضوعية من إدارة المصرف.
- تدقيق العمليات الهادفة إلى تقويم نوعية العمليات لملائمة باقي الأنظمة والإجراءات المتبعة في المصرف وتحليل الهيكلية الإدارية وتقييم مدى كفاءة الإجراءات الخاصة بالمهام والوظائف.
- التدقيق الإداري الذي يهدف إلى تقويم نوعية الأساليب المتبعة من الإدارة العامة لمراقبة المخاطر.

الصلاحيات:

بهدف أداء عمل الرقابة والتدقيق الداخلي فقد تم تخويل موظفي القسم:-

- سلطة كاملة غير مقيدة للاطلاع على جميع سجلات المصرف ومستنداته فضلاً عن أعمال الكادر الوظيفي في جميع الأنشطة والأقسام التي يجرى تدقيقها.
- الاتصال بجميع موظفي المصرف.
- الاتصال المباشر برئيس وأعضاء لجنة التدقيق، وإدارة الامتثال.
- الاتصال المباشر بالمدقق الخارجي للمصرف.

قسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تمثل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أولوية بالنسبة للمؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم. وقد قامت جميع الدول بوضع تشريعات تجرم أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتفرض مشاركة المؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات المهنية في منع هذه الأنشطة. لذا قام مصرف الائتمان العراقي بإنشاء قسم مستقل وهو قسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب حيث يتبع مجلس الإدارة، لجنة التدقيق ومكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وهو المسؤول عن مراقبة ومتابعة وتنسيق التزام المصرف بقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015 والتعليمات والضوابط الرقابية ذات الصلة ومتابعة تطبيق سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرف.

سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تعد سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب احد الركائز الاساسية التي اتخذها مصرف الائتمان العراقي في مجال الرقابة المالية وفقاً لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015 والتعليمات والضوابط والتعاميم الصادرة عن البنك المركزي العراقي ومكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبتوصيات مجموعة العمل المالي FATF وتوصيات لجنة بازل ويتم التعامل بكل حزم وجدية مع المخاطر المرتبطة بالجرائم المالية على المستوى المحلي والاقليمي والدولي حيث يمثل مصرف الائتمان العراقي لكافة القوانين والتعليمات والضوابط المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويقوم بأداء مهامه وفقاً لذلك ، والتي يتم تضمينها بدورها في سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لكل اقسام المصرف ويعتمد مصرف الائتمان العراقي سياسة تم تحديثها خلال سنة 2023 ومصادقة مجلس الإدارة عليها لتتلاءم مع المتطلبات والمعايير الدولية. حيث تمنع هذه السياسة الوحدات العاملة من إنشاء أي علاقة عمل جديدة ما لم يتم التعرف والتحقق من جميع الأطراف المرتبطة بالعلاقة والتحقق بشكل واضح من طبيعة الأعمال التي يتوقع القيام بها. تمثل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الركائز الاساسية بالنسبة للمؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم، وتم وضع اسس سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطبيق مبدأ أعرف عميلك ومعايير ومتطلبات العمل التي توجه أنشطة العمل بهدف ضمان الالتزام الكامل بمكافحة غسل الأموال (AML) وتمويل الإرهاب (CFT) والوفاء بالمتطلبات التنظيمية المعمول بها والمطبقة على المصرف وأنشطته.

مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومعاونه:

يعتبر هو مسؤول الالتزام المعين ويكون على مستوى الإدارة العليا وهو المسؤول عن تحديث وحفظ سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب AML / CFT وتطبيق مبدأ أعرف عميلك (KYC) بما يتماشى مع التشريعات والالتزامات الرقابية الصادرة.

يقوم القسم بمتابعة التزام المصرف بتعليمات البنك المركزي العراقي، والقرارات والقوانين وكذلك سياسات وضوابط وإجراءات المصرف بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب مثل:

➤ مخاطر قنوات تقديم الخدمة في اعتماد مبدأ النهج المستند إلى المخاطر.

- الإحتفاظ بسياسات مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب وتحديثها و تطبيق مبدأ أعراف عميلك وفقاً لتطور الإلتزامات القانونية والتنظيمية.
- القيام بدور قناة تواصل مع جميع الموظفين الذين لديهم معرفة أو إشتباه في أنشطة محتملة لغسل الأموال وذلك لتنفيذ الإجراءات اللازمة لنفي أو تأكيد الإشتباه.
- تقديم التوجيه والتوضيح للموظفين بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تحري المعاملات المشبوهة وفق التقارير اليومية التي يستخرجها نظام مكافحة غسل الأموال والمتابعة مع مدير / موظف العلاقة المعني للتأكد من الحصول على جميع الوثائق المطلوبة المؤيدة للحالة قيد التحقيق.
- الإحتفاظ بقاعدة بيانات محدثة لجميع المعاملات / الحالات التي خضعت للتحقيق مع نتائج التحقيق في ملف غسل الأموال. ويتم فحص هذا الملف جيداً قبل بدأ أي تحقيق جديد. يتم اتخاذ قرار التحقيق في أي معاملة بعد الأخذ في الإعتبار نتيجة التحقيق السابق.
- إجراء مراجعة دورية على أساس العينة لمعلومات نموذج أعراف عميلك الخاصة بالعملاء.
- التأكد من أن الدورات التدريبية للموظفين التي تقدم بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تخضع للمعايير الحالية بهذا الشأن.
- تقديم تقارير شهرية و فصلية دورية منتظمة عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا
- تعكس مدى التزام مصرف الائتمان العراقي بالمتطلبات التنظيمية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطبيق مبدأ أعراف عميلك.

قسم الامتثال

يعمل على تقييم مدى التزام المصرف في عملياته المصرفية اليومية لمتطلبات القوانين والتعليمات المختصة والتأكد من صحة هذه السياسات والإجراءات وتجنب الأخطاء والمخالفات التي من شأنها أن تعرض المصرف إلى المخاطر المختلفة وبالتعاون مع الدوائر التنفيذية الأخرى في المصرف ويجري تعيينه وفق الفقرة (3) من المادة (18) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 من قبل مجلس إدارة المصرف.

إن مصرف الائتمان العراقي ملتزم بجميع القوانين والتعليمات والضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي.

مهام قسم الإمتثال

إن أبرز المهام التي تقوم بها إدارة الامتثال هي كالتالي:

- إعداد خطة الإمتثال السنوية طبقاً لمستلزمات الإمتثال الشاملة والمحددة من قبل البنك المركزي العراقي والأنظمة المحلية المطبقة في المصرف، والتأكد من استحصال مصادقة مجلس الإدارة عليها.
- تقييم المخاطر ويتم استخدام المعايير الرئيسية التالية :
 - مخاطر الموقع الجغرافي/ البلد
 - مخاطر الزبون
 - مخاطر المنتج/ الخدمات



- معايير أخرى للمخاطر

- يكون مراقب الإمتثال مسؤولاً عن متابعة مدى إلتزام المصرف بقرارات مجلس الإدارة والسياسات الداخلية إضافة إلى الإجراءات المقررة بموجب القوانين، والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي العراقي، ويحضر إجتماعات مجلس إدارة المصرف بصفة مراقب.
- التعرف على جميع القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالنشاط المصرفي ومن الممكن أن يشمل ذلك متطلبات قد لا تظهر علاقتها المباشرة بالنشاط المصرفي والعمليات المصرفية ويستطيع القسم القانوني في المصرف تقديم مساندة لمراقب الإمتثال في هذه المهمة.
- مراجعة السياسات والإجراءات وقرارات الإدارة العليا المتعلقة بنشاط المصرف وتحديد مدى إنسجامها مع القوانين واللوائح والتعليمات التنظيمية المختصة وتقديم الملاحظات في شأنها.
- مراجعة الإجراءات التي تتبعها الإدارات المختلفة في المصرف والتأكد من إنسجامها مع القوانين والأنظمة المختصة وتقويم مدى ملائمة الإجراءات والتوجيهات الداخلية، ومتابعة الإنحرافات وتقديم المقترحات لمعالجتها وتحسينها .
- إجراء الزيارات الميدانية للفروع بالإضافة الى اجراء الاختبارات المستقلة للاقسام للتأكد من التزامهم بالقوانين والتعليمات السارية، واعداد تقارير حالات عدم الامتثال ومتابعة اغلاقها.
- مراقبة تنفيذ سياسات حوكمة الشركات والإجراءات ذات الصلة بما يتماشى مع إطار دليل حوكمة الشركات ومتطلبات البنك المركزي العراقي وبطاقة تقييم الأداء.
- إعداد قائمة بالمنتجات والخدمات المصرفية ومجالات العمل مما يساعد في تحديد جميع مجالات العمل وبالتعاون مع الإدارات المختلفة.
- إعداد تقارير فصلية إلى لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة.
- إعداد تقارير فصلية إلى البنك المركزي العراقي
- إعداد وإرسال مصفوفة الامتثال التنظيمية (RCM) والتي تحتوي على جميع تعليمات والقوانين النافذة في العراق والصادرة من قبل البنك المركزي العراقي ويتم ارسالها الى جميع الادارات والفروع.
- متابعة القضايا التي قد تؤدي إلى توجيه أي إنذار أو غرامة أو عقوبة من قبل البنك المركزي العراقي لتفادي فرض عقوبات على المصرف.
- إقتراح دورات تدريبية حول السياسات الموضوعية والإجراءات التي يجب أن تتبع والتأكيد على ضرورة التزام العاملين الموجودين بشكل عام والعاملين الجدد بشكل خاص بتلك السياسات و الإجراءات.
- المراجعة الدورية لنظم وإجراءات مكافحة غسل الأموال المتبعة بالمصرف وتحديد نقاط الضعف ومقترحات تلافيتها، بما في ذلك التقارير التي توفرها الأنظمة الداخلية بالمصرف عن العمليات غير العادية.
- المتابعة مع قسم مكافحة غسل الاموال لبيان مدى الإلتزام بتنفيذ الخطط الموضوعية والتحقق من إلتزامها بتطبيق أحكام القوانين والضوابط الرقابية والنظم الداخلية في شأن مكافحة غسل الأموال.
- متابعة الإلتزام بإعتماد إستمارة فتح حساب KYC والمعدة من قبل البنك المركزي العراقي مع تحديثها بصورة دورية.

➤ التوجيه ومراقبة تنفيذ الامتثال الضريبي الأمريكي (Foreign Account Tax Compliance Act,) والالتزام بارسال التقارير السنوية. (FATCA).

نشاط مراقب الامتثال في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

يقوم قسم الإمتثال بإعداد تقرير فصلي عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب بصيغة معتمدة من قبل البنك المركزي العراقي وإرساله اليهم بصورة فصلية مع تزويد نسخة منه الى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الادارة و الادارة التنفيذية ويتضمن هذا التقرير كحد أدنى :-

- الجهود التي تمت خلال الفترة التي يتناولها التقرير بشأن العمليات غير العادية والعمليات المشتبه بها وما اتخذ في شأنها .
- ما تسفر عنه المراجعة الدورية لنظم وإجراءات مكافحة غسل الأموال.
- ما تم إجراؤه من تعديلات على السياسات أو النظم الداخلية.
- بيان مدى الإلتزام بتنفيذ الخطط الموضوعة خلال فترة التقرير.
- عرض الخطة الموضوعة للإشراف العام مكتبياً وميدانياً على فروع المصرف خلال الفترة التالية للتقرير
- بيان تفصيلي بالبرامج التدريبية التي تم عقدها للعاملين.
- الوسائل التي يوفرها البنك لتأدية مهامه باستقلالية , و نتائج المراجعة للأنظمة , والدور الذي يتخذه مجلس إدارة المصرف.



❖ البيانات المالية

➤ المركز المالي

التغير عن نهاية العام	31 كانون الاول 2022	31 كانون الاول 2023	التفاصيل
النسبة	بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير	
			الموجودات
▲ 123.9%	96,029,644	214,977,834	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي
▲ 335.3%	18,841,071	82,019,722	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
▲ 0.0%	200,789,474	200,789,474	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
▼ 100.0%-	78,721,506	-	موجودات مالية بالقيمة المطفأه
▼ 10.2%-	9,982,939	8,968,740	ممتلكات ومعدات، صافي
▼ 40.3%-	329,282	196,580	موجودات غير ملموسة
▼ 61.9%-	2,036,846	776,824	موجودات أخرى
▲ 24.8%	406,730,762	507,729,174	مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق المساهمين
			المطلوبات
▲ 65.3%	91,144,741	150,657,681	ودائع العملاء
▲ 4.2%	5,478,120	5,709,466	تأمينات نقدية
▼ 28.4%-	3,147,761	2,253,466	مخصصات متنوعة
▲ 14.9%	786,419	903,532	مخصص ضريبة الدخل
▲ 817.2%	6,669,173	61,170,043	مطلوبات أخرى
▲ 105.8%	107,226,214	220,694,188	مجموع المطلوبات
			حقوق المساهمين
— 0.0%	250,000,000	250,000,000	رأس المال
▲ 5.4%	16,256,628	17,133,478	إحتياطي الزامي
— 0.0%	1,500,000	1,500,000	احتياطي توسعات
▼ 42.0%-	31,747,920	18,401,508	(خسائر) أرباح مدورة
▼ -4.2%	299,504,548	287,034,986	مجموع حقوق المساهمين
▲ 24.8%	406,730,762	507,729,174	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

➤ وفيما يلي أهم العناصر المكونة لقائمة المركز المالي: -

أ- الموجودات

بلغ إجمالي الموجودات (507,729,174) الف دينار مقارنة مع (406,730,762) الف دينار في عام 2022 ؛
بارتفاع بنسبة (24.8%).

• نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي

ارتفع رصيد حساب النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي العراقي الى (214,977,834) الف دينار بالمقارنة مع
(96,029,644) الف دينار في نهاية عام 2022. وهي تمثل السيولة النقدية بالعملة المحلية والأجنبية المودعة في
خزائن المصرف وكذلك الحسابات الجارية و الودائع لأجل و الإحتياطي القانوني و إحتياطي خطابات الضمان المحتفظ
بها لدى البنك المركزي العراقي.

• أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية

ارتفعت أرصدة المصرف لدى البنوك و المؤسسات المصرفية بنسبة (335.3%) حيث بلغت (82,019,722) الف
دينار بالمقارنة مع (18,841,071) الف دينار في نهاية عام 2022. إن هذه الأرصدة في معظمها لدى بنك الكويت
الوطني وهو المشارك الرئيسي في مصرفنا وحيث تتم جميع المعاملات المالية مع الخارج عن طريق شبكة مراسليه
المنتشرة في جميع أنحاء العالم. من ضمن الارصدة مبلغ بقيمة 50 مليار دينار عراقي يمثل المبلغ المسدد من قبل بنك
الكويت الوطني (المساهم الرئيسي في مصرفنا) كدفعة اولى تحت حساب زيادة رأس المال بالأصالة عن نفسه و نيابة
عن كافة المساهمين الى حين انعقاد الهيئة العامة للمصرف و الانتهاء من اتخاذ كافة اجراءات زيادة رأس المال خلال
عام 2024.

• الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

قام المصرف بالمساهمة في شركة ضمان الودائع العراقية بقيمة (789,474) الف دينار وحسب كتاب البنك المركزي
العراقي رقم (94/2/9) بتاريخ 2 اذار 2020 فقد انتهت اجراءات تأسيس الشركة العراقية لضمان الودائع واكتسبت
الشخصية المعنوية.

استثمر المصرف في سندات الحكومة العراقية بالدينار العراقي (سندات بناء) بسعر فائدة (6%) واستحققت خلال عام
2023 ومن ثم استثمر في سندات الحكومة العراقية بالدينار العراقي (سندات اعمار) بسعر فائدة (6%) ولمدة سنتين.

• الائتمان النقدي

بلغ رصيد حساب الائتمان النقدي (6,172,535) الف دينار وهو مغطى بمخصصات ائتمانية بنسبة 100%. -تم تسديد قروض مستحقة بقيمة اجمالية (153,156) الف دينار الذي ادى الى استرداد مخصص خسائر الائتمان النقدي بقيمة (153,156) الف دينار وفوائد دائنة بقيمة (7,287) الف دينار .

• الممتلكات والمعدات

استنادا الى تعليمات البنك المركزي العراقي التي تنص على بيع العقارات الغير مستغلة للاغراض المصرفية، قام المصرف ببيع العقارات (البصرة، الموصل، الكرادة) خلال عام 2023 وتحقق عن عملية البيع ارباح بقيمة (1,893,311) الف دينار .

• الموجودات الأخرى

بلغ صافي رصيد الموجودات الأخرى (776,824) الف دينار بالمقارنة مع (2,036,846) الف دينار في نهاية 2022. قام المصرف بشطب مبلغ (281,280) الف دينار خلال عام 2023 تمثل ارصدة مدورة وغير متحركة منذ عدة سنوات حسب موافقة الهيئة العامة المنعقدة بتاريخ 2022/11/26 بعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي ودائرة تسجيل الشركات على الشطب.

• الإلتزامات التعهدية

سجل رصيد الائتمان التعهدي مبلغا مقداره (53,227,135) الف دينار بالمقارنة مع (45,353,147) الف دينار في سنة 2022، وهو يمثل نشاط المصرف في مجال الإعتمادات وإصدار خطابات ضمان للقطاع الخاص ودوائر الدولة والشركات التابعة لها. إن جميع خطابات الضمان الداخلية مغطاة بنسبة تأمينات (100%) وأما خطابات الضمان الخارجية فهي مغطاة بالكامل بخطابات ضمان مصرفية (Counter Guarantee).

• ودائع العملاء

بلغ مجموع ودائع عملاء المصرف - شاملة الحسابات الجارية الدائنة وحسابات التوفير والودائع الثابتة (150,657,681) الف دينار بالمقارنة مع (91,144,741) الف دينار في نهاية سنة 2022 بارتفاع بنسبة (65.3%).

• المطلوبات الأخرى

بلغ رصيد المطلوبات الأخرى (61,170,043) الف دينار بالمقارنة مع (6,669,173) الف دينار نهاية سنة 2022. من ضمن المطلوبات الأخرى حساب دائنون / زيادة رأس المال برصيد بقيمة 50 مليار دينار يمثل التزام المصرف مقابل المبلغ المسدد من قبل بنك الكويت الوطني (المساهم الرئيسي في مصرفنا) كدفعة أولى تحت حساب زيادة رأس المال

بالأصالة عن نفسه و نيابة عن كافة المساهمين الى حين انعقاد الهيئة العامة للمصرف و الانتهاء من اتخاذ كافة اجراءات
زيادة رأس المال خلال عام 2024

• مخصصات متنوعة

انخفض رصيد المخصصات المتنوعة الى (2,253,466) الف دينار مقارنة مع (3,147,761) الف دينار في نهاية
عام 2022. وإن هذه المخصصات كالتالي:

- أ- مخصصات اخرى برصيد (595,906) الف دينار لتسديد غرامة مزاد العملة لسنة 2012 (3,690,741) الف دينار (وحيث تم تقسيط مبلغ الغرامة بواقع 48 قسط شهري). قام المصرف بتسديد مبلغ (657,757) الف دينار لغرامة المزاد من حساب مخصصات اخرى خلال السنة. وقام المصرف بعكس الفائض من حساب مخصصات اخرى بقيمة (128,950) الف دينار وذلك لانتفاء الحاجة منها.
- ب- مخصص مخاطر الائتمان التعهدي برصيد (1,098,910) الف دينار .
- ت- مخصص تعويض خدمة المنتسبين برصيد (558,650) الف دينار حيث قام المصرف بزيادة مخصص تعويض نهاية الخدمة للمنتسبين بمبلغ (30,000) الف دينار خلال السنة وذلك لتغطية تعويض نهاية الخدمة للمنتسبين وحسب التعليمات النافذة وتسديد مبلغ (137,588) الف دينار عن مستحقات نهاية الخدمة للمنتسبين

• رأس المال والاحتياطيات

بلغ رأس مال المصرف المدفوع (250,000,000) الف دينار في نهاية سنة 2023 أما الإحتياطيات فتتكون من (17,133,478) الف دينار إحتياطي رأس المال الإلزامي (المقرر بموجب قانون الشركات ؛ بنسبة 5% من صافي الربح بعد الضريبة) وإحتياطي التوسعات بمبلغ (1,500,000) الف دينار وارباح مدورة برصيد (18,401,508) الف دينار ، ويمثل هذا الأخير أرباحاً غير موزعة على المساهمين.



ب - قائمة الدخل :

بلغت ارباح المصرف بعد ضريبة الدخل (17,530,438) الف دينار بعد أن كانت (10,743,532) الف دينار خلال نفس الفترة من العام السابق.

التغير	31 كانون الاول 2022	31 كانون الاول 2023	التفاصيل
النسبة	بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير	
▲ 23.0%	14,923,672	18,356,450	إيرادات الفوائد
▼ 503.7%	(46,339)	(279,760)	مصروفات الفوائد
▲ 21.5%	14,877,333	18,076,690	صافي إيرادات الفوائد
▲ 8.3%	3,470,504	3,757,761	صافي إيرادات العمولات
▲ 19.0%	18,347,837	21,834,451	صافي إيرادات الفوائد والعمولات
▲ 637.1%	463,021	3,412,794	صافي أرباح تحويل عملات أجنبية
▼ 100.0%-	-	(337,265)	ربح (خسارة) تقييم العملة نتيجة تغير سعر الصرف
▲ 100.0%	-	128,950	استرداد مخصصات متنوعة
▼ 31.7%-	224,328	153,156	استرداد مخصص خسائر الائتمان النقدي
▲ 67.2%	1,142,700	1,910,190	إيرادات رأسمالية
▼ 50.4%-	31,393	15,577	صافي أرباح العمليات الأخرى
▲ 34.2%	20,209,279	27,117,853	صافي إيرادات التشغيل
▲ 0.1%-	(3,592,685)	(3,590,017)	رواتب الموظفين وما في حكمها
▼ 5.6%	(3,829,188)	(4,041,880)	مصاريف تشغيلية أخرى
▲ 16.3%-	(1,257,455)	(1,051,986)	استهلاكات واطفاءات
▼ 0.1%	(8,679,328)	(8,683,883)	إجمالي المصاريف
▲ 59.9%	11,529,951	18,433,970	صافي الدخل للسنة قبل احتساب ضريبة الدخل
▼ 14.9%	(786,419)	(903,532)	ضريبة الدخل
▲ 63.2%	10,743,532	17,530,438	صافي دخل السنة
	0.043	0.070	حصة السهم الأساسي من ربح السنة

• إجمالي الإيرادات :

شهد صافي الإيرادات التشغيلية ارتفاعاً بنسبة (34.2%) وجاء هذا نتيجة ارتفاع صافي إيرادات الفائدة بسبب الفوائد الدائنة من إستثمارات المصرف في حوالات الخزينة وسندات الخزينة للحكومة العراقية وارتفاع صافي إيرادات العمولات و أرباح نشاط تحويل العملات الأجنبية وكذلك استرداد مخصصات ائتمانية وتحقيق إيرادات رأسمالية عن بيع ثلاث عقارات غير مستخدمة.

• إجمالي المصروفات :

انخفضت إجمالي المصروفات بنسبة (0.1%) لتصل إلى (8,683,883) الف دينار في حين كانت قد بلغت (8,679,328) الف دينار العام الماضي.

• العقارات المملوكة للمصرف

ت	العقار
1	بناية الادارة العامة و الفرع الرئيسي/ الكرادة / بغداد
2	بناية في البسياع / بغداد
3	بناية في مناوي باشا / البصرة

• مصاريف التبرعات و الدعاية و الضيافة و السفر خلال عام 2023

التفاصيل	المبلغ بالآلاف الدنانير العراقية	البند
التبرع بمبلغ 72 مليون دينار من ضمن مبادرة البنك المركزي العراقي لدعم النشاطات المجتمعية والانسانية والتبرع بمبلغ (33,000) الف دينار عن مصاريف علاج ل احد اعضاء مجلس الادارة وحسب قرار الهيئة العامة للمصرف بتاريخ 2023/6/3.	105,000	تبرعات
تمثل مجموع مصاريف السفر و الفنادق و الطيران لايفاد موظفي المصرف لأغراض النشاط	53,408	سفر وإيفاد
تمثل مجموع مصاريف التي انفقت على الضيافة	7,149	ضيافة
تمثل مجموع مصاريف التي انفقت على الدعاية و الاعلان	3,245	اعلانات
	168,802	المجموع

• سعر سهم المصرف

أغلق سعر سهم المصرف في آخر جلسة تداول خلال عام 2023 على (0.79) دينار .



• العقود المبرمة او المجددة خلال سنة 2023

العقود بالدولار الامريكي	العقود بالدينار العراقي	الجهة المتعاقد معها	العقد
56,400		عمر قادر امين	إيجار فرع اربيل
	13,500,000	مصرف دار السلام	إيجار مخزن في البياع
	72,000,000	البنك المركزي العراقي	مبادرة دعم النشاطات المجتمعية و الانسانية
	178,400,000	شركة دجلة للخدمات القانونية	إستشارات قانونية
40,000	16,000,000	المحامي علي الجبوري	خدمات قانونية
	13,226,985	شركة وهج بغداد للتنظيف	خدمات تنظيف
	60,000,000	شركة فرقد السلطان و شركة سعد رشيد	اجور تدقيق الحسابات الختامية
	21,000,000	شركة فرقد السلطان و شركة سعد رشيد	اجور الميزانيات الميزانيات الفصلية
	50,875,000	شركة احمد الجبوري	استشارات التدقيق الداخلي
72,201		Visa	البطاقات الالكترونية
14,486	30,070,694	شركة اربيا	البطاقات الالكترونية
156,587	206,694,919	METCO	صيانة مركز البيانات L1/L3 support
306,094		SSL و شركة الحمراء للتأمين Insurance	التأمين على موجودات المصرف
	4,431,750	شركة الحمراء للتأمين	التأمين على سيارات المصرف
	16,868,543	شركة البادية للتأمين	التأمين الصحي للموظفين
	27,531,240	شركة الاندلس للتأمين	التأمين الصحي للموظفين
23,390		01 system	نظام توافيق الزبائن
31,370		Refinitiv	منصة مزاد العملة
	10,399,560	شركة الاول للاتصالات	خطوط إتصال
8,180	53,988,000	Scope Sky	خطوط إتصال
10,870		B.M.B international	صيانة نظام الارشفة
	25,000,000	سوق العراق للاوراق المالية	الإشتراك في سوق العراق للأوراق المالية
	10,000,000	البنك المركزي العراقي	أجور تراخيص البنك المركزي
	17,500,000	رابطة المصارف الخاصة العراقية	إشتراك رابطة المصارف الخاصة العراقية
	24,000,000	البنك المركزي العراقي	أجور ربط المصارف العراقية
	5,000,000	البنك المركزي العراقي	أجور استعلام النظام الائتماني
719,578	856,486,691		المجموع

• مدى كفاية رأس المال : حسب كتاب البنك المركزي العراقي بالعدد 192/2/9 بتاريخ 2020/07/22 الذي صادق على الضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال للمصارف التجارية وفق متطلبات بازل (II & III)، و الذي اوجب المصارف التجارية العاملة في العراق الالتزام بالضوابط الرقابية اعتباراً من الفصل الثاني لعام 2020. وعليه قام المصرف بإحتساب كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي والكشوفات المطلوبة من قبله حيث بلغت (97.664%) كما في 31 كانون الاول 2023.

• نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر

إستناداً إلى قرار مجلس إدارة البنك المركزي العراقي رقم (167) لسنة 2016 بإعتماد نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لمراقبة حجم السيولة لدى المصارف ومدى قدرتها على مواجهة التزاماتها في المدى القصير و المتوسط. وعليه فقد تم إعتماد الضوابط الرقابية الخاصة بإدارة مخاطر السيولة وفقاً لمقررات بازل III وإن تطبيق هذه النسب بدءاً بشكل فعلي في 01 كانون الثاني 2017 على أن تلتزم المصارف بالحدود الدنيا وكالتالي:

الحد الأدنى لنسبة تغطية السيولة هو (100%)

الحد الأدنى لنسبة صافي التمويل المستقر هو (100%)

بلغت نسبة تغطية السيولة (366%) كما في 31 كانون الاول 2023 (31 كانون الاول 2022 : 767%) في حين بلغت نسبة صافي التمويل المستقر (899%) كما في 31 كانون الاول 2023 (31 كانون الاول 2022 : 840%).

• المؤشرات المالية ومؤشرات كفاءة الأداء:

2022/12/31	2023/12/31	أهم المؤشرات المالية
2.5%	3.8%	صافي الأرباح على معدل الموجودات
3.6%	6.0%	صافي الأرباح على معدل حقوق الملكية
0.043	0.07	حصة السهم من الأرباح
100%	100%	نسبة تغطية المخصصات للتسهيلات الغير عاملة بعد تنزيل فوائد متوقفين عن الدفع
43%	32%	نسبة النفقات من غير الفوائد إلى صافي الدخل (إجمالي المصروفات / إجمالي الإيرادات)
74%	67%	صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الإيرادات
26%	33%	الإيرادات من غير الفائدة إلى إجمالي الإيرادات
2.3%	12.6%	إيرادات التعاملات بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الإيرادات
28%	58%	نسبة الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات
126%	197%	نسبة التغطية (الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع)

• الإيداعات الآجلة

إعتمد البنك المركزي العراقي وحسب كتابه بالعدد 314/3/9 في 2018-09-02 معيار الإيداعات الآجلة كأحد النسب التحوطية المهمة إلى جانب (نسبة كفاية رأس المال و نسبة السيولة و نسبة القروض إلى الودائع) لزيادة الإيداع المصرفي لتكون مقارنة لمعدلات الطلب على القروض.

وتحتسب نسبة معيار الإيداعات الآجلة بودائع القطاع الخاص بعد إستبعاد إجمالي الحسابات الجارية منسوبة إلى إجمالي المطلوبات بإستثناء حقوق الملكية وبنسبة لا تقل عن 30%. وبلغت نسبة المصرف من المعيار 15.9% كما في 31-2023-12 (2022: 11.9%).

إن إدارة المصرف تعمل وبشكل دؤوب على إستقطاب ودائع آجلة وذلك من خلال خطته الاستراتيجية التي تم إعتمادها للسنوات القادمة و التي تشمل على سبيل المثال:

- تطوير قنوات الدفع الألكتروني من خلال التطبيقات على الهواتف الذكية
- تقديم تسهيلات مصرفية بضمان الودائع الإستثمارية
- التوسع بمنح إعتمادات و خطابات ضمان من خلال إعتماد الإيداعات الآجلة كضمانات نقدية مقابلة لها.

معايير المحاسبة الدولية

قرر مجلس إدارة البنك المركزي العراقي بتاريخ 4 كانون الثاني 2016 وحسب كتابه رقم (9/12) بالإننتقال من النظام المحاسبي الموحد للمصارف إلى المعايير الدولية و عليه قام مصرف الائتمان العراقي بإعداد بياناته المالية حسب المعايير الدولية.

تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9

- قام مجلس معايير المحاسبة الدولية في 2014 بإصدار النسخة المعدلة للمعيار الدولي رقم (9) وعلى أن يتم تطبيقه ابتداءً من العام 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. وحسب كتاب البنك المركزي العراقي رقم (1719/2/9) بتاريخ 5 تشرين الثاني 2017 فإنه قرر تأجيل تطبيق المعيار لمدة سنة واحدة وذلك نظراً للصعوبات العملية التي تواجه التطبيق.
- وحسب كتاب البنك المركزي العراقي رقم (466/6/9) بتاريخ 26 كانون الأول 2018 فإنه ألزم المصارف بالإفصاح وفقاً لمتطلبات المعيار في التقارير المالية التي تصدر بعد 1 كانون الثاني 2019.
- أظهرت نتائج التطبيق وجود فائض بقيمة (1,081,398) الف دينار ناتج عن الفرق بين إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة بقيمة (6,313,650) الف دينار وإجمالي المخصصات القائمة البالغة (7,395,048) الف دينار كما في 31 كانون الأول 2023.

تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16

- أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية 16 "عقود التأجير" في يناير 2016 ويسري من تاريخ الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، وحسب كتاب البنك المركزي العراقي رقم (206/3/9) بتاريخ 24 أيار 2018 فإنه ألزم المصارف بإعداد البيانات المالية وفقاً لمتطلبات المعيار في التقارير المالية التي تصدر بعد 1 كانون الثاني 2019.
- تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16: تبلغ مصاريف استهلاك الموجودات المرتبطة بحق الاستخدام 68,459 ألف دينار عراقي وتدرج ضمن " استهلاكات و اطفاءات" في بيان الدخل الموحد و تبلغ فوائد مطلوبات عقود التأجير 6,822 الف دينار عراقي وتدرج ضمن " مصروفات الفوائد" في بيان الدخل الموحد.

القوائم المالية الموحدة

- يتم توحيد نتائج عمليات للشركة التابعة في قائمة الدخل الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً إنتقال سيطرة المصرف على الشركة التابعة. ويتم توحيد نتائج عمليات الشركة التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحدة حتى تاريخ التخلص وهو التاريخ الذي يفقد المصرف فيه السيطرة على الشركة التابعة.
- الشركة التابعة: يمتلك المصرف شركة الائتمان للوساطة بنسبة (100%) وقد تأسست بموجب الإجازة المرقمة (م ش -10283-02) في 11/3/2008 الصادرة من دائرة تسجيل الشركات, برأسمال قدره (100) مليون دينار عراقي لتقدم خدماتها للمستثمرين العراقيين والعرب والأجانب في بيع وشراء أسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- وبلغت خسارة الشركة التابعة للسنة المالية 2023 (6,560) الف دينار بالمقارنة مع خسارة بقيمة 20,648 الف دينار عراقي في 2022.
- وحسب قرر مجلس ادارة المصرف رقم (18) في 6/12/2020 بتصفية الشركة التابعة والبدء بالاجراءات القانونية، قام سوق العراق للاوراق المالية بايقاف نشاط التداول للشركة التابعة اعتباراً من 29/8/2021 وتم اسقاط صفة الوساطة عن الشركة التابعة من قبل هيئة الاوراق المالية بتاريخ 24/1/2022. وتم صدور قرار مسجل الشركات بتاريخ 5/6/2022 بالمصادقة على قرار شركة الائتمان للتوسط (الشركة التابعة) والمؤرخ في 6/2/2022 والمتضمن وضع الشركة التابعة تحت التصفية وتعيين مصفيا لها وصدرت البيانات المالية (تصفية نهائية) لشركة الائتمان للتوسط بتاريخ 18 تموز 2023 وأن اجراءات التصفية مستمرة لغاية تاريخ اعداد هذه البيانات.

• تقييم أرصدة المصرف بعملة الدولار

- حسب قرار البنك المركزي العراقي الصادر بموجب كتاب دائرة مراقبة الصيرفة المرقم بالعدد 95/2/9 بتاريخ 8-2-2023 باعتماد سعر الصرف الجديد ابتداءً من تاريخه، وعليه قام المصرف بتعديل سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي من (1460) الى (1310) في السجلات المالية و الانظمة المصرفية.

➤ القضايا المقامة على المصرف

صدر قرار محكمة التمييز بالعدد (10153/الهيئة المدنية/عمل/2022) بتاريخ 2022/12/6 يقضي بتصديق قرار الحكم الصادر من محكمة عمل بغداد/الرصافة بالعدد (426/عمل/2020) بتاريخ 2022/10/31 الذي ينص على اعادة المدعي (الموظف السابق) الى عمله وصرف كافة رواتبه ومستحققاته المالية من تاريخ انتهاء خدماته وحتى مباشرته الفعلية وقام المصرف بتنفيذ قرار المحكمة بتاريخ 13 شباط 2023 وصرف كافة رواتبه ومستحققاته المالية.

➤ زيادة رأس المال

حسب تعليمات البنك المركزي العراقي بالعدد (439 /2/9) بتاريخ 2023/8/2 بزيادة رؤوس اموال المصارف الى ما لا يقل عن 400 مليار دينار خلال مدة اقصاها 2024/12/31 بواقع ثلاث دفعات وكل دفعة لا تقل عن 50 مليار دينار تستحق الدفعة الاولى في 2023/12/31.

وبناءً على موافقة البنك المركزي العراقي بالعدد (33959/2/9) بتاريخ 2023/12/24، قام بنك الكويت الوطني (المساهم الرئيسي في مصرفنا) بتسديد مبلغ 50 مليار دينار عراقي بتاريخ 2023/12/27 كدفعة اولى تحت حساب زيادة رأس المال بالأصالة عن نفسه و نيابة عن كافة المساهمين الى حين انعقاد الهيئة العامة للمصرف و الانتهاء من اتخاذ كافة اجراءات زيادة رأس المال خلال عام 2024

وليد جمال الدين السيوفي
نائب رئيس مجلس الادارة

عمرو مصطفى الشناوي
المدير المفوض



مصرف الائتمان العراقي
Credit Bank of Iraq

تقرير الحوكمة

2023

الحوكمة:

يلتزم مصرف الائتمان العراقي بدليل الحوكمة المؤسسية الصادر بسنة 2018 وبتطبيق المبادئ الأساسية "للإدارة الرشيدة" كما ورد في "قواعد الإدارة الرشيدة، ونظام الضبط الداخلي" الواردة في التعليمات رقم (4) لسنة 2010 وبمعايير الحوكمة المؤسسية تماشياً مع أفضل الممارسات العالمية المتبعة في هذا المجال، وتشمل مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ضمان إتباع المعايير التنظيمية والامتثال والمعايير الأخلاقية في جميع تعاملات المصرف، كما إن مجلس إدارة مصرف الائتمان العراقي مسؤول عن الاشراف على تطبيق سياسات وممارسات الحوكمة المؤسسية.

مجلس الادارة:

شهد عام 2023 تغييرات في تشكيل مجلس ادارة المصرف باستقالة العضو (علي محمد نور رشاد) ووفاء العضو (سعد لطيف حمد ناصر) وترشيح اعضاء مجلس الادارة الاحتياط (السيدة/ منيرة علي عبد المحسن السالم لتكون بديلاً عن السيد/ علي محمد نور رشاد – والسيدة/ تغريد محمود شبر خليل لتكون بديلاً عن السيد/ سعد لطيف حمد ناصر) وتم إستحصال موافقة البنك المركزي العراقي ومجلس إدارة المصرف على ترشيحهم والاكتفاء بعدد 5 أعضاء احتياط. إن مجلس الإدارة مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للمصرف والمعلومات الواردة في التقرير السنوي، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، كما إن المجلس يقوم بمراجعة ومصادقة البيانات المالية المرحلية والسنوية والتي تعكس الأداء الفعلي للمصرف من خلال الاجتماعات الدورية التي يتم عقدها. إن مجلس إدارة مصرف الائتمان العراقي ملتزم بجميع القوانين والتعليمات والضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي.

الاسس العامة في اختيار اعضاء مجلس الادارة:

تختار الهيئة العامة أعضاء المجلس في ضوء مؤهلاتهم، وخبراتهم، وتحدد أسس مكافأتهم كأعضاء في ضوء مشاركتهم في اجتماعات المجلس ولجانه وغير ذلك من مجالات، وذلك على وفق الشروط الآتية :

1- استيفاء المتطلبات القانونية الواردة في قانوني المصارف رقم (94) لسنة 2004 وقانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 وتعديلاته.

2- استيفاء المتطلبات القانونية الواردة في تعليمات البنك المركزي العراقي رقم 281/2/9 بتاريخ 2021/08/25.

3- ألا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للمصرف خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس، وألا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة.

4- ألا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً للمصرف أو مدققاً لحسابات المصرف.

5- ألا يكون حاصلًا هو، أو أية شركة هو عضو في مجلسها، أو مالكًا لها، أو مساهمًا رئيساً فيها، على ائتمان من المصرف تزيد نسبته على (5%) من رأسمال المصرف، وألا يكون ضامناً لائتمان من المصرف تزيد قيمته عن النسبة ذاتها من أسهم أي شركة من أي نوع.

6- أن يكون ثلثي أعضاء المجلس من ذوي المؤهلات والشهادات الجامعية الأولية، والخبرة بالعمل المصرفي.

- 7- ألا يكون عضواً في مجلس إدارة أي مصرف آخر داخل العراق أو مديراً مفوضاً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه، ما لم يكن المصرف الأخير تابعاً لذلك المصرف.
- 8- ألا يكون عضواً في مجالس أكثر من خمس شركات مساهمة أو عامة، بصفته الشخصية في بعضها، وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري، في بعضها الآخر.
- 9- ألا يكون إدارياً أو موظفاً لدى مصرف آخر أو مديراً مفوضاً لدى مصرف آخر.
- 10- يجوز أن يكون عضو مجلس الإدارة من غير المقيمين ومن غير العراقيين.
- 11- ألا يكون موظفاً في المصرف أو أحد الأطراف المرتبطة به خلال السنوات الثلاث السابقة.
- 12- ألا تكون له أي صلة قرابة بأي من أعضاء المجلس أو الإدارة العليا أو أي من الأطراف المرتبطة بهم حتى الدرجة الرابعة.
- 13- ألا يكون مساهماً رئيساً في المصرف أو من يمثله.
- 14- ألا يملك بشكل مباشر أو غير مباشر (تشتمل على ملكية أفراد العائلة المساهمين أو أطراف ذات علاقة) أكثر من 5% من أسهم أي شركة من أي نوع.
- توضح الجداول أدناه أسماء أعضاء مجلس الإدارة الأصليين والاحتياط، ومؤهلاتهم وخبراتهم ومقدار مساهمتهم في راس مال المصرف وإيه عضويات يشغلها في مجالس شركات أخرى والقروض الممنوحة لهم.
- إولا: الجدول ادناه يوضح اسماء اعضاء مجلس الادارة الاصليين:

ت	أسماء الأعضاء	المنصب	تاريخ بدء العضوية الأصلية	التحصيل الدراسي	سنوات الخبرة	عدد الأسهم كما في 2023-12-31	عضوية مجالس أخرى
1	محمد علي راضي الجرججي	رئيس المجلس / مستقل	06/02/2020	بكالوريوس إدارة أعمال	21	1,425,479,850	شركة الخاتم
2	وليد جمال الدين عبده السيوفي	نائب الرئيس	06/02/2020	ماجستير تنفيذية في إدارة الأعمال	25	100,000	
3	زيد عصام جاسم الصقر (ممثل بنك الكويت الوطني)	عضو	2020/2/6	بكالوريوس علوم تخصص تمويل وتخصص فرعي تقنية معلومات	15	227,500,000,000	
4	علي نزار علي خليل	عضو	2020/2/6	ماجستير تمويل	13	50,000	
5	عمرو مصطفى محمد الشناوي	عضو/ المدير المفوض	16/10/2021	بكالوريوس تجارة ومحاسبة	29	100,000	
6	عبدالرحمن جلهم حمزة محسن الجنابي	عضو مستقل	2021/10/16	دكتوراة قانون	11	22,692,625	
7	غادة فريد غني الطعمة	عضو مستقل	2021/10/16	بكالوريوس محاسبة (محاسب قانوني)	9	50,000	

50,000	19	دبلوم العلوم التجارية التطبيقية	2023/10/2	عضو	منيرة علي عبد المحسن السالم	8
50,000	2	ماجستير القانون الاداري	2023/10/24	عضو مستقل	تغريد محمود خليل	9

ثانيا: الجدول ادناه يمثل اسماء أعضاء مجلس الادارة الاحتياط:

ت	أسماء الأعضاء	المنصب	عدد الأسهم كما في 2023-12-31	التحصيل الدراسي
1	مروان حافظ ابراهيم	عضو مجلس ادارة احتياط	50,000.000	بكالوريوس اقتصاد
2	سالم احمد سالم البرجس	عضو مجلس ادارة احتياط	50,000.000	بكالوريوس في التجارة / تخصص محاسبة
3	منى احمد محي الدين صفا	عضو مجلس ادارة احتياط	50,000.000	بكالوريوس إدارة أعمال تخصص إدارة
4	شيخة عثمان محمد القريشي	عضو مجلس ادارة احتياط	50,000.000	بكالوريوس علوم ادارية تخصص إدارة أعمال شعبة التسويق
5	ميس عماد الدين محمد	عضو مجلس ادارة احتياط	50,000.000	بكالوريوس علوم ادارية

يقوم الاعضاء المستقلين برئاسة اللجان المنبثقة من مجلس الادارة وبحضور الهيئة العامة بصورة سنوية والوقوف على آراء كبار المساهمين الخاصة بأداء المصرف في اطار التوصل الى اتفاق وفهم مشترك لآرائهم. لا توجد مصالح ومنافع مكتسبة من قبل اعضاء مجلس الادارة، كما ولم يتم منح اية قروض لأعضاء مجلس ادارة مصرف الائتمان العراقي خلال سنة 2023 .

مسؤوليات ومهام المجلس:

يعمل مجلس الإدارة وفق لائحة مجلس الإدارة الداخلية المعتمدة التي تتضمن مسؤوليات المجلس بشكل تفصيلي، ويتولى المجلس إدارة شؤون المصرف ويعتبر المسؤول الأول عن كافة النتائج المترتبة على تطبيق الاستراتيجيات والأهداف والخطط والسياسات التي يعتمدها والتي يتم من خلالها ممارسة الأعمال والأنشطة المختلفة في المصرف، فإن لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة المصرف، والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة المصرف لأغراضه، ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو قرارات الهيئة العامة أو عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف أو التعليمات الرقابية ذات الصلة، وتشمل مسؤولية مجلس الإدارة حماية حقوق المساهمين والمودعين والدائنين والعملاء والعاملين وكافة الأطراف الأخرى التي لديها مصالح مع البنك، كل ذلك في إطار استراتيجيات وسياسات وإجراءات حصيفة واضحة يتم اعتمادها من قبل المجلس ويتم تنفيذها بالمهنية والاحترافية المطلوبة وبما يحقق أهداف البنك , ادناه نستعرض مهام مجلس الادارة :

- 1- اعتماد خطط المصرف شاملة الرؤية والرسالة والغايات والأهداف الاستراتيجية والقيم الجوهرية للمصرف في ضوء توجهات الهيئة العامة، ثم توجيه الإدارة التنفيذية لتنفيذ الخطط مع مراقبة أدائها وتقييمها وتعديلها إذا لزم الأمر لضمان تنفيذ تلك الخطط.
- 2- الإشراف على الإدارة التنفيذية، ومتابعة أدائها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للمصرف ومن ملاءته، وعليه اعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة الدورية على أداء المصرف.
- 3- اعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية، عن طريق وضع "مؤشرات أداء رئيسية" (Key Performance Indicators. KPI) (Key Performance Result. KPR) ، لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية للمصرف
- 4- التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى المصرف، شاملة لجميع أنشطته، وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم إعمالها على جميع المستويات الإدارية، وأنه تتم مراجعتها بانتظام.
- 5- تحديد "القيم الجوهرية" (Core Values) للمصرف، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لجميع أنشطة المصرف، وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني للإداريين في المصرف.
- 6- تحمل مسؤولية سلامة جميع إجراءات المصرف، بما فيها أوضاعه المالية وسمعته ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والجهات التنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله، ومراعاة "أصحاب المصالح"، وأن يدار المصرف ضمن إطار التشريعات، وضمن السياسات الداخلية للمصرف، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة المصرف.
- 7- تقديم الحسابات الختامية والقوائم (الكشوفات) المالية للمصرف وتقرير شامل بنتائج تنفيذ الخطة السنوية إلى الهيئة العامة لمناقشتها والمصادقة عليها ومتابعة تنفيذ قرارات الهيئة العامة
- 8- التأكد من الامتثال للمعايير الدولية في جميع أنشطة وعمليات المصرف.
- 9- مناقشة وإقرار الخطط السنوية والموازنات المتعلقة بأنشطة المصرف ومتابعة تنفيذها.
- 10- تشكيل لجان مجلس الإدارة واختيار أعضائها من بين أعضاء المجلس حسب حجم المصرف على أن تتوفر بالحد الأدنى للجان الآتية (لجنة الحوكمة، لجنة التدقيق، لجنة المخاطر، لجنة الترشيح والمكافآت)، يحدد المجلس أهدافها ويفوضها بصلاحيات من قبله، مع الالتزام بعدم اتخاذ قرارات بمفردها بدون تصويت مجلس الإدارة وعلى المجلس أن يقوم بالمتابعة المستمرة لأعمال اللجان للتأكد من فاعلية دورها.
- 11- المصادقة على اختيار المرشحين لشغل مناصب الإدارة التنفيذية، وتقييم ومتابعة أدائهم دورياً والإشراف عليهم ومساءلتهم والموافقة عند تعيين أي منهم وكذلك الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي في هذا الشأن.

12- اعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية للمصرف ومراجعتها سنوياً، والتأكد من قيام المدقق الداخلي وبالتنسيق مع المدقق الخارجي (أي مراجع الحسابات)، بمراجعة هذه الأنظمة، لمرة واحدة في الأقل سنوياً، وعلى المجلس تضمين التقرير السنوي للمصرف ما يؤكد كفاية هذه الأنظمة.

13- ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي (مراجع الحسابات)، بدايةً واستمراراً.

14- اعتماد استراتيجية فعالة لإدارة المخاطر، ومراقبة تنفيذها، إذ تتضمن مستوى المخاطر المقبولة، وضمن عدم تعرض المصرف لمخاطر مرتفعة. وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للمصرف والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لازمة وكافية لإدارة المخاطر في المصرف، وقادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة جميع أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف،

15- التأكد من قيام المصرف بتطبيق المبادئ الأساسية "للإدارة الرشيدة" كما ورد في "قواعد الإدارة الرشيدة، ونظام الضبط الداخلي" الواردة في التعليمات رقم (4) لسنة 2010.

16- ضمان وجود "نظم معلومات إدارية" (Management Information Systems, MIS) كافية وموثوق بها تغطي جميع أنشطة المصرف.

17- نشر ثقافة الحوكمة بالمصرف وتشجيع جميع العاملين والإدارة التنفيذية على تطبيق ممارساتها وحضور دورات تدريبية بخصوصها، إضافة إلى العمل على أن يقوم المصرف بتشجيع عملائه على تطبيق قواعد الحوكمة في مؤسساتهم، فضلاً على التحقق من أن السياسة الائتمانية للمصرف تتضمن تطبيق الحوكمة المؤسسية لعملائه وبخاصة من الشركات، بحيث يتم تقييم المخاطر بنقاط الضعف والقوة، تبعاً لممارساتهم في مجال الحوكمة المؤسسية.

18- التأكد من أن المصرف يتماشى مع معايير الاستدامة (Sustainability principles) الوارد ذكرها في الملحق رقم (1) من دليل الحوكمة المؤسسية.

19- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين، الذين يمتلكون "حيازة مؤهلة" من جهة، و"الإدارة التنفيذية" من جهة أخرى، بهدف تعزيز الحوكمة المؤسسية السليمة، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين، الذين يمتلكون "حيازة مؤهلة"

20- اعتماد هيكل تنظيمي للمصرف يحدد التسلسل الإداري الواضح.

21- تحديد الصلاحيات التنفيذية الخاصة بأعمال المصرف (سواء المدير المفوض أم الإدارة التنفيذية، سواء كان ذلك للعمليات المصرفية أو منح الائتمان أو التوقيع على التحويلات والشيكات والضمانات والكفالات والاقتراض والرهن وخطابات الضمان).

- 22- اعتماد خطة إحلل للإدارة التنفيذية في المصرف ومراجعتها سنوياً.
- 23- التأكد من اطلاع الإدارة التنفيذية على الموقع الرسمي لمكتب مكافحة غسل الأموال فيما يخص قوائم تجميد أموال الإرهاب يومياً، وإعلام مكتب مكافحة غسل الأموال ودائرة مراقبة الصيرفة في البنك المركزي العراقي فوراً في حالة وجود شخص قد أدرج اسمه في قائمة تجميد أموال الإرهابيين.
- 24- تزويد البنك المركزي العراقي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية لشركاته التابعة داخل العراق وخارجه، بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل عليها
- 25- الإشراف على جودة الإفصاح والشفافية والمعلومات عن المصرف كافة.
- 26- تحديد مهام أمين سر المجلس كتابياً واعتمادها.
- 27- تشكيل اللجان المؤقتة بقرار من المجلس أو بطلب من البنك المركزي العراقي ويحدد القرار تشكيلة اللجنة ونطاق عملها ومسؤولياتها والمدة المطلوبة لإنجاز عملها.
- 28- التحقق من أن إدارة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر من قبل لجنة التدقيق، وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق لضمان استقلاليتها. ويقوم المجلس بتعيين وإنهاء خدمات المدقق الداخلي وتحديد أتعابه ومكافآته وتقييم أدائه إضافة الى اعتماد دليل عمل لسياسات وإجراءات إدارة التدقيق الداخلي على أن يخضع للمراجعة والتحديث من قبل لجنة التدقيق كل سنة أو سنتين في الأقل
- 29- اعتماد دليل الحوكمة المعد من قبل لجنة الحوكمة المؤسسية والتأكد من نشره على الموقع الالكتروني للمصرف والاطلاع عليه من قبل الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة كافة.
- 30- الاطلاع والموافقة عند حصول أي لجنة على الاستشارات والدعم الفني من مصادر خارجية.

اهم إنجازات مجلس الادارة خلال سنة 2023:

- قام مجلس ادارة مصرف الائتمان العراقي خلال سنة 2023 بإنجازات كثيرة وكان أهمها ما يلي :
1. المصادقة على تعديل الهيكل التنظيمي للمصرف بإضافة الاقسام المطلوبة من قبل البنك المركزي العراقي.
 2. المصادقة على السياسات الخاصة بقسم المخاطر والمدرجة ادناه:
 - خطة استثمارية الاعمال المحدثة
 - خطة الطوارئ التمويلية
 - اختبارات الضغط
 - تقرير المخاطر الشامل
 - الاستراتيجية العامة للمخاطر
 - الاطار العام للمخاطر
 - سجل ولوحة المخاطر
 - سياسات واجراءات مخاطر الائتمان

- سياسة مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب
- سياسات واجراءات مخاطر السوق
- سياسات واجراءات مخاطر السيولة والتركز
- سياسة سيناريوهات اختبارات الضغط

3. المصادقة على السياسات الخاصة بالحوكمة المؤسسية وهي :

- سياسة تضارب المصالح
- سياسة حماية اصحاب المصالح
- سياسة السرية
- سياسة واجراءات الابلاغ عن المخالفات
- سياسة معاملة الاطراف ذوي الصلة
- سياسة الافصاح والشفافية
- دليل تقييم اداء مجلس الادارة
- برنامج تدريب مجلس الإدارة
- خطة تدريبية لمجلس الادارة 2024
- سياسة المسؤولية الاجتماعية
- سياسة حقوق الانسان
- سياسة واجراءات ترشيح وتعيين أعضاء مجلس الادارة

4. الموافقة على السياسات والاجراءات التالية:

- سياسات واجراءات قسم الرقابة والتدقيق الداخلي.
- سياسة الامن السيبراني
- سياسات واجراءات عمل خطابات الضمان
- سياسات واجراءات قسم التدقيق الداخلي
- دليل سياسات واجراءات قسم الامتثال
- سياسة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب المحدثة
- سياسة الشخص الامريكي FATCA.
- السياسة والخطة الاستثمارية
- سياسة واجراءات المعيار الدولي رقم (9)
- سياسة الاحلال
- سياسة المكافآت
- خطة إستراتيجية العمل لقسم تقنية المعلومات

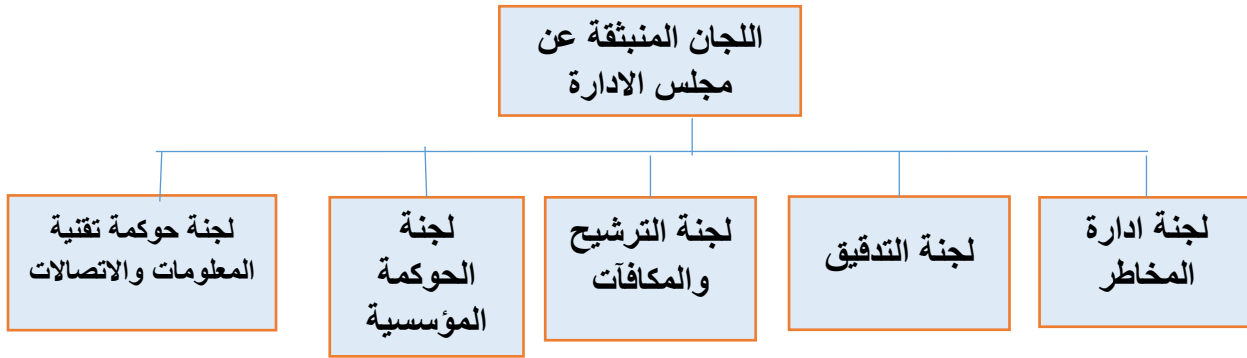
5. المصادقة على اللوائح والمواثيق التالية:

- لائحة الادارة التنفيذية
- لائحة لجنة الاستثمار
- لائحة اللجنة الائتمانية
- لائحة لجنة تقنية المعلومات
- لائحة عمل امين سر مجلس الادارة
- لائحة لجنة حوكمة تقنية المعلومات
- اجراءات عمل امين السر ومقرر اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة
- لائحة لجنة الحوكمة المؤسسية
- ميثاق قسم الرقابة والتدقيق الداخلي.
- ميثاق لجنة التدقيق

- ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت
 - ميثاق لجنة المخاطر
6. المصادقة على دليل الحوكمة المؤسسية لمصرف الائتمان العراقي المحدث (الاصدارية الثانية)
7. المصادقة على الموازنة التخطيطية لسنة 2024
8. المصادقة على الخطة الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات 2023-2027

اللجان المنبثقة من مجلس ادارة المصرف:

التزاما من مصرف الائتمان العراقي لتنفيذ منظومة الحوكمة ودليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر من قبل البنك المركزي العراقي سنة 2018 وضوابط الحوكمة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات في القطاع المصرفي الصادر من قبل البنك المركزي العراقي سنة 2019 فقد تم تشكيل عدد مناسب من اللجان التي تتسق مع نشاط المصرف حيث شكل المجلس خمس لجان منبثقة عنه وذلك لتعزيز فاعلية المجلس وفيما يلي مخطط يوضح اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة :



1- لجنة التدقيق

تم تشكيل لجنة التدقيق في اجتماع الهيئة العامة المنعقد في 2021/10/16 وتم انتخاب أعضاء لجنة تدقيق مكونة من: السيدة/ غادة فريد غني الطعما "رئيسا" للجنة، وعضوية كل من السيد/ وليد جمال الدين عبده السيوفي والسيد/ علي نزار علي خليل.

➤ مهام لجنة التدقيق

أولاً: مهام عامة

- 1- نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي ومتابعة المدقق الخارجي ومناقشة تقاريره.
- 2- القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للمصرف.
- 3- مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من لجنة التدقيق وإدارة التدقيق الداخلي في المصرف مرة واحدة على الأقل سنوياً أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك.
- 4- التأكد من الامتثال للمعايير الدولية ومكافحة غسل الأموال في جميع أنشطة وعمليات المصرف، من حق اللجنة التحقيق والبحث والتدقيق في أية عمليات أو إجراءات أو لوائح ترى أنها تؤثر على قوة وسلامة المصرف.

- 5- التوصية إلى مجلس الإدارة باعتماد الهيكل التنظيمي للمصرف واستحداث أو إلغاء التشكيلات التنظيمية أو دمجها وتحديد مهمات واختصاصات هذه التشكيلات وتعديلها.
- 6- مراجعة تقارير الإدارة التنفيذية حول وضع الموارد البشرية.
- 7- مراجعة الخطة السنوية للتدريب والتطوير ومتابعة تنفيذها.
- 8- مراجعة السياسات والتعليمات المتعلقة بالتعيين والترقية والاستقالة، وإنهاء الخدمة لجميع موظفي المصرف بما فيهم الإدارة التنفيذية مع مراعاة أحكام القوانين النافذة.
- 9- التدقيق والموافقة على الإجراءات المحاسبية، وعلى خطة التدقيق السنوية، وعلى ضوابط المحاسبة.
- 10- التأكد من التزام المصرف بالإفصاحات التي حددتها "المعايير الدولية للإبلاغ المالي" (International Financial Reporting Standards, IFRS)، وتعليمات البنك المركزي العراقي والتشريعات والتعليمات الأخرى ذات العلاقة، وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي وغيرها من المعايير ذات العلاقة.
- 11- تضمين التقرير السنوي للمصرف تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية فيما يخص "الإبلاغ المالي" (Financial Reporting)، بحيث يتضمن التقرير، كحد أدنى، ما يأتي:
 - فقرة توضح مسؤولية المدقق الداخلي بالاشتراك مع الإدارات التنفيذية عن وضع أنظمة ضبط ورقابة داخلية حول الإبلاغ المالي في المصرف والمحافظة على تلك الأنظمة.
 - فقرة حول إطار العمل الذي قام المدقق الداخلي باستخدامه، وتقييمه لتحديد مدى فاعلية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
 - التأكد من الامتثال للمعايير الدولية في جميع أنشطة وعمليات المصرف.
 - التأكد من وجود مكتب لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يرتبط بالمجلس، ويتولى تطبيق سياسات "العمليات الخاصة" (Know Your Customer, KYC) والمهمات والواجبات المترتبة على ذلك، بما فيها ذلك قيام المكتب بإعداد التقارير الدورية عن نشاطه.
 - مراقبة "الامتثال الضريبي الأمريكي" (Foreign Account Tax Compliance Act, FATCA).
 - الإفصاح عن مواطن الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية التي تؤدي إلى احتمال عدم إمكانية منع أو الكشف عن بيان غير صحيح وذي أثر جوهري.
 - تقرير من المدقق الخارجي يبين رأيه في فاعلية الأنظمة والرقابة الداخلية.
- 12- مراجعة التقارير التي يقدمها المصرف إلى البنك المركزي العراقي.
- 13- مراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية، أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل وحماية الموظف والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.
- 14- مراجعة تقارير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

15- متابعة تنفيذ برامج استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث والأزمات بالتنسيق مع لجنة تقنية المعلومات والاتصالات.

16- إمكانية الحصول على الاستشارات الدعم الفني من مصادر خارجية على أن يكون ذلك بعلم وموافقة المجلس.
17- يتم ترشيح المدقق الخارجي واجوره من قبل لجنة التدقيق وتعرض على مجلس الإدارة والهيئة العامة وتختار الهيئة العامة الأكفأ من بينهم وتحدد اجورهم وفق الضوابط المهنية .

ثانياً: مهام لجنة التدقيق الخاصة بتقنية المعلومات والاتصالات

1. على لجنة التدقيق تزويد البنك المركزي العراقي بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي، وآخر للتدقيق الخارجي على الترتيب يتضمن رد الإدارة التنفيذية وإطلاع وتوصيات المجلس بشأنه، ووفقاً لأتمودج تقرير تدقيق (مخاطر- ضوابط) المعلومات والتقنية ذات الصلة المعد من قبل البنك المركزي العراقي، وذلك خلال الربع الأول من كل عام،
2. على لجنة التدقيق تضمين مسؤوليات عمل تدقيق تقنية المعلومات والاتصالات وصلاحياته ونطاقه ضمن ميثاق التدقيق (Audit charter) من جهة، وضمن إجراءات متفق عليها مع المدقق الخارجي من جهة أخرى، وبما يتوافق مع الضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي في هذا الشأن ويغطيها.
3. على اللجنة التأكد من التزام المُدقق الداخلي والمُدقق الخارجي للمصرف، لدى تنفيذ عمليات التدقيق المختص للمعلومات والتقنية ذات الصلة، بما يأتي:

- معايير تدقيق تقنية المعلومات والاتصالات بحسب آخر تحديث للمعيار الدولي (Information Technology Assurance Framework (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) ومنها:

➤ تنفيذ مهمات التدقيق ضمن خطة معتمدة بهذا الشأن تأخذ بالحسبان الأهمية النسبية للعمليات ومستوى المخاطر ودرجة التأثير في أهداف ومصالح المصرف.

➤ توفير والالتزام بخطط التدريب والتعليم المستمر من قبل الكادر المتخصص بهذا الصدد.

➤ الالتزام بمعايير الاستقلالية المهنية والإدارية وضمان عدم تضارب المصالح الحالية والمستقبلية.

➤ الالتزام بمعايير الموضوعية وبذل العناية المهنية والحفاظ المستمر على مستوى التنافسية والمهنية من المعارف والمهارات الواجب التمتع بها، ومعرفة عميقة في آليات وعمليات المصرف المختلفة المرتكزة على تقنية المعلومات والاتصالات وتقارير المراجعة والتدقيق الأخرى (المالية والتشغيلية والقانونية)، والقدرة على تقييم الدليل المتناسب مع الحالة والوضع العام في كشف الممارسات غير المقبولة والمخالفة لأحكام القوانين والأنظمة والضوابط.

- فحص عمليات توظيف وإدارة موارد تقنية المعلومات والاتصالات، وتقييمها ومراجعتها، وكذلك عمليات المصرف المرتكزة عليها، وإبداء رأي عام (Reasonable overall Audit Assurance) حيال مستوى المخاطر الكلي للمعلومات والتقنية ذات الصلة ضمن برنامج تدقيق يشمل في الأقل المحاور الواردة في ضوابط الحوكمة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات الصادرة عن البنك المركزي العراقي على أن يكون تكرار التدقيق

للمحاور كافة أو جزء منها حداً أدنى مرة واحدة سنوياً في الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (5 أو 4) بحسب سلم تقييم المخاطر المحدد في الضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي سالفه الذكر، ومرة واحدة كل سنتين في الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (3)، ومرة واحدة كل ثلاث سنوات في الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (2 أو 1)، مع مراعاة التغير المستمر في مستوى المخاطر والأخذ بالحسبان التغيرات الجوهرية التي تطرأ على بيئة المعلومات والتقنية ذات الصلة خلال مدد التدقيق المذكورة. على أن يتم تزويد البنك المركزي العراقي بتقارير التدقيق لأول مرة بغض النظر عن درجة تقييم المخاطر، وعلى أن تشمل عمليات التقييم للمحاور المذكورة آليات المصرف المتبعة، من حيث التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات، والمبادئ وإجراءات العمل المكتوبة والمعتمدة، وآليات توظيف الموارد المختلفة، بما فيها موارد تقنية المعلومات والاتصالات والعنصر البشري، وآليات وأدوات المراقبة والتحسين والتطوير، والعمل على توثيق نتائج التدقيق وتقييمها استناداً إلى أهمية الاختلافات ونقط الضعف (الملحوظات)، فضلاً عن الضوابط المفعلة وتقييم مستوى المخاطر المتبقية والمتعلقة بكل منها باستخدام معيار منهجي لتحليل وقياس المخاطر، متضمناً الإجراءات التصحيحية المتفق عليها، والموني اتباعها من قبل إدارة المصرف بتواريخ محددة للتصحيح، مع الإشارة ضمن جدول خاص إلى رتبة صاحب المسؤولية في المصرف المسؤول عن ملاحظاته.

- إجراءات منتظمة لمتابعة نتائج التدقيق للتأكد من معالجة الملحوظات والاختلافات الواردة في تقارير المدقق بالمواعيد المحددة، والعمل على رفع مستوى الأهمية والمخاطر تصعيداً تدريجياً في حال عدم الاستجابة، وإعلام المجلس بذلك كلما تطلب الأمر.

- تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) لكوادر تدقيق تقنية المعلومات والاتصالات بمعايير قياس موضوعية، على أن تتم عمليات التقييم من قبل المجلس ممثلاً بلجنة التدقيق المنبثقة عنه، وبحسب التسلسل الإداري التنظيمي لدوائر التدقيق.

4. من الممكن إسناد مهمة المدقق الداخلي للمعلومات والتقنية ذات الصلة (internal IT Audit) إلى جهة خارجية مختصة مستقلة تماماً عن المدقق الخارجي المعتمد بهذا الشأن (Outsourcing)

ثالثاً: مهام لجنة التدقيق الخاصة بالتدقيق الداخلي

1. تعيين المدقق الداخلي أو التوصية بعزله وترقيته أو نقله بعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي.
2. وضع ميثاق للتدقيق الداخلي يوضح الغرض من نشاط التدقيق الداخلي ومكانته وصلاحيته داخل المصرف.
3. يضمن التدقيق الداخلي توفر التقييم الدوري اللازم لجودة حسابات المصرف وأدائه وسير العمليات مع الامتثال للمعايير الدولية
4. دراسة خطة التدقيق الداخلي والموافقة عليها.
5. يجب أن يكون مدير التدقيق الداخلي ومعاونيه من الحاصلين في الأقل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة، أو إدارة المصارف أو العلوم المالية والمصرفية أو إحدى التخصصات ذات العلاقة بالعمل المصرفي وان يكون لديه خبرة وممارسة في الرقابة وفقاً للضوابط والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي.
6. طلب تقارير من مدير التدقيق الداخلي.

7. ويراعى في اختيار موظفي التدقيق الداخلي أن يكونوا من المتخصصين في المحاسبة والتدقيق ولديهم الخبرة الكافية.
8. على لجنة التدقيق التحقق من توفر الموارد المالية الكافية، والعدد الكافي من الموارد البشرية المؤهلة، لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.
9. على لجنة التدقيق التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأية مهمات تنفيذية وضمن استقلاليتهم بعيداً عن الانحياز وتضارب المصالح، مع اتباع سياسة الأدوار بين أفراد هذه الإدارة.
10. في حالة الاستعانة بمصادر خارجية للقيام ببعض أنشطة التدقيق الداخلي، يكون مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المسؤول النهائي عن مراقبة جودة أية أنشطة تدقيق داخلية تقوم بها الجهات الخارجية. وعلى مدير قسم التدقيق الداخلي في المصرف مساعدة لجنة التدقيق في تقييم جودة أية أنشطة تدقيق تتم بالاستعانة بمصادر خارجية.
11. تقوم لجنة التدقيق بمتابعة إدارة التدقيق الداخلي في تنفيذ مهامها الآتي بيانها:
 - تخضع إدارة التدقيق الداخلي للإشراف المباشر من قبل لجنة التدقيق، وترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق.
 - لديها سلطة الاتصال المباشر بمجلس الإدارة أو برئيس مجلس الإدارة وبلجنة التدقيق وبالمدقق الخارجي ومراقب الامتثال في المصرف.
 - إعداد دليل عمل لسياسات وإجراءات إدارة التدقيق الداخلي على أن يعتمد الدليل من لجنة التدقيق ومجلس الإدارة ويخضع للمراجعة والتحديث من قبل لجنة التدقيق كل سنة أو سنتين في الأقل.
 - التأكد من قيام المدقق الداخلي وبالتنسيق مع المدقق الخارجي بمراجعة أنظمة ضبط ورقابة داخلية لأنشطة المصرف ومراجعتها سنوياً وعرضها على المجلس للاعتماد.
 - وضع خطة عمل وإجراءات تركز على المخاطر يتم تحديثها بشكل سنوي ويتم المصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق التابعة له في بداية العام. وتتضمن الخطة المحدثة متطلباً أساسياً بأن يقوم قسم التدقيق الداخلي بزيارة فروع المصرف فصلياً بالحد الأدنى. ويجب تنفيذ خطة العمل والإجراءات المحدثة خلال العام، ويجري متابعتها من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.
12. وضع اطر السياسة الخاصة بالتدقيق الداخلي والإشراف على اعداد التقارير المالية.
13. الإشراف على مدقي المصرف الداخليين والخارجيين وعلى النشاط الخاص بالامتثال في المصرف والتفاعل معهم ومراعاة بأن يتم القيام بكل اعمال التدقيق الخارجي بطريقة مهنية تتسق مع معايير المحاسبة الدولية والتدقيق الدولي.
14. مراعاة القوانين والأنظمة، والمشاكل الأخرى التي يحددها المدققون، ونشاط الامتثال، ونشاطات الرقابة الأخرى.
15. الإشراف على وضع سياسات وممارسات محاسبية من قبل المصرف.
16. مراجعة آراء الطرف الثالث بشأن تصميم وفعالية الإطار الكلي لحوكمة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية.

➤ أهم إنجازات لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة خلال 2023:

عقدت اللجنة خمسة (5) اجتماعات خلال العام وقد تم إنجاز ما يلي:

- 1- الاطلاع والمصادقة على البيانات المالية المرحلية والسنوية للمصرف.
- 2- الاطلاع والمصادقة على التقارير المرسله الى البنك المركزي العراقي من قبل الاقسام الرقابية (التدقيق الداخلي، الامتثال، الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب).
- 3- الاطلاع والمصادقة على السياسات والاجراءات التالية ورفع توصية الى مجلس الإدارة لاعتمادها:
 - سياسة الشخص الامريكي FATCA .
 - دليل سياسات واجراءات قسم الامتثال.
 - الآلية المعتمدة في اقتراح الاشخاص المؤهلين للعمل كمدققين خارجيين والتوصية بعزلهم.
 - سياسة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.
 - سياسات وإجراءات قسم الرقابة والتدقيق الداخلي.
- 4- الموافقة على خطة التدقيق الداخلي لسنة 2024 ورفع توصية لمجلس الإدارة باعتمادها.
- 5- الموافقة على تعديل الهيكل التنظيمي ورفع توصية الى مجلس الإدارة لاعتماده.

2- لجنة ادارة المخاطر

تم إعادة تشكيل لجنة ادارة المخاطر باجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 2023/11/9 حيث تم اختيار أعضاء اللجنة كل من :

السيدة/ تغريد محمود شبر خليل "رئيساً" وعضوية كل من السيد/ وليد جمال الدين عبده السيوفي والسيد/ علي نزار علي خليل.

➤ مهام لجنة ادارة المخاطر

1. استراتيجيات المخاطر ونزعة المخاطر والحوكمة الإجمالية للمخاطر:
 - مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر ونزعة المخاطر بالمصرف، على أن تكون مناسبة وشاملة، وعرضها على مجلس الإدارة للاعتماد.
 - مراجعة السياسة الائتمانية وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة لغرض المصادقة، فضلاً عن الإشراف على تطبيق السياسة الائتمانية المقترحة من قبلهم وضمان التزام مخاطر الائتمان بقرارات وتوجيهات لجنة بازل للرقابة المصرفية.
 - المراجعة الدورية لسياسة إدارة المخاطر المقترحة من قبل الإدارة العليا للمصرف وتقديم التوصيات بشأنها على مجلس الإدارة للاعتماد.
 - الإشراف على إجراءات الإدارة العليا تجاه الالتزام بسياسات المخاطر المعتمدة.

- التواصل المستمر مع مدير قسم المخاطر والحصول على تقارير دورية منه حول الأمور ذات العلاقة بالوضع الحالي للمخاطر في المصرف وثقافة المخاطر، إضافة إلى التقارير الخاصة بالحدود والسقوف الموضوعية واية تجاوزات لها وخطط تجنب المخاطر.
- مراقبة المخاطر الائتمانية التي يتحملها المصرف سواء ما يتعلق بالمدخل المعياري أو المدخل المستند للتصنيف الداخلي والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق والمراجعة الإشرافية وانضباط السوق الواردة في المقررات التي أصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- تحديد السقوف الائتمانية التي تتجاوز صلاحية المدير المفوض أو المدير الإقليمي.
- مراقبة قدرة المصرف على تفادي مخاطر السيولة بموجب مقررات بازل (III) شاملاً ذلك معايير السيولة.
- التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وفق المنهجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وبما يتوافق مع مقررات لجنة بازل (II) وبازل (III) وأية معايير دولية أخرى
- الإشراف على استراتيجيات رأس المال وإدارة السيولة واستراتيجيات إدارة المخاطر ذات العلاقة كافة للتأكد من مدى توافقها مع إطار المخاطر المعتمد في المصرف.
- تلقي التقارير الدورية من اللجان المنبثقة من الإدارة التنفيذية (الائتمان، الاستثمار).
- تقييم أداء المحفظة الاستثمارية من حيث العائد والمخاطرة فيما يتعلق باستثمارات المصرف الداخلية والخارجية، والمتابعة المستمرة لمؤشرات وحركة أسواق رأس المال المحلية والخارجية.
- التوصية لمجلس الإدارة بالتخلي عن النشاطات التي تسبب مخاطر للمصرف ليس له قدرة على مواجهتها.
- التأكد من التزام المصرف بالأنظمة والتعليمات والسياسات المتعلقة بإدارة المخاطر
- إمكانية الحصول على الاستشارات والدعم الفني من مصادر خارجية على أن يكون ذلك بعلم وموافقة المجلس.
- مراجعة السياسة الاستثمارية وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة للمصادقة، والإشراف على تطبيقها.
- يجب أن تشمل السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة الحدود المقبولة للمخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، مع ضرورة اتساق تلك الحدود مع مدى قدرة المصرف على تقبل المخاطر ومدى ملائمة ذلك مع حجم رأس المال.
- ضمان استمرار ملائمة خطوات العمل الخاصة بقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر وإجراء أي تعديلات عليها إذا لزم الأمر وفقاً لتطورات السوق والبيئة التي يعمل فيها المصرف.
- استخدام نظم معلومات واتصال مناسبة وفعالة خاصة فيما يتعلق بعملية متابعة ومراقبة المخاطر وضمان كفاءة نظام إدارة المعلومات بحيث يتيح إمداد الإدارة العليا بالمصرف ولجنة إدارة المخاطر والمجلس بتقارير دورية (شهرية على الأقل) تعكس مدى التزام المصرف بحدود المخاطر المحددة وتوضح التجاوزات على هذه الحدود وأسبابها والخطة التصحيحية اللازمة بها.
- وضع ممارسات فعالة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية لتحقيق سرية البيانات وأمن النظام والموثوقية والمرونة والقابلية للتعافي في المصرف

- وضع استراتيجية وادارة الادوار في عملية مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات وتوزيعها.
- مراجعة السياسات والاجراءات الخاصة بإدارة المخاطر سنويا من قبل لجنة إدارة المخاطر .
- انشاء إطار لمفاهيم ادارة مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات بطريقة منتظمة ومنسقة وان يشمل الصفات الاتية:

• القواعد والمسؤوليات

• تحديد وترتيب أولويات اصول نظام المعلومات.

• تحديد وتقييم التهديدات والمخاطر المحتملة ونقط الضعف الحالية والناشئة.

• تطبيق المعايير الدولية (ISO31000 GXM, NIST, COBIT for RISK, ISO/IEC 27005:2018, IT ..)

• تطبيق الممارسات والرقابة المناسبة للتخفيف من المخاطر.

• تحديث دوري وتقييم للمخاطر بما يشمل التغييرات في النظم البيئية او الظروف التشغيلية التي قد تؤثر في تحليل المخاطر.

2. المسؤوليات الأخرى:

- مراجعة واعتماد البيانات التي يتم إدراجها في التقرير السنوي والخاصة بإدارة المخاطر.
- مراقبة التغيرات المتوقعة في البيئة الاقتصادية والأعمال، مع الأخذ بالاعتبار التوجهات الجديدة والعوامل الأخرى ذات الصلة بقائمة مخاطر المصرف ونزعتها إلى المخاطر.
- مراجعة المخاطر المحتملة في المعاملات المقترحة مع الأطراف ذات العلاقة، وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة حول تلك المعاملات.

➤ أهم انجازات لجنة ادارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة خلال 2023:

عقدت اللجنة اربعة (4) اجتماعات خلال العام وقد تم انجاز ما يلي:

- 1- الموافقة على السياسات والاجراءات الخاصة بقسم المخاطر (الائتمان، السيولة والتركز، السوق، التشغيل، اختبارات الضغط ومخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب، المعيار الدولي رقم 9).

- 2- الموافقة على الإطار العام للمخاطر.
- 3- الموافقة على الاستراتيجية العامة للمخاطر.
- 4- الموافقة على مصفوفة المخاطر.
- 5- الموافقة على خطة استمرارية الاعمال المحدثه.
- 6- الموافقة على تقارير المخاطر المرفوعة الى البنك المركزي العراقي (شهري، فصلي، نصف سنوي، سنوي).

3- لجنة الترشيح والمكافآت

تم إعادة تشكيل لجنة ادارة الترشيح والمكافآت باجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 2023/11/9 حيث تم اختيار أعضاء اللجنة كل من:

الدكتور/ عبد الرحمن جلهم حمزة الجنابي "رئيساً" وعضوية كل من السيد/ زيد عصام جاسم الصقر، السيدة /منيرة علي عبد المحسن السالم.

➤ مهام لجنة الترشيح والمكافآت

أولاً: مهام الترشيح

1. التأكد من وفاء عضو المجلس بالشروط المحددة في التشريعات وفي دليل الحوكمة المؤسسية.
2. تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية مجلس الإدارة أو الإدارة العليا في المصرف عدا تحديد الأشخاص المؤهلين للعمل كمدير للتدقيق الداخلي الذي يكون من مسؤولية لجنة التدقيق.
3. التأكد من ملاءمة أعضاء المجلس وأنهم يتمتعون بأكبر قدر من المصداقية، والنزاهة، والكفاية، والخبرات اللازمة، والقدرة على الالتزام.
4. التأكد من استقلالية عضو مجلس الادارة واعداد تعهد للإقرار بذلك ليتم توقيعه من قبل الاعضاء المستقلين.
5. التأكد من ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية وتقييمهم ومتابعة أدائهم دورياً وأنهم يتمتعون بأكبر قدر من المصداقية، والنزاهة، والكفاية، والخبرات اللازمة، والقدرة على الالتزام، وتكريس الوقت لعمل المصرف.
6. الإشراف على نشاط التدريب والتطوير، والتأكد من حضور جميع العاملين والإدارة التنفيذية دورات تدريبية بخصوص نشر ثقافة الحوكمة وتطبيق ممارساتها
7. التأكد من وجود خطة إحلال (succession plan)، للإدارة التنفيذية العليا ومراجعتها سنوياً ومن ثم عرضها على المجلس للمصادقة. ووضع سياسة الإحلال لتأمين وظائف الإدارة التنفيذية بالمصرف على أن تراجع بشكل سنوي على الأقل، بحيث يكون المصرف جاهز للتعامل بشكل طبيعي مع أي تغيير قد يطرأ على شاغلي وظائف الإدارة التنفيذية دون التأثير على أداء المصرف واستمرار تنفيذ عملياته.

ثانياً: مهام المكافآت

إعداد سياسة المكافآت ورفعها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها ومراجعتها بصورة دورية، وتطبيق هذه السياسة، على أن تتوفر في هذه السياسة العناصر الآتية:

- أن تتماشى مع مبادئ وممارسات الحوكمة السليمة وبما يضمن تغليب مصالح المصرف طويلة الأجل على الاعتبارات الآنية أو القصيرة الأجل.
- أن تأخذ في الاعتبار المخاطر كافة التي يتعرض لها المصرف بحيث يتم الموازنة بين الأرباح المتحققة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الأنشطة والأعمال المصرفية.
- مدى تحقيق المصرف لأهدافه طويلة الأجل وفق خطته الاستراتيجية المعتمدة.
- يجب أن تشمل سياسة المكافآت والرواتب جميع مستويات وفتات موظفي المصرف، إجراء مراجعة دورية لسياسة منح المكافآت والرواتب والحوافز أو عندما يوصي مجلس الإدارة بذلك وتقديم التوصيات إلى المجلس لتعديل أو تحديث هذه السياسة وإجراء تقييم دوري لمدى كفاية وفاعلية سياسة منح المكافآت والرواتب والحوافز لضمان تحقيق أهدافها المعلنة.
- التأكد من إعداد الخطط وتوفير البرامج لتدريب أعضاء مجلس الإدارة وتأهيلهم بشكل مستمر لمواكبة كافة التطورات المهمة على صعيد الخدمات المصرفية والمالية.
- الإشراف على عملية تقييم أداء الموارد البشرية في المصرف ولا سيما الإدارة التنفيذية ومراجعة التقارير الخاصة بذلك ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- التأكد ان سياسة منح المكافآت تأخذ بالحسبان انواع المخاطر كافة التي يتعرض لها المصرف, بحيث يتم الموازنة بين الارباح المتحققة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الانشطة والاعمال المصرفية.

➤ اهم انجازات لجنة الترشيح والمكافآت المنبثقة عن مجلس الادارة خلال 2023 :

عقدت اللجنة اجتماعين خلال عام 2023 وقد تم انجاز ما يلي:

- الموافقة على سياسة الاحلال ورفع توصية الى مجلس الادارة للمصادقة عليها
- الموافقة على سياسة المكافآت ورفع توصية الى مجلس الادارة للمصادقة عليها
- الموافقة على دليل تقييم اداء مجلس الادارة ورفع توصية الى مجلس الادارة للمصادقة عليها.
- الموافقة على برنامج تدريب مجلس الادارة ورفع توصية الى مجلس الادارة للمصادقة عليها.
- الموافقة على الخطة التدريبية لمجلس الادارة ورفع توصية الى مجلس الادارة للمصادقة عليها.

4- لجنة الحوكمة المؤسسية:

تم إعادة تشكيل لجنة الحوكمة المؤسسية باجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 2023/11/9 حيث تم اختيار أعضاء اللجنة كل من:

السيد/ محمد علي راضي الجرجفجي "رئيساً" وعضوية كل من السيد/ زيد عصام جاسم الصقر، والسيد/ تغريد محمود شبر خليل

مهام لجنة الحوكمة المؤسسية:

يفوض مجلس الإدارة للجنة لتولي المهام والمسؤوليات التالية:

1. إعداد دليل حوكمة خاص بالمصرف يعتمد من مجلس الإدارة ومتابعة تطبيقه، والتأكد من نشره على الموقع

الالكتروني للمصرف والاطلاع عليه من قبل الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة كافة، وأن إطار عمل الحوكمة

المعتمد والمطبق بالمصرف يتوافق مع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة والممارسات العالمية المعمول بها.

2. تقوم اللجنة بالرقابة على تطبيق المعايير وأنظمة الرقابة المبينة في دليل الحوكمة المؤسسية.
 3. تقوم اللجنة بمراجعة ومناقشة ملاحظات الرقابة الداخلية والمدقق الخارجي المستقل التي تتعلق بدليل وإطار عمل الحوكمة. وترفع اللجنة توصياتها للأطراف ذات الصلة للعمل على اتخاذ الإجراءات الخاصة بأي ثغرات تم تحديدها.
 4. مراجعة نظام الحوكمة الخاص بالمصرف وفقاً للقوانين والأنظمة السارية والمعايير والممارسات المعمول بها. وتقديم تقرير إلى مجلس الإدارة بنتائج المراجعة سنوياً.
 5. تقديم التوصية بتطوير وتحسين ممارسات الحوكمة المطبقة بالمصرف بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية المعمول بها.
 6. مراجعة إفصاحات المصرف السنوية حول ممارسات الحوكمة وذلك بموجب القوانين والأنظمة التشريعية المطبقة.
 7. تقديم النصح والمشورة لمختلف اللجان وأعضاء مجلس الإدارة حول الإفصاح الخاص بحالات تعارض المصالح.
 8. الإشراف على مدى التزام مختلف اللجان بالسياسات الخاصة بالحوكمة.
- إمكانية التعاون مع الجهات الاستشارية للحصول على المشورة والمساعدة في استحداث المتطلبات الجديدة في دليل الحوكمة وكذلك استشارات الدعم الفني على أن يكون ذلك بعلم وموافقة المجلس.

➤ **اهم انجازات لجنة الحوكمة المؤسسية المنبثقة عن مجلس الادارة خلال 2023:**
عقدت اللجنة اجتماعين خلال العام وتم انجاز ما يلي:

- 1- تمت الموافقة على السياسات الخاصة بقسم الحوكمة المؤسسية وتمت التوصية برفعها الى مجلس الادارة للمصادقة عليها وهي:
 - سياسة تضارب المصالح.
 - سياسة حماية اصحاب المصالح.
 - سياسة السرية.
 - سياسة وإجراءات الإبلاغ عن المخالفات.
 - سياسة معاملة الاطراف ذات الصلة.
 - سياسة الافصاح والشفافية
- 2- الموافقة على دليل الحوكمة المؤسسية المحدث (الاصدارية الثانية) وتمت التوصية الى مجلس الادارة للمصادقة عليه.

5- لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات:

تم إعادة تشكيل لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات باجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 2023/11/9 حيث تم اختيار أعضاء اللجنة كل من:

السيدة/ تغريد محمود شبر خليل " رئيسا " وعضوية كل من السيد/ وليد جمال الدين السيوفي، والسيد/علي نزار علي خليل. بالإضافة إلى مدير تقنية المعلومات والاتصالات ومدير أمن المعلومات.

➤ مهام لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات:

يفوض مجلس الإدارة اللجنة لتولي المهام والمسؤوليات التالية:

1- اعتماد الخطط الاستراتيجية لتقنية المعلومات والاتصالات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الادارة التنفيذية العليا وبصورة خاصة (اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات والاتصالات) وبما يضمن تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمصرف وتبليتها وتحقيق افضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تقنية المعلومات والاتصالات واستخدام الادوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك مثل استخدام نظام بطاقات الاداء المتوازن لتقنية المعلومات والاتصالات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (ROT) وقياس اثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية .

2- اعتماد الاطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات يحاكي افضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الشأن وعلى وجه التحديد (COBIT) (Control Objective for Information and Related Technology) بجميع اصداراتها لتحقيق اهداف ومتطلبات هذه الضوابط من خلال تحقيق الاهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة اهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ويغطي عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات.

3- اعتماد مصفوفة الاهداف المؤسسية واهداف المعلومات والتقنية ذات الصلة الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات وعد معطياتها حدا ادنى وتوصيف الاهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.

4- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحوكمة تقنية المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث الجهة او الجهات او الشخص او الاطراف المسؤولة بشكل اولي Responsible وتلك المسؤولة بشكل نهائي Accountable , والاطراف الاستشارية Consultant وذلك التي يتم اطلاعها تجاه كل العمليات Informed الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات.

5- التأكد من وجود اطار عام لإدارة مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات يتوافق والاطار العام الكلي لإدارة المخاطر في المصرف ويتكامل معه وفقا للمعايير الدولية مثل (ISO 73 , ISO 31000) ويأخذ بالحسبان جميع عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات ويلببها.

6- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات بما يتوافق والاهداف الاستراتيجية للمصرف.

7- الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات المصرف وأعماله.

8- الاطلاع على تقارير التدقيق لتقنية المعلومات والاتصالات واتخاذ ما يلزم من اجراءات لمعالجة الانحرافات ورفع التوصيات باتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيحها.

9- مراجعة دليل حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات وتحديثه.

10- الاطلاع على توصيات اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات والاتصالات بشأن الأمور الآتية:

- تخصيص الموارد اللازمة والآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات.
- أية انحرافات قد تؤثر سلباً في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
- أية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتقنية المعلومات وأمنها وحمايتها.
- تقارير الأداء والامتثال بمتطلبات الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات.

11- الاطلاع على محاضر اجتماع اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات التنفيذية حيث (تزود اللجنة التقارير الخاصة بها الى لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات اول بأول وتزويد ما يؤيد الاطلاع عليها).

12- تولى المسؤوليات المباشرة لعمليات التقييم والتوجيه والرقابة فضلا عن المسؤولية المباشرة عن عمليات ضمان ادارة حصة تقنية المعلومات والاتصالات وعمليات ادارة المخاطر الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات بالتعاون مع إدارة المخاطر في المصرف اذ تهدف هذه الضوابط الى تلبية احتياجات اصحاب المصالح (Stakeholder needs) وتحقيق توجيهات واهداف المصرف من خلال تحقيق اهداف تقنية المعلومات والاتصالات وبما يضمن:

- أ. توفير معلومات ذات جودة عالية تكون مرتكزا يدعم اليات صنع القرار في المصرف.
- ب. ادارة حصة لموارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات للإفادة من تلك الموارد وتقليل الهدر فيها.
- ج. توفير بنية تحتية لتقنية متميزة وداعمة تمكن المصرف من تحقيق أهدافه.
- د. الارتقاء بعمليات المصرف المختلفة من خلال توظيف منظومة تقنية كفوءة وذات اعتمادية متميزة
- هـ. ادارة حصة لمخاطر تقنية المعلومات والاتصالات تكفل الحماية اللازمة لموجودات المصرف.
- و. المساعدة في تحقيق الامتثال لمتطلبات القوانين والتشريعات والضوابط فضلا عن الامتثال لاستراتيجية وسياسات واجراءات العمل الداخلية.
- ز. تحسين نظام الرقابة الداخلي.
- ح. تحسين مستوى الرضا عن تقنية المعلومات والاتصالات من قبل مستخدميها بتلبية احتياجات العمل بكفاءة وفعالية.
- ط. ادارة خدمات الاطراف الخارجية الموكل اليها تنفيذ عمليات ومهام الخدمات المتعلقة والمنتجات المتعلقة بتقنية المعلومات والاتصالات.

➤ مهام اللجنة فيما يخص المبادئ والسياسات واطر العمل:

- 1- اعتماد منظومة المبادئ والسياسات واطر العمل اللازمة لتحقيق الإطار العام لإدارة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات وضبطها ومراقبتها وبما يلبي متطلبات الاهداف وعمليات الحوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات
- 2- اعتماد المبادئ والسياسات واطر العمل وبصورة خاصة تلك المتعلقة بإدارة مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات وادارة امن المعلومات وادارة الموارد البشرية التي تلبي متطلبات عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات.
- 3- اعتماد منظومة السياسات اللازمة لإدارة موارد وعمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات وعد منظومة السياسات هذه حدا ادنى مع امكانية الجمع والدمج لتلك السياسات بحسب ما تقتضيه طبيعة العمل على ان يتم تطوير سياسات اخرى ناظمة مواكبة لتطور اهداف المصرف واليات العمل وعلى ان تحدد كل سياسة الجهة المالكة ونطاق التطبيق ودورية المراجعة والتحديث وصلاحيات الاطلاع والتوزيع والاهداف والمسؤوليات واجراءات العمل المتعلقة بها والعقوبات في حال عدم الامتثال واليات فحص الامتثال
- 4- ويراعى لدى انشاء السياسات مساهمة جميع الشركاء الداخليين والخارجيين واعتماد أفضل الممارسات الدولية وتحديثاتها بوصفها مراجع لصياغة تلك السياسات مثل (COBIT, ISO/IEC 27001/2, ISO) (31000, ISO/IEC 9126, ISO/IEC 155504, ISO 22301, PCI DSS, ITIL,...etc

➤ مهام اللجنة فيما يخص الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات:

- أ- اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات وعد تلك المنظومة حدا ادنى على ان يتم توفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطوير اهداف المصرف وعملياته وبما يتوافق افضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الشأن.
- ب- اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات ومن ثم اهداف المعلومات والتقنية المصاحبة لها والاهداف المؤسسية.

➤ مهام اللجنة فيما يخص المعارف والمهارات والخبرات:

- اعتماد مصفوفة المؤهلات (HC Competences) وسياسات ادارة الموارد البشرية اللازمة لتحقيق متطلبات عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات ومتطلبات هذه الضوابط بشكل عام وضمان وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
- توظيف العنصر البشري المؤهل والمدرب من الاشخاص ذوي الخبرة في مجالات ادارة موارد تقنية المعلومات والاتصالات وادارة المخاطر وادارة امن المعلومات وادارة تدقيق تقنية المعلومات والاتصالات استناداً الى

معايير الخبرات الاكاديمية والفنية والمهنية من خلال تأشيرها من جهات ذات اختصاص على ان تتم اعادة تأهيل وتدريب الكوادر الموظفة حالياً لتلبية المتطلبات المذكورة في التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي في هذا الشأن.

➤ اهم انجازات لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات المنبثقة عن مجلس الادارة خلال 2023:
عقدت اللجنة (4) اجتماعات خلال سنة 2023 :

- الاطلاع على خطة استمرارية الاعمال الخاصة بقسم تقنية المعلومات والتوصية الى مجلس الادارة للمصادقة عليها.
- الاطلاع على الخطة الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات 2023-2027 والتوصية الى مجلس الادارة للمصادقة عليها.

اجتماعات مجلس الادارة واللجان المنبثقة عنه :

عقد مجلس ادارة مصرف الائتمان العراقي ست اجتماعات خلال سنة 2023 وتم تسجيل المحاضر صوتياً لكافة الاجتماعات وادراجها ضمن سجلات المصرف.

تجدر الاشارة ان اجتماعات مجلس الادارة واللجان المنبثقة خلال عام 2023 تتوافق مع لوائح المصرف لأعمال المجلس ولجانه وذلك من حيث الاجتماعات ودوريتها والنصاب القانوني للحضور والموضوعات التي يتم مراجعتها ومناقشتها من قبل الاعضاء، عدا لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات.

يوضح الجدول التالي اسماء اعضاء مجلس ادارة مصرف الائتمان العراقي وعضويتهم في اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة وكذلك عدد اجتماعات والتي بلغ اجمالها 23 بالإضافة الى عدد الاجتماعات التي حضرها كل عضو خلال سنة 2023 بالتفصيل التالي:



لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات	لجنة التدقيق	لجنة المخاطر	لجنة الترشيحات والمكافآت	الحوكمة	مجلس الادارة	العضوية في اللجان	اعضاء مجلس الادارة
					2	رئيس مجلس الإدارة رئيس لجنة الحوكمة المؤسسية	السيد / محمد علي راضي الجرججي
4	3	4			6	نائب رئيس مجلس الإدارة عضو لجنة التدقيق عضو لجنة المخاطر عضو لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات	السيد / وليد جمال الدين السيوفي
			2	2	5	ممثل بنك الكويت الوطني عضو لجنة الحوكمة المؤسسية عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	السيد / زيد عصام الصقر
					6	المدير المفوض	السيد / عمرو مصطفى الشناوي
	5				6	رئيس لجنة التدقيق	السيدة / غادة فريد غني
			2		6	رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت	السيد / عبدالرحمن جلهم حمزة
					2	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	السيدة / منيرة علي عبد المحسن (اعتباراً من تاريخ 2023/11/9)
				1	2	رئيس لجنة المخاطر رئيس لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات عضو لجنة الحوكمة المؤسسية	السيد/ تغريد محمود شبر خليل (اعتباراً من تاريخ 2023/11/9)
4	5	4			6	عضو لجنة التدقيق عضو لجنة المخاطر عضو لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات	السيد / علي نزار خليل
4	5	4	2	2	6		اجمالي عدد الاجتماعات

الإدارة التنفيذية :

تتألف الإدارة التنفيذية العليا من مجموعة الأشخاص المعيّنين من قبل مجلس الإدارة للاضطلاع بمسؤولياتهم في إدارة عمليات البنك وهم المدير المفوض ونوابه ومساعديه وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا والذين يتمتعون بأكبر قدر من المصداقية والنزاهة والكفاءة والخبرات المصرفية اللازمة وتكريس الوقت لعمل المصرف.

ادناه جدول يوضح اسماء الادارة التنفيذية ومناصبهم :

ت	الاسم	المنصب
1	عمرو مصطفى الشناوي	المدير المفوض
2	مروان علي كندر	معاون المدير مفوض / المدير التنفيذي للعمليات
3	علي نزار الحسني	المدير المالي
4	جورج فكتور فرح	المدير التنفيذي للأعمال
5	رواء مجيد ريشان	مراقب امتثال
6	عمر رعد طالب	مدير ادارة الفروع
7	محمد خير الله محمد	مدير الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب
8	احمد فوزى دهرى	مدير تكنولوجيا المعلومات
9	دينا سهام خليل	مدير ادارة المخاطر
10	رعد صبيح فرج	مدير التدقيق الداخلى

الاسس العامة في اختيار الادارة التنفيذية :

ان تتوافر في الشخص الذي يعينه مجلس الإدارة ليعمل بصفة مدير مفوض لمصرف او مدير معين لفرع او ليعمل في احد المناصب العليا الاخرى في المصرف والتي يحددها البنك المركزي العراقي الشروط التالية:

- 1- ان تكون لديه اهلية قانونية وان يكون شخصا لائقا وصالحا.
 - 2- ان تكون لديه الكفاءة والخبرة المصرفية التي تتطلبها العمليات المصرفية.
 - 3- ان لا يكون شخصا او اداريا او موظفا لدى مصرف اخر او مديرا مفوضا لمصرف اخر.
 - 4- ان يكون مقيما في العراق وان يكون متفرغا لإدارة عمليات المصرف .
- كما ويجب أن تتوفر في من يعين في الإدارة التنفيذية العليا للمصرف وكما نص عليه (دليل الحوكمة المؤسسية الصادر عن البنك المركزي لسنة 2018) الشروط الآتية:

- 1- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي مصرف آخر، ما لم يكن المصرف الآخر تابعاً لذلك المصرف.

2- أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال المصرف.

3- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولية، كحد أدنى، في العلوم المالية أو المصرفية، أو إدارة الأعمال، أو المالية، أو المحاسبة، أو الاقتصاد أو القانون أو تقنية المعلومات والتي لها علاقة بأعمال المصرف.

4- أن تكون لديه خبرة في مجال أعمال المصارف، أو الأعمال ذات الصلة، حيث لا تقل عن خمس سنوات، باستثناء، منصب المدير العام أو المدير المفوض أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال المصارف أو الأعمال ذات الصلة بأنشطة القطاع المالي عن عشر سنوات.

مهام ومسؤوليات الإدارة التنفيذية :

- 1- إعداد الخطط الاستراتيجية والتشغيلية وتنفيذها، بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة والتأكد من فاعليتها وتقديم مقترحات بشأن تطويرها أو تعديلها.
- 2- تنفيذ القوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة والسياسات والتوجيهات الصادرة عن مجلس الإدارة بذمة وأمانه ومسؤولية.
- 3- تقديم التوصيات بشأن اتخاذ القرارات المهمة المتعلقة بالعمليات المصرفية بما فيها إدارة الودائع، والقروض، والاستثمارات، وتقديم الخدمات المحلية والدولية من حيث المتطلبات وأسلوب التنفيذ والارتقاء المستمر بها.
- 4- مراجعة خطط التوسع في الفروع والمكاتب الجديدة والعمل على تنفيذها.
- 5- إعداد وتطوير السياسات والإجراءات الخاصة بجميع تفاصيل العمل.
- 6- إعداد هيكل تنظيمي للمصرف يتضمن تحديد الواجبات والمسؤوليات وتوزيعها على التشكيلات التنظيمية وتحديد خطوط الاتصال الرأسية والافقية.
- 7- إعداد الموازنات السنوية اللازمة للمصرف.
- 8- الالتزام بأنظمة الرقابة الداخلية الكافية لحماية أموال وموجودات المصرف وضمان حسن وسلامة التصرفات والمعلومات المالية والعمل على تطبيقها.
- 9- وضع نظم مناسبة لإدارة المخاطر بجميع أنواعها.
- 10- تزويد الجهات الرقابية الداخلية والخارجية بالتقارير والمعلومات التي تطلبها وتسهل إنجاز مهماتها الرقابية والتفتيشية.
- 11- التأكد من الامتثال للمعايير الدولية في جميع أنشطة وعمليات المصرف.
- 12- رفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة عن سير أعمال المصرف.
- 13- الاحتفاظ بسجلات ونظم معلومات وافية وسليمة لجميع النشاطات والقرارات وتدعيمها بالوثائق اللازمة.
- 14- مناقشة ومتابعة سير العمل في المصرف واقتراح الحلول.
- 15- التنسيق بين الإدارات المختلفة لتأمين التوافق والانسجام والتكامل.
- 16- تحديد الاحتياجات من الموارد البشرية، ومتابعة تدريبها لتطوير أدائها.

- 17- مراقبة المركز المالي للمصرف وتحقيقه للأرباح المناسبة، وذلك في إطار المبادلة السليمة بين المخاطرة والعائد وتطبيقاً لخطة السنوية.
- 18- الاطلاع على الموقع الرسمي لمكتب مكافحة غسل الأموال فيما يخص قوائم تجميد أموال الإرهاب يومياً، وإعلام مكتب مكافحة غسل الأموال ودائرة مراقبة الصيرفة في البنك المركزي فوراً في حالة وجود شخص قد أدرج اسمه في قائمة تجميد أموال الإرهابيين.
- 19- تشكيل اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات والاتصالات لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للمصرف بشكل مستدام وعليه يتم تشكيل لجنة تسمى باللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات والاتصالات برئاسة المدير العام والمديرين الفرعيين بما في ذلك مدير تقنية المعلومات والاتصالات ومدير ادارة المخاطر ومدير امن المعلومات وينتخب المجلس احد اعضائه ليكون عضوا مراقبا في هذه اللجنة فضلا عن مدير التدقيق الداخلي الذي تكون مهمته مراقبا وليس عضوا في اللجنة ويتم حضوره فقط حين تقديم او مناقشة تقريره لتحقيق مبدأ الاستقلالية والموضوعية ويمكنها دعوة الغير لدى الحاجة لحضور اجتماعاتها وتوثيق اللجنة اجتماعاتها بمحاضر اصولية.
- 20- على المجلس والإدارة التنفيذية العليا تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها بصفته مرتكزا لعمليات اتخاذ القرار في المصرف، وعليه يجب أن تتوافر متطلبات جودة المعلومات والمتمثلة بالمصداقية والنزاهة والتكامل والدقة والتوافرية و Integrity, Completeness, Accuracy and Validity ، ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات والامتثال لتلك المعلومات والتقارير، فضلا عن المتطلبات الأخرى الواردة في المعيار COBIT – Enabling Information والمتمثلة بالموضوعية والمصداقية، والسمعة، والملاءمة، والمبلغ المناسب، والتمثيل المختصر، والتمثيل المتناسق، والتفسير، والفهم، وسهولة التلاعب، والوصول المقيد (objectivity, believability, Reputation, Relevancy, Appropriateness, Amount, Concise Representation, Consistent Representation, Interpretability, understandability, Ease of manipulation, Restricted Access) .
- 21- على الإدارة التنفيذية في المصرف الاستمرار برفد موظفيها ببرامج التدريب والتعليم المستمر للحفاظ على مستوى المعارف والمهارات يلبي ويحقق عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات، الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات
- 22- على الإدارة التنفيذية في المصرف تضمين آليات التقييم السنوي للكوادر بمعايير قياس موضوعية تأخذ بالحسبان المساهمة من خلال المركز الوظيفي بتحقيق أهداف المصرف .
- 23- على الادارة التنفيذية العليا اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات في القطاع المصرفي وعد تلك المنظومة حدا ادنى على ان يتم توفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور اهداف المصرف وعملياتها وبما يوافق افضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الشأن .
- 24- على الادارة التنفيذية العليا اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات

الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات ومن ثم اهداف المعلومات والتقنية المصاحبة لها والاهداف المؤسسية.

25- دور الادارة التنفيذية في مجال وحدة ادارة الجودة:

للإدارة التنفيذية دورا في مجال وحدة ادارة الجودة من خلال الموافقة على تطبيق مواصفات الانظمة الادارية ومجال تطبيق المواصفات الدولية وايضا استلام التقارير للتأكد من ملاءمتها للمتطلبات من قبل المدير المفوض حول (مدى رضا الموظفين / المتعاملين) للاطلاع واتخاذ الاجراء اللازم على ضوء النتائج المتحصل عليها من التقرير والتقارير الخاصة بنسب انجاز مبادرات الاهداف الاستراتيجية بشكل فصلي وسنوي اضافة الى التقارير حول الشركات المانحة لشهادات ضبط الجودة.

26- دور الادارة التنفيذية في حوكمة المخاطر وبحسب دليل العمل الرقابي / ضوابط ادارة المخاطر: أن الادارة التنفيذية

هي الجهة المعنية بتحمل المخاطر ومن مسؤوليتها تنفيذ وتطوير الاطار الموضوع لإدارة المخاطر ونظام الضبط الداخلي، وتتضمن مهام الإدارة التنفيذية على الاقل الاتي :

أ. التوجيه والاشراف على الادارة اليومية لأعمال المصرف

ب. وضع السياسات والاجراءات تنفيذاً للاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر .

ت. وضع نظام فاعل للضبط الداخلي

ث. وضع نظام فاعل للمعلومات الادارية

ج. قياس الاداء مقابل الاهداف الاستراتيجية والتشغيلية

ح. متابعة تطبيق السياسات والاجراءات الموضوعه والتأكد من فاعليتها وكفايتها ومعالجة نقاط الضعف التي

تتبين في الاطار العام لإدارة المخاطر وأنظمة الضبط الداخلي بما فيها نقاط الضعف التي تلاحظها دوائر

إدارة المخاطر وإدارة الامتثال والتدقيق الداخلي إضافة إلى ملاحظات مراقبي البنك المركزي العراقي ذات

الصلة

خ. إبقاء مجلس الإدارة على بيّنة من مستوى وتطور المخاطر ومن كفاية وفاعلية السياسات والاجراءات

الموضوعه من خلال الابلاغ الدوري إلى الجهات المعنية

د. توزيع ملائم للموارد البشرية وتدريبها وإرساء ثقافة المخاطر.

اهم انجازات الادارة التنفيذية خلال سنة 2023:

قام مصرف الائتمان العراقي بانجازات عديدة خلال عام 2023 وكان من أهمها زيادة ارباح المصرف بنسبة 63.2% لتصبح

17.53 مليار دينار عراقي خلال عام 2023 مقابل 10.73 مليار دينار عراقي خلال عام 2022. وذلك عن طريق قيام

المصرف بتنويع الاستثمارات وزيادة الخدمات المصرفية للعملاء.

كما قام المصرف خلال 2023 باستكمال مراجعة وتحديث عدد من سياسات واجراءات أقسام المصرف لتتماشى مع

متطلبات العمل والمتطلبات الرقابية. بالاضافة الى استكمال بيع ونقل ملكية العقارات غير مستغلة للعمل المصرفي وذلك

حسب متطلبات البنك المركزي العراقي.

اللجان المنبثقة من الادارة التنفيذية:

شكلت الادارة العليا لمصرف الائتمان العراقي لجان لمساعدتها في القيام بمهامها ورفع التقارير الى لجان مجلس الادارة المختصة بشكل دوري لضمان فاعلية الرقابة والاشراف

يوضح المخطط ادناه اللجان المنبثقة عن الادارة التنفيذية :



1- اللجنة الائتمانية:

تشكل الادارة العليا للجنة الائتمانية لمساعدتها في القيام بمهامها ورفع التقارير الى لجان الادارة المختصة بشكل دوري لضمان فاعلية الرقابة والاشراف وتتشكل اللجنة من ثلاثة اعضاء على الاقل ويمكن حضور اعضاء مجلس الادارة بصفة مراقب لمساعدتهم وترسل اللجنة موعد اجتماعاتها الى مجلس الادارة قبل الانعقاد لكي يتسنى لأي من اعضاء المجلس الحضور بصفة مراقب ان رغب, وذلك بحسب ما جاء في دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي العراقي لسنة 2018.

❖ تتشكل اللجنة الائتمانية من عضوية كل من:

- السيد المدير المفوض بصفة (رئيس اللجنة)
- مدير ادارة المخاطر
- مدير قسم الائتمان
- مدير ادارة الشركات
- مدير ادارة الشؤون القانوني
- مقرر اللجنة

➤ مهام اللجنة:

تفوض الإدارة التنفيذية اللجنة لتولي المهام والمسؤوليات التالية:

1. الإشراف ومتابعة تطبيق التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي فيما يخص أسس تقييم الجدارة الائتمانية للزبائن وتكوين المخصصات.
2. متابعة الانكشافات الائتمانية بالتعاون مع شعبتين:
 - حسابات السجل الائتماني.
 - شؤون الزبائن (المستهلكين والمستفيدين).
3. متابعة حركة سداد القروض.
4. العمل على استرداد القروض المشطوبة قدر المستطاع.

5. تبسيط إجراءات منح القروض.
6. التعاون مع الدائرة القانونية في متابعة تحصيل القروض المتعثرة

➤ اهم انجازات اللجنة الائتمانية المنبثقة عن الادارة التنفيذية خلال 2023:

- عقدت اللجنة (10) اجتماعات خلال عام 2023 وان من القرارات التي تم اتخاذها باجتماعات اللجنة الائتمانية:
- تحويل الديون من داخل الميزانية الى حسابات خارج الميزانية.
 - ترويج سندات إعمار حيث أعلن المصرف عن فرصة لإقتراض العملاء بضمان السندات.

2- لجنة الاستثمار:

قامت الادارة التنفيذية بتشكيل لجنة الاستثمار لمساعدتها في القيام بمهامها ورفع التقارير الى لجان الادارة المختصة بشكل دوري لضمان فاعلية الرقابة والاشراف وتشكل اللجنة من ثلاثة اعضاء على الاقل ويمكن حضور اعضاء مجلس الادارة بصفة مراقب لمساعدتهم وترسل اللجنة موعد اجتماعاتها الى مجلس الادارة قبل الانعقاد لكي يتسنى لأي من اعضاء المجلس الحضور بصفة مراقب ان رغب, وذلك بحسب ما جاء في دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي العراقي لسنة 2018 .

❖ تتشكل لجنة الاستثمار من عضوية كل من:

- السيد المدير المفوض بصفة (رئيس اللجنة)
- معاون المدير المفوض.
- معاون مدير الاستثمار والخزانة
- مدير القسم المالي
- مدير ادارة المخاطر
- مقرر اللجنة

➤ مهام اللجنة:

تفوض الإدارة التنفيذية اللجنة لتولي المهام والمسؤوليات التالية:

- تجزئة محفظة الاستثمار إلى أدوات "حقوق الملكية" و "أدوات الدين" شاملاً ذلك حوالات الخزينة والسندات الحكومية وكذلك مكونات المحفظة من الأدوات الأجنبية.
- اقتراح عمليات البيع والشراء أو الاحتفاظ بمكونات محفظة الاستثمار ومتابعة تنفيذها في حالة مصادقة مجلس الإدارة عليها.
- مراجعة المؤشرات الدورية المستخدمة من قسم الاستثمار أو الوحدات الاستثمارية وتقديم المقترحات اللازمة بخصوصها.

➤ اهم انجازات لجنة الاستثمار المنبثقة عن الادارة التنفيذية خلال 2023:

عقدت اللجنة (12) اجتماع خلال عام 2023 وإن أهم انجازات ما يلي:

- شراء سندات اعمار / الاصدارية الثانية المطروحة من قبل وزارة المالية بقيمة 200 مليار دينار عراقي بفئة 500,000 دينار عراقي ولمدة سنتين وبفائدة 6%.
- قام المصرف باستثمار الفائض المتوفر لديه بالدينار العراقي مع البنك المركزي العراقي لمدة 30 يوم و 90 يوم وبفائدة 4% و 5% على التوالي وعلى مدار الاشهر (1-2-3-4-5-6-7) .
- قام المصرف باستثمار الفائض المتوفر لديه بالدينار العراقي مع البنك المركزي العراقي في حوالات خزينة البنك المركزي العراقي لمدة 14 يوم وبفائدة 7.5% و على مدار الاشهر (7_8_9_10_11_12) .
- قام المصرف باستثمار الفائض المتوفر لديه بالدولار الامريكي كودائع مع بنك الكويت الوطني / البحرين مقسمة على فترات 30 يوم او 90 يوم او 182 يوم وحسب الفوائد المعروضة.

3- لجنة تقنية المعلومات والاتصالات و الأمن السيبراني:

قامت الادارة التنفيذية العليا بتشكيل اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات والاتصالات لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للمصرف وبشكل مستدام برئاسة المدير العام والمديرين الفرعيين , بما في ذلك مدير تقنية المعلومات والاتصالات ومدير إدارة المخاطر ومدير أمن المعلومات، وينتخب المجلس أحد اعضاءه ليكون عضوا مراقبا في هذه اللجنة، فضلا عن مدير التدقيق الداخلي الذي تكون مهمته مراقبا، وليس عضوا في اللجنة ويتم حضوره فقط حين تقديم أو مناقشة تقريره لتحقيق مبدأ الاستقلالية والموضوعية، ويمكنها دعوة الغير لدى الحاجة لحضور اجتماعاتها، وتوثق اللجنة اجتماعاتها بمحاضر اصولية.

تتشكل لجنة تقنية المعلومات والاتصالات من عضوية كل من:

- السيد المدير المفوض بصفة (رئيس اللجنة)
- السيد معاون المدير المفوض
- مدير قطاع الاعمال
- مدير قسم العمليات
- مدير ادارة تقنية المعلومات / مقرر اللجنة
- مدير القسم المالي
- مدير ادارة المخاطر
- مدير الامن السيبراني
- مدير التدقيق الداخلي بصفة مراقب .

➤ مهام اللجنة:

تفوض الإدارة التنفيذية اللجنة لتولي المهام والمسؤوليات التالية:

- 1- مراجعة وتطوير استخدامات تقنية المعلومات والاتصالات لدى المصرف.
- 2- التحقق من أمن المعلومات والاتصالات.
- 3- التأكد من إعداد دليل سياسات وإجراءات تقنية المعلومات والاتصالات والعمل على تحديثه وتقديم المقترحات اللازمة لتطوير الدليل طبقاً لمقتضيات العمل .
- 4- التحقق من كفاية البنية التحتية وأنظمة المعلومات والاتصالات والشبكات الالكترونية والبرمجيات المستخدمة في المصرف.
- 5- التحقق من كفاية الإجراءات المتخذة للاحتفاظ بنسخ احتياطية محدثة من المعلومات لأغراض مواجهة احتمالات الكوارث وفقدان قواعد البيانات.
- 6- متابعة تقنيات خدمة العملاء الالكترونية.
- 7- التأكد من جودة وملاءمة إدارة الشبكة الداخلية للمصرف وموقعه الالكتروني على الشبكة الدولية الانترنت.
- 8- التأكد من وجود فصل في الواجبات بين إدارة تقنية المعلومات والاتصالات من جهة، والإدارات الأخرى في المصرف من جهة أخرى.
- 9- متابعة تنفيذ برامج استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث والأزمات.
- 10- اعداد الخطط الاستراتيجية والتشغيلية لإدارة المخاطر الكفيلة بالوصول الى الاهداف الاستراتيجية المقررة من قبل المجلس , والاشراف على تنفيذها لضمان تحقيقها ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها بشكل مستمر .
- 11- ربط مصفوفة الاهداف المؤسسية بمصفوفة اهداف المعلومات والتقنية ذات الصلة كما وردت في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات, الصادرة عن البنك المركزي العراقي واعتمادها ومراجعتها بشكل مستمر وبما يضمن تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمصرف واهداف الضوابط ومراعاة تعريف مجموعة معايير للقياس ومراجعتها وتكليف المعنيين من الادارة التنفيذية بمراقبتها بشكل مستمر واطلاع اللجنة على ذلك.
- 12- التوصية بتخصيص الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق الاهداف وعمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في الضوابط سالفه الذكر حدا ادنى والاستعانة بالعنصر البشري الكفوء والمناسب في المكان المناسب من خلال هياكل تنظيمية تشمل كل العمليات اللازمة لدعم الاهداف التي تراعي فصل المهام وعدم تضارب المصالح وتطويع البنية التحتية التقنية والخدمات الاخرى المتعلقة بها خدمة للأهداف وتولي عمليات الاشراف على سير تنفيذ مشاريع حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات وعملياتها.
- 13- ترتيب مشاريع وبرامج تقنية المعلومات والاتصالات بحسب الاولوية.
- 14- مراقبة مستوى الخدمات الفنية والتقنية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر.

- 15- رفع التوصيات اللازمة للجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات بشأن الأمور التالية :
- أ- تخصيص الموارد اللازمة والليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات.
- ب- اية انحرافات قد تؤثر سلبا في تحقيق الاهداف الاستراتيجية.
- ج- اية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتقنية المعلومات وامنها وحمايتها.
- د- تقارير الاداء والامتثال بمتطلبات الاطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات.
- تزويد لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات بمحاضر الاجتماعات اولا بأول والحصول على ما يؤيد الاطلاع عليها.

➤ اهم انجازات لجنة تقنية المعلومات والاتصالات المنبثقة عن الادارة التنفيذية خلال 2023:

عقدت اللجنة أربع (4) اجتماعات خلال عام 2023 وإن أهم انجازات ما يلي :

- 1- الموافقة على استراتيجية تكنولوجيا المعلومات 5 سنوات 2023-2027
- 2- إعادة تصميم جميع نقاط الشبكة في المقر الرئيسي.
- 3- تطبيق نظام التبليغ عن المعاملات المشبوهة GoAML
- 4- خطة إدارة استمرارية الأعمال لتكنولوجيا المعلومات.
- 5- تقارير امن المعلومات الربع سنوية.
- 6- نظام التذاكر Ticketing System
- 7- ميزانية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.
- 8- شهادة PCI-DSS 2024-2023
- 9- SWIFT CSP Assessment
- 10- رفع الوعي بأمن المعلومات.
- 11- - اقتناء انظمة جديدة للأمن المعلومات.

4- لجنة السياسات والاجراءات :

قامت الادارة التنفيذية بتشكيل لجنة السياسات والاجراءات لمساعدتها في القيام بمهامها فيما يخص مراجعة كافة السياسات والاجراءات المتبعة الخاصة بالمصرف ومدى انسجامها مع القوانين والتعليمات النافذة في العراق.

تتشكل لجنة السياسات والاجراءات من عضوية كل من:

- السيد المدير المفوض بصفة (رئيس اللجنة)
- السيد معاون المدير المفوض
- مراقب الامتثال
- مدير قسم ادارة المخاطر
- المدير المالي

• مدير ادارة الفروع

• مدير قسم العمليات

➤ **مهام اللجنة:**

تفوض الإدارة التنفيذية اللجنة لتولي المهام والمسؤوليات الخاصة بالآتي:

- الاطلاع والموافقة على السياسات الاجراءات الخاصة بكافة اقسام المصرف تماشياً مع ضوابط وتعليمات البنك المركزي العراقي ورفع التوصيات الى مجلس الادارة للمصادقة عليها
- عرض جميع تعاميم البنك المركزي العراقي الصادرة ليتم التداول واتخاذ القرار حال وجود حاجة الى تحديث اي من السياسات والاجراءات واعلام الاقسام المختصة بهذا الخصوص.

➤ **اهم انجازات لجنة السياسات والاجراءات المنبثقة عن الادارة التنفيذية:**

عقدت اللجنة ثلاث (3) اجتماعات خلال عام 2023 وإن أهم إنجازات ما يلي:

إطلعت اللجنة على المسودة النهائية للإجراءات ادناه والموافقة عليها وتعميمها على الاقسام والفروع:

- إجراءات العمل الخاصة بنافذة بيع وشراء العملة الأجنبية والمنصة الإلكترونية.
- إجراءات عمل خطابات الضمان
- إجراءات عمل الخاصة بالنقد وصناديق الفروع
- إجراءات عمل النقص والزيادة في النقد والصراف الآلي
- إجراءات عمل العملة المزيفة ومعايير تداول الأوراق النقدية المحلية والأجنبية
- إجراءات عمل إصدار وترميز دفاتر الصكوك
- إجراءات عمل صكوك المقاصة الالكترونية والحوالات الداخلية
- تحديث إجراءات عمل تسديد أرباح المساهمين
- تحديث إجراءات عمل فتح وتحديث الحسابات للزبائن وتحديث مصفوفة الصلاحيات
- تحديث إجراءات عمل التحويلات الخارجية الصادرة والواردة وتحديث مصفوفة الصلاحيات
- إجراءات عمل الاعتمادات المستندية
- إجراءات عمل القسم القانوني
- إجراءات عمل للارصدة المحجوزة بطلب من جهات رسمية
- تحديث إجراءات عمل مطابقة الحسابات المفتوحة لدى الغير

سياسة المكافآت والحوافز:

➤ مقدمه :

ان مصرف الائتمان العراقي يدعم الجهود المبذولة من كافة اعضائه وكافة المنتسبين اليه حيث انه يتبع نظام الإثابة والتحفيز لكافة الاعضاء ذوى الاداء المتميز .
ولما كان العنصر البشرى هو الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المصرف في تحقيق الاهداف المرجوة والوصول الى مكانته المرغوبة في السوق العراقي وفقا لأهدافه الاستراتيجية فكان لزاما علينا ان نضع انظمه ومحددات واضحه لإثابة وتقدير الاشخاص ذوى الاداء المتميز .

➤ تقييم الاداء :

ان المصرف يقوم بشكل دوري بتقييم اداء كافة العاملين به ، وذلك للوقوف على معدل ومستوى اداء كل فرد والذى في النهاية ينعكس على الاداء العام للمصرف ويعكس مدى قدرة ادارته التنفيذية في تحقيق الاهداف الاستراتيجية المرجوة والمرغوبة ومدى مهارتهم في تفعيل خطط التشغيل من خلال اتباع اساليب الإدارة الحديثة في ضوء التعليمات والقوانين الحاكمة للقطاع المصرفي .

➤ محددات تقييم الاداء :

يتبع المصرف احدث الاساليب المتبعة في عمليات تقييم الاداء للوصول الى المستوى الحقيقي للأداء ويتم احتسابه وفقا لعمليات حسابية ومعدلات رقميه تم اعدادها بواسطة خبراء في مجال ادارة الموارد البشرية ، وتكون العناصر المرتبطة بتقييم الاداء وفقا لما يلي :

1- الاداء العام للوظيفة ويقسم الى ما يلي :

- الاهداف المهنية .
- الاهتمام بالعميل .
- التعامل مع الموظفين .
- اجراءات العمل .

2- الجدارات والمهارات :

وهي مجموعه من الجدارات والمهارات المحددة مسبقا وتنقسم الى مستويين :

1- جدارات ومهارات عامة

2- جدارات ومهارات ادارية

➤ المكافآت والحوافز :

بناء على تقييم الاداء ونتيجة الاداء لكل موظف يتم تحديد المكافآت الممنوحة لكل موظف واقرارها من ادارة

المصرف التنفيذية وفقا للمحددات التالية :

- 1- معدل الاداء العام للمصرف
- 2- معدلات تحقيق الربحية
- 3- نتيجة تقييم الاداء الفردية ومعدلات التميز
- 4- تكون المكافآت معرفه اما بنسبة من الراتب او مبلغ مقطوع .

إفصاحات المكافآت :

قام المصرف بمنح مكافأة قدرها 7 مليون دينار عراقي لكل عضو مستقل من أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية 2022 وذلك حسب قرار الهيئة العامة للمصرف المنعقدة بتاريخ 2023/6/3 وهم (السيدة غادة فريد غني، السيد عبد الرحمن جلهم حمزة، السيد علي محمد نور رشاد و السيد سعد لطيف حمد ناصر)

كما قام المصرف بالتبرع بمبلغ 33 مليون دينار عراقي مصاريف علاج لاجد اعضاء مجلس الادارة وذلك حسب قرار الهيئة العامة للمصرف المنعقدة بتاريخ 2023/6/3.

الاخلاقيات وقواعد السلوك المهني :

➤ مقدمه :

ان وجود بيئة عمل صحيه لهو احد واهم عوامل النجاح المؤسسي والاستقرار الداخلي ولذلك فان مصرف الائتمان العراقي يعمل بكل جد على ترسيخ الاخلاقيات ومبادئ السلوك الحميدة كما يقوم المصرف بمحاربة ومنع كافة الاشكال او التصرفات التي من شأنها ان تلوث او تعكر صفو بيئة العمل الداخلية .

ولذلك فان مجلس ادارة المصرف قد اعتمد الدليل العام لسياسة ومبادئ السلوك المهني والذي اصبح دستورا يسرى على جميع العاملين باختلاف درجاتهم الوظيفية ومستوياتهم الإدارية .

ولذلك فانه تم اعداد هذا الدليل وفقا للمقاييس العالمية والمعايير المصرفية ومن اهم ما ورد به هو دعم وتأكيد كلا مما يلي:

- 1- سرية المعلومات والمحافظة على كافة المعلومات وعدم الافصاح عنها طالما كانت هذه المعلومات تحتفظ بسريتها ولم يتم الافصاح عنها .
- 2- انه على الجميع الالتزام بقواعد مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وطرق التعامل وفقا للقوانين المنظمة
- 3- تفعيل مبادئ عدم تضارب المصالح والتوعية للحفاظ على بيئة عمل نظيفة تتسم بالنزاهة والمهنية
- 4- تجريم ومكافحة التحرش بكافة انواعه واشكاله
- 5- التأكيد على ان الجميع يحق له التعامل وفقا للأساليب اللائقة والاحترام المناسب
- 6- التأكيد على ان حرية المعتقدات الدينية وممارسة الحقوق السياسية هي حق اصيل لكل شخص

7- التأكيد على عدم الانصياع للإشاعات والايخبار الغير رسميه التي من شأنها التأثير على سلامة العمل وصحته او تؤدي الى عدم الاستقرار داخل العمل.

حقوق اصحاب المصالح :

تم وضع الية محددة لضمان التواصل مع اصحاب المصالح وذلك من خلال الافصاح الفعال وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة المصرف لأصحاب المصالح ، من خلال (اجتماعات الهيئة العامة والتقارير السنوي مع تقرير الحوكمة وعن طريق الموقع الالكتروني للمصرف بالإضافة الى تقرير عن علاقات المساهمين و تقارير ربع السنوية تحتوي على معلومات ماليه بالإضافة الى تقرير المجلس حول تداول اسهم المصرف ووضعه المالي خلال السنه).

➤ العملاء

من أجل تعزيز الشفافية مع أصحاب المصالح، وبصورة رئيسية للعملاء الحاليين والمحتملين، يقوم المصرف بتطبيق النظم الملائمة لتلبية احتياجات العملاء وضمان حماية مصالحهم وتقديم مستويات عالية من جودة الخدمات، بما في ذلك معالجة شكاوى العملاء في حينها وبطريقة فعالة ومناسبة.

➤ الموظفين

يقوم المصرف بحماية حقوق موظفيه وذلك من خلال توافر هيكل شفاف للمكافآت والمزايا، والعمل في بيئة تتسم بالشفافية والحوار، بالإضافة إلى المشاركة في برامج دورية لتدريب الموظفين.

العلاقة مع المساهمين والمستثمرين :

انطلاقاً من الالتزام في تطبيق افضل الممارسات الدولية لتعزيز ممارسات الحوكمة المؤسسية في المصارف والامثال الى تعليمات البنك المركزي العراقي بغية في تحسين عملية الافصاح والشفافية وتعزيز حقوق المساهمين من خلال توفير البيانات وتنظيم عمليات التواصل معهم تم تشكيل وحدة (علاقات المساهمين) خلال سنة 2022 مع انشاء نافذة خاصة (Investors Relations) والتي من خلاله يضمن مجلس الادارة ان المصرف يوفر جميع المعلومات الجوهرية في الوقت المناسب للمساهمين لتمكينهم من ممارسة حقوقهم بشكل كامل , ادناه بعض الحقوق الخاصة بالمساهمين :

1- حصول المساهمين على جميع المعلومات ذات العلاقة التي تمكن المساهمين من ممارسة حقوقهم على اكمل وجه بصفة دورية وبدون تأخير

2- المشاركة والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة على ان يؤخذ في الاعتبار المواضيع التي يرغب المساهمون في طرحها في مثل هذه الاجتماعات.

3- مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول اعمال الهيئة العامة وتوجيه الاستفسارات الى اعضاء المجلس.

4- انتخاب اعضاء مجلس ادارة المصرف.

5- تزويد المساهمين بمعلومات عن مكان وتاريخ انعقاد الهيئة العامة وجدول اعمالها قبل مدة (30) يوماً من تاريخ الاجتماع.

- 6- ترشيح وانتخاب وانتهاء خدمة اعضاء مجلس الادارة والاستفسار عن مؤهلاتهم وخبراتهم وقدرتهم على اداء عملهم ومناقشة حجم المكافآت والحوافز المالية التي يتقاضاها اعضاء مجلس الادارة وكبار الاداريين التنفيذيين، اضافة الى حقهم في تقديم اي استفسار الى المجلس بشأن اي ممارسات غير مهنية .
- 7- يحق لصغار المساهمين انتخاب عضو أو اكثر لتمثيلهم في مجلس الادارة استناد الى الية التصويت التراكمي.

وليد جمال الدين السيوفي
نائب رئيس مجلس الادارة

عمرو مصطفى الشناوي
المدير المفوض



مصرف الائتمان العراقي
Credit Bank of Iraq

مصرف الائتمان العراقي

تقرير الاستدامة

2023

مقدمة

تم إعداد التقرير الثاني للاستدامة المالية لمصرف الائتمان العراقي وفقاً لمنهج تطبيق الاستدامة في نشاطاته وذلك من خلال توفير المعلومات عن منجزاته والتزاماته الاجتماعية والبيئية المؤسسية لغاية تاريخ 31 كانون الاول 2023.

يهتم مصرف الائتمان العراقي بمراعاة تطبيق مبادئ الاستدامة من عدة جوانب وذلك انطلاقاً من مبدأ الحفاظ على أصحاب المصالح من الموظفين، المساهمين، المجتمع، الموردين، الجهات الرقابية والحكومية، وتماشياً مع متطلبات دليل إعداد تقارير الاستدامة المالية الصادر من قبل البنك المركزي العراقي سنة 2021 وبالاستناد الى معايير الاستدامة الدولية.

خلال عام 2023 أعد المصرف سياسته الخاصة بالاستدامة البيئية و الاجتماعية.

المسؤولية الاجتماعية:

يهدف مصرف الائتمان العراقي الى تعزيز مشاركته المجتمعية من خلال الاشتراك بعدد من المبادرات خلال عام 2023 وذلك حرصاً منه على دعم المجتمع العراقي، ومن هذه المساهمات:

- مبادرة دعم النشاطات المجتمعية والإنسانية والتي تدار بإشراف البنك المركزي العراقي لدعم الفئات الأشد فقراً" بمبلغ 72,000,000 دينار عراقي سنوياً".
- وافق مجلس ادارة مصرف الائتمان العراقي على المساهمه في تأسيس مصرف رياده للتنميه بمبلغ 5,000,000,000 دينار عراقي، ليكون مصرفاً مختصاً في دعم محدودي الدخل و منح القروض للمشاركة الصغيرة و متناهية الصغر لتنشيط القطاع الخاص و تقليل نسبة البطالة أيماناً" بدور المصرف بدعم المجتمع العراقي و المساهمة في المبادرات الحكومية في هذا الصدد.

الموارد البشرية:

يعمل مصرف الائتمان العراقي على تطوير بيئة العمل بشكل مستمر للتمكن من استقطاب الكوادر و الحفاظ عليها و كان المصرف قد وضع برامج مفيدة للموظفين لتوفير بيئة عمل سليمة، مثل التدريب والتطوير، الصحة والسلامة وغيرها من المبادرات الأخرى الخاصة بالموارد البشرية، من اهم هذه المبادرات:

- تحديث سياسات الموارد البشرية بما يتناسب مع تطوير بيئة العمل لجميع العاملين.
- تعيين موظفين من فئة الشباب و أعطائهم فرص لشغل مناصب ادارية حيث بلغ متوسط أعمار موظفي المصرف 41 سنة.
- بلغت نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما دون 35 سنة 32% من مجموع المناصب القيادية.
- تعزيز التنوع في مكان العمل اذ بلغت نسبة تمثيل المرأة 38% من القوى العاملة في المصرف بالاضافة الى تبوء النساء 36% من المناصب القيادية في المصرف.
- تطوير و دعم العمالة العراقية وتنميتها لشغل المناصب القيادية حيث بلغت نسبة الأجانب 3% فقط من مجموع العاملين.
- أشراك عدد من الموظفين في دورة تدريبية متخصصة عن مبادئ الاستدامة.

المسؤولية البيئية:

التزاماً بدوره في حماية البيئة يقوم مصرف الائتمان العراقي بعدة مبادرات داخلية تهدف الى الحد من الضرر البيئي و التوعية على السلوك البيئي السليم، من أهم هذه المبادرات:

- إعادة تنظيم مكان عمل الموظفين (مكاتب، نقاط شبكية، توصيلات كهربائية، إضاءة..) في خطوة لترشيد استخدام الطاقة و الأسلاك الكهربائية.
- تحويل مكيفات التبريد في مبنى الادارة العامة الى مكيفات أنفرتر لتخفيف استخدام الطاقة .
- الاعتماد على المراسلات الالكترونية بدل الورقية.
- توعية العاملين على أهمية الأستدامة و دور كل فرد في الحفاظ على البيئة .

السادة أعضاء الهيئة العامة المحترمين
مصرف الائتمان العراقي
(شركة مساهمة خاصة) – بغداد
تقرير مراقب الحسابات

لقد فحصنا قائمة المركز المالي الموحدة لمصرف الائتمان العراقي (شركة مساهمة خاصة) – بغداد كما في 31 كانون الأول/2023، وقائمة الدخل الموحدة والدخل الشامل الموحدة وقائمة التغييرات في حقوق المساهمين الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات الملحقة معها والتقرير السنوي للمصرف المعد بمقتضى أحكام قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه.

مسؤولية ادارة المصرف:

ان ادارة المصرف مسؤولة عن اعداد هذه البيانات والافصاح عنها بصورة عادلة طبقا للقواعد والمعايير المحاسبية المحلية والدولية بالاضافة الى مسؤوليتها عن اعداد وتنفيذ نظام للرقابة الداخلية فيما يتعلق بالاعداد والافصاح عن البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من الاخطاء الجوهرية الناتجة عن الاخطاء والتلاعب كما تشمل هذه المسؤولية على اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة واستخدام التقديرات المحاسبية المناسبة.

مسؤولية مراقب الحسابات:

ان مسؤوليتنا هي ابداء الرأي الفني المحايد حول البيانات المالية الموحدة المقدمة لنا وذلك وفقا لأدلة ومعايير التدقيق المحلية والدولية حيث تتطلب هذه المعايير ان نقوم بتخطيط وانجاز مهام التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت هذه البيانات المالية خالية من أية أخطاء جوهرية كما يشمل التدقيق فحصاً على اساس اختبائي للبيانات والمستندات المؤيدة للمبالغ الظاهرة في البيانات المالية للسنة المنتهية كما في 31/كانون الأول/2023 والإفصاح عنها، كما يشمل تقييماً للمبادئ المحاسبية. هذا وبعقائدنا ان تدقيقنا يوفر اساساً معقولاً للرأي الذي نبدية، وندرج أدناه الإيضاحات والملاحظات التالية:

أولاً: تطبيق المصرف لمعايير المحاسبة الدولية: -

قام المصرف بأعداد البيانات المالية الموحدة حسب المعايير المحاسبية الدولية وذلك استناداً لتعليمات البنك المركزي العراقي النافذة المفعول والمتضمنه التحول من المعايير المحاسبية المحلية الى المعايير المحاسبية الدولية، كما ونود الإشارة هنا الى ان المصرف اعتمد مبدأ التسجيل بالكلفة التاريخية للعقارات والمعدات ولم يتم بإعادة التقييم لهذه الموجودات واستناداً الى القيمة العادلة لها.

ثانياً: حقوق المساهمين: -

التغير في حقوق المساهمين

لقد انخفضت حقوق الملكية عما كانت عليه في السنة السابقة بمبلغ (12.469.562) ألف دينار وان هذا الانخفاض يمثل نسبة قدرها 4% من رأس المال والاحتياطيات السليمة، وذلك بسبب توزيع مقسوم أرباح للمساهمين بمبلغ (30) مليار دينار.

ثالثاً: نشاط المصرف خلال السنة موضوعة التقرير: -

1- لقد بلغت الأرباح المتحققة خلال السنة الحالية بعد الضريبة مبلغ (17.530.438) ألف دينار للمصرف بينما كانت نتيجة نشاط المصرف للسنة السابقة ربح مقداره (10.743.532) ألف دينار.
2- أن اغلب الأرباح المتحققة المذكورة بالفقرة (1) أعلاه للسنة الحالية وللسنة السابقة ناتجة عن استثمارات في أدوات وسندات الخزينة الصادرة من البنك المركزي العراقي والحكومة العراقية ومازالت إدارة المصرف مستمرة باتباع سياسة متحفظة بخصوص منح التسهيلات الائتمانية لزيائن المصرف.

رابعاً: الموجودات الأخرى: -

1- أن الموجودات الأخرى والمبينة بالإيضاح رقم (10) من القوائم المالية للسنة موضوعة التدقيق تشكل ما نسبته اقل من (1%) من إجمالي الموجودات المتداولة، وهي اقل من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (10%).
2- لا يمتلك المصرف عقارات مستملكة نتيجة تسوية الديون.

خامساً: استثمارات المصرف في الشركات والأوراق المالية: -

بلغ رصيد استثمارات المصرف في الشركات والأوراق المالية (789,474) ألف دينار كما في 31/كانون الأول/2023 وهي مساهمة المصرف في شركة ضمان الودائع العراقية.

سادساً: مخصصات متنوعة: -

1- بلغ رصيد حساب مخصص تعويض خدمة المنتسبين كما في 31/كانون الأول/2023 (558,650) ألف دينار ويمثل مكافئة نهاية خدمة المنتسبين حيث تم احتسابه وفقاً لاستحقاقات كل موظف وتم قيد مبلغ (30,000) ألف دينار على حساب منافع ورواتب الموظفين لغرض تكوين الاستحقاقات المطلوبة.
2- تم فرض غرامة على المصرف بمبلغ (3,690,741) ألف دينار خلال السنة 2019 من قبل البنك المركزي والتي تخص نافذة مزاد العملة عن تصاريح كمركية تخص السنة 2012 المالية وتم تقسيط هذه الغرامة على 48 قسط، وأن المصرف مستمر بتسديد اقساط هذه الغرامات والمتبقي منها هو (222,900) ألف دينار كما في 31/كانون الأول/2023 علماً أن رصيد المخصصات الأخرى أكثر من المبلغ المتبقي حيث بلغ (595,906) ألف دينار (إيضاح 13).

سابعاً: الموجودات الثابتة: -

1- أن الموجودات الثابتة ومن ضمنها العقارات هي مملوكة ومسجلة باسم المصرف لدى الدوائر الرسمية المختصة.

2- قام المصرف ببيع عقارات غير مستخدمة (الموصل، البصرة، الكرادة) تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي العراقي وقد انتقلت ملكية هذه العقارات للمشتريين خلال عام 2023 وقد تحقق من عملية بيع العقارات أعلاه أرباح رأسمالية بقيمة (1,893,311) ألف دينار عراقي.

ثامناً: كفاية رأس المال: -

استناداً لقرار البنك المركزي العراقي المرقم (110) لسنة 2020 المتضمن المصادقة على الضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال للمصارف التجارية وفق متطلبات بازل (III & II) ومن خلال فحصنا للسجلات المحاسبية ومراجعتنا لطبيعة العمليات المصرفية التي مارسها المصرف خلال السنة موضوعة التدقيق، والكشوفات المعدة لغرض احتساب كفاية رأس المال، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال في نهاية السنة (97%) من رأس المال والاحتياطيات السليمة .

تاسعاً: سعر صرف العملات الأجنبية: -

أسعار العملات الأجنبية مقابل الدينار العراقي في السجلات المحاسبية للمصرف كما في 31/كانون الأول/2023 حسب الجدول أدناه.

العملة	سعر الصرف
الدولار الامريكي	1.310
اليورو	1.458
الجنيه الاسترليني	1.680
الدرهم الاماراتي	356
الدينار الاردني	1.850
الدينار الكويتي	4.263

عاشراً: البيانات المالية الموحدة: -

أن البيانات المالية المرفقة هي بيانات موحدة لمصرف الائتمان العراقي (شركة مساهمة خاصة) وشركة الائتمان للتوسط في بيع وشراء الأوراق المالية المحدودة، والتي هي مملوكة بالكامل من قبل المصرف.

احدى عشر: نافذة مزاد بيع العملة: -

بلغت أرباح نافذة مزاد بيع العملة خلال السنة 2023 مبلغ (212,146) ألف دينار (إيضاح 20).

أثني عشر: غسيل الأموال وتمويل الإرهاب: -

من خلال فحصنا للسجلات المحاسبية ومراجعتنا لطبيعة العمليات المصرفية التي مارسها المصرف خلال السنة موضوعة التدقيق، فلم يتبين لنا ما يشير الى ان هنالك عمليات مصرفية متعلقة بـ "غسيل الأموال" أو تلك التي ساهمت بتمويل "عمليات الارهاب"، كما وان المصرف اتخذ اجراءات كافية لمنع غسيل الاموال أو تمويل الارهاب ويجري تنفيذ هذه الاجراءات وفقاً للأنظمة والتوجيهات الصادرة من البنك المركزي العراقي.

أن مصرف الائتمان العراقي اعتمد الإجراءات التالية والخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

1- النظام الإلكتروني ((Side Safewatch يحتوي على القوائم الدولية والمحلية وهو متصل بأنظمة المصرف ويتم من خلاله البحث والاستعلام الآلي على العملاء الجدد قبل فتح حساباتهم وكذلك مراجعة الحسابات القائمة بشكل يومي وأية حوالات صادرة / واردة خارجية وداخلية قبل تنفيذها، ويتم تحديث القوائم السوداء بصورة دورية من خلالها.

2- الموقع الإلكتروني (World Check) يحتوي على القوائم الدولية ويتم من خلاله البحث والاستعلام عن العملاء الجدد قبل فتح حسابات لهم.

3- النظام الإلكتروني (ORACLE AML System) والخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مرتبط بأنظمة المصرف الداخلية ويراقب العمليات المالية التي تمت على حسابات العملاء وذلك من خلال سيناريوهات تم وضعها لرصد العمليات المنفذة وإصدار تنبيهات (يومية وشهرية)، ويتم مراجعة التنبيهات من خلال قسم الإبلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب وموظفي ارتباط الفروع بصورة يومية وأجراء اللازم.

4- النظام المصرفي (Equation) وهو النظام المصرفي المستخدم في المصرف يحتوي على حقل خاص بتصنيف العملاء وفقاً لدرجة المخاطر "Risk Rating"، وهو متصل بنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (ORACLE AML System).

5- نظام GO AML وهو نظام تم استحداثه من قبل مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال سنة 2023 مرتبط بصورة مباشرة مع المصرف ويكون مدير ومعاون القسم لهم خاصية الدخول لهذا النظام حصراً، حيث يقوم المصرف من خلاله بأرسال تقارير الاشتباه STR بصورة مباشرة وذلك ضمان للسرية والسرعة بالإضافة الى إرسال تقارير يومية مطلوبة من قبل مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ثلاثة عشر: تقارير الامتثال: -

تم الاطلاع على تقارير قسم الامتثال المرسله الى البنك المركزي والمرسله الى لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس ادارة المصرف حيث قامت ادارة المصرف بالتأكد من الالتزام التام بكافة القوانين والتعليمات الصادرة من البنك المركزي والخاصة بنشاط المصرف للسنة موضوعه التدقيق وارسال التقارير الدورية بالاقوات المحددة وحسب النماذج المطلوبة.

أربعة عشر: زيادة رأس مال المصرف: -

لم تكتمل إجراءات معاملة زيادة رأسمال المصرف وعن الدفعة الأولى المحددة من قبل البنك المركزي العراقي بكتابه المرقم 439/2/9 في 2023/8/2 وبالغية (50) مليار دينار، علماً أن المبلغ مودع بحساب المصرف لدى بنك الكويت الوطني في الكويت لهذا الغرض بتاريخ 2023/12/27 وان المبلغ استلم من قبل البنك المركزي العراقي بتاريخ 2024/1/11، نرى ضرورة الإسراع بأكمال الإجراءات.

خمسة عشر: الائتمان النقدي: -

تمت مراجعة التسهيلات الائتمانية النقدية البالغ رصيدها (6,172,535) ألف دينار كما في 31/كانون الأول/2023، ونود أن نبين التالي:

- ان الرصيد القائم يمثل مجموعة من التسهيلات الائتمانية المتعثرة والتي تم منحها في سنوات سابقة وقد قام المصرف بتكوين مخصص بنسبة (100%) لتغطية رصيد هذه التسهيلات.
- انخفاض رصيد التسهيلات الائتمانية بقيمة (197,722) ألف دينار عن السنة السابقة، وجاء هذا الانخفاض نتيجة تسديد قروض خلال السنة.
- نوصي المصرف بضرورة المتابعة واتخاذ الإجراءات القانونية لاستحصال باقي التسهيلات المستحقة.

سنة عشر: الائتمان التعهدي: -

تمت مراجعة محفظة الائتمان التعهدي البالغ رصيدها (53,227,135) ألف دينار كما في 31/كانون الأول/2023، ونود أن نبين ما يلي:

- ان رصيد احتياطي تامينات خطابات الضمان المحتجز لدى البنك المركزي العراقي هو (136,462) ألف دينار وهو حسب الاستقطاع الذي يتم من قبل البنك المركزي العراقي، أن هذا الرصيد مدرج ضمن إيضاح رقم (3) "نقد وأرصدة لدى البنك المركزي".
- خطابات ضمان داخلية بتأمينات (100%) و(110%) وبالغية عددها (76) خطاب بقيمة (5,657,113) ألف دينار.

- خطابات ضمان خارجية (Back to Back) مضمونة بالكامل من البنوك المراسلة الخارجية والبالغة عددها (38) خطاب بقيمة (45.586.628) ألف دينار.
- اعتمادات عدد (6) بقيمة (1.983.395) ألف دينار.

سبعة عشر: الإيضاحات الأخرى:-

1- تطبيق تعليمات الحوكمة المؤسسية:-

أن المصرف ممثل بشكل عام بالمتطلبات الكمية والنوعية المطلوبة من قبل البنك المركزي وان مجلس الادارة وادارة المصرف تعمل بجهد وبشكل دؤوب على الالتزام بتطبيق تعليمات الحوكمة المؤسسية والخاصة بممارسات الإفصاح والشفافية.

2- نتائج التدقيق المكتبي من قبل البنك المركزي العراقي:-

تم الاطلاع على مراسلات البنك المركزي والخاصة بنتائج تدقيق الموازنات الفصلية التي ترسل من المصرف والى البنك المركزي العراقي في نهاية كل فصل من فصول السنة، وتم متابعة تنفيذ المعالجات الخاصة بالبنك المركزي العراقي الخاصة بالموازنات الفصلية وايه اجراءات تنفيذية أخرى يحددها البنك المركزي العراقي للمصرف، مثل تقارير قسم الرقابة الداخلية الفصلي أيضاً.

3- من خلال دراستنا لملف المراسلات الخاص بالمصرف مع البنك المركزي بالتقارير الشهرية والفصلية ولوحظ عدم وجود امور جوهرية ممكن ان تؤثر على كفاية المعلومات المرسله للبنك المركزي العراقي.

4- أن المصرف يعتمد الأنظمة الإلكترونية في عمليات تسجيل المعاملات المالية وفقاً للنظام المصرفي (Equation) ويتم الاحتفاظ بكل السجلات المحاسبية بشكل الكتروني، اما بخصوص المستندات فتوثق ورقياً ويحتفظ بها في اماكن امنه وبطريقة حفظ سليمة.

5- الأرصدة لدى المصارف المراسلة:-

بلغت نسبة الارصدة لدى المصارف المراسلة في الخارج (30%) من رأس المال والاحتياطيات السليمة كما في 31/كانون الأول/2023 وهي تتجاوز نسبة (20%) المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، وذلك بسبب إيداع مبلغ ما يعادل (50) مليار دينار عراقي من المساهم الرئيسي (بنك الكويت الوطني) في حساب مصرف الائتمان في الكويت لغرض معاملة زيادة رأس مال المصرف كما ولدى المصرف مخصص مقابل كامل الرصيد لدى البنك المراسل في لبنان.

6- مراكز النقد الأجنبية: -

قام المصرف بإحتساب نسبة مراكز النقد الاجنبية وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي والكشوفات المطلوبة من قبله وقد بلغت (18%) كمركز نقد مدين (Long Position) كما في 31/كانون الأول/2023 وهي لا تتجاوز نسبة (20%) الى راس المال والاحتياطيات السليمة.

7- الملاءة والسيولة المالية: -

أ- بلغت نسبة تغطية السيولة (LCR) حسب مقررات بازل (III) 366% بينما الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي هو 100%.

ب- بلغت نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) حسب مقررات بازل (III) 899% بينما الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي هو 100%.

وبحسب النسب اعلاه، فإنه لا توجد مخاوف من ناحية قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين خلال الفترة اللاحقة.

8- تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): -

ان المصرف ملتزم بتطبيق المعيار الدولي رقم (9) في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) وكانت نتائج التطبيق وجود فائض بقيمة (1,081,398) ألف دينار بين مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب تطبيق المعيار الدولي رقم (9) البالغة (6,313,650) ألف دينار والرصيد الدفترى للمخصصات القائمة والبالغة (7,395,048) ألف دينار كما في 31/كانون الأول/2023، وقد احتفظ المصرف بالفائض في أرصدة المخصصات القائمة (أيضاً 32).

9- بلغ رصيد المطلوبات الأخرى والمبينة تفاصيلها في الإيضاح رقم (15) من القوائم المالية مبلغ (61.170.049) ألف دينار وكما في نهاية السنة موضوعة التدقيق، وتم دراسة أرصدة جميع الحسابات التي يتشكل منها هذا الرصيد.

وحسب رأينا وبقدر ما توصلنا اليه ومن خلال فحصنا وطبقاً لما هو مدون في سجلات المصرف ووفقاً للمعلومات والإيضاحات المعطاة لنا:

1- أن المجموعة الدفترية المستخدمة من قبل المصرف كانت متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر، وقد تضمنت حسب تقديرنا تسجيل كافة موجودات ومطلوبات ونفقات وإيرادات المصرف، كما ان نظام الرقابة الداخلية قد اشتمل على الاجراءات الضرورية التي تضمن صحة ودقة هذه البيانات بدرجة تتناسب مع حجم النشاط المصرفي.

2- أن عملية جرد الموجودات الثابتة والنقدية قد تمت بشكل سليم وبإشرافنا، وإن نتائج الجرد جاءت مطابقة للسجلات المساعدة، وقد تم تقييم هذه الموجودات وفقاً للأسس والأصول والمبادئ المعتمدة والمتبعة في السنة السابقة.

3- أن التقرير السنوي وما تضمنه من معلومات مالية ومحاسبية يعكس بصورة شاملة مسيرة المصرف خلال السنة موضوعة التدقيق، وأنه لا يتضمن ما يخالف أحكام القوانين والتشريعات السائدة.

4- إن البيانات والحسابات الختامية قد نظمت وفقاً للقواعد المحاسبية والتشريعات المرعية وهي متفقة مع ما تظهره السجلات وإنها منظمة طبقاً لقانون الشركات والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، وقانون المصارف.

الرأي

بناءً على ما تقدم من إيضاحات وملاحظات في تقريرنا هذا فبرأينا أن البيانات المالية الموحدة للمصرف الائتمان العراقي (شركة مساهمة خاصة) وتقرير الإدارة المرفق بها، متفقة مع السجلات ومستوفية للمتطلبات القانونية، وأنها على قدر ما تضمنته من مؤشرات للأداء تعبر بصورة واضحة وعادلة عن الوضع المالي للمصرف كما في 31/ كانون الأول/ 2023 وعن نتائج نشاط المصرف وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ.

فرقد حسن احمد السلطان
زميل جمعية المحاسبين القانونيين في انكلترا
من شركة فرقد السلطان وشركاؤه لتدقيق ومراقبة الحسابات
(تضامنية)

سعد رشيد جاسم
محاسب قانوني ومراقب حسابات
من شركة سعد رشيد جاسم وشريكه لمراقبة وتدقيق الحسابات (تضامنية)

بغداد في 4/شباط/2024

مصرف الائتمان العراقي
(شركة مساهمة خاصة) - بغداد
القوائم المالية الموحدة
31 كانون الأول 2023

مصرف الائتمان العراقي

قائمة المركز المالي الموحدة كما في في 31 كانون الاول 2023

قائمة (أ)			
31 كانون الأول 2022 مدققة	31 كانون الأول 2023 مدققة	إيضاح	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)		
96,029,644	214,977,834	3	الموجودات نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
18,841,071	82,019,722	4	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
78,721,506	-	6	موجودات مالية بالتكلفة المطفأه
200,789,474	200,789,474	7	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
9,982,939	8,968,740	8	ممتلكات ومعدات، صافي
329,282	196,580	9	موجودات غير ملموسة، صافي
2,036,846	776,824	10	موجودات أخرى
406,730,762	507,729,174		مجموع الموجودات
91,144,741	150,657,681	11	المطلوبات ودائع العملاء
5,478,120	5,709,466	12	تأمينات نقدية
3,147,761	2,253,466	13	مخصصات متنوعة
786,419	903,532	14	مخصص ضريبة الدخل
6,669,173	61,170,043	15	مطلوبات أخرى
107,226,214	220,694,188		مجموع المطلوبات
250,000,000	250,000,000	16	حقوق المساهمين رأس المال المدفوع
16,256,628	17,133,478	17	إحتياطي الزامي
1,500,000	1,500,000		احتياطي توسعات
31,747,920	18,401,508		أرباح مدورة
299,504,548	287,034,986		مجموع حقوق المساهمين
406,730,762	507,729,174		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

نائب رئيس مجلس الإدارة
وليد جمال الدين السيوفي

المدير المفوض
عمرو مصطفى الشناوي

المدير المالي
علي نزار الحسني

م/المدير المالي
امير حامد ابراهيم
رقم العضوية: 26634

فرقد حسن احمد السلطان
زميل جمعية المحاسبين القانونيين في انكلتر
من شركة فرقد السلطان وشركاؤه لتدقيق ومراقبة الحسابات
(تضامنية)

سعد رشيد جاسم
محاسب قانوني و مراقب حسابات
من شركة سعد رشيد جاسم وشريكه لمراقبة وتدقيق
الحسابات (تضامنية)

يرجى مراجعة تقريرنا بتاريخه بغداد في 4- شباط-2024

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 32 جزءاً من هذه القوائم المالية

مصرف الائتمان العراقي

قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2023 قائمة (ب)

31 كانون الاول 2022 مدققة	31 كانون الاول 2023 مدققة	إيضاحات
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
14,923,672	18,356,450	18 إيرادات الفوائد
(46,339)	(279,760)	19 مصروفات الفوائد
14,877,333	18,076,690	صافي إيرادات الفوائد
3,470,504	3,757,761	20 صافي إيرادات العمولات
18,347,837	21,834,451	صافي إيرادات الفوائد والعمولات
463,021	3,412,794	صافي أرباح وخسائر نشاط العملات الأجنبية
-	(337,265)	21 ربح (خسارة) تقييم العملة نتيجة تغير سعر الصرف
-	128,950	13 استرداد مخصصات متنوعة
224,328	153,156	استرداد مخصص خسائر الائتمان النقدي
1,142,700	1,910,190	22 ارباح رأسمالية
31,393	15,577	صافي أرباح العمليات الأخرى
20,209,279	27,117,853	صافي إيرادات التشغيل
(3,592,685)	(3,590,017)	المصروفات
(3,829,188)	(4,041,880)	23 رواتب ومنافع الموظفين
(1,257,455)	(1,051,986)	24 مصاريف تشغيلية
(8,679,328)	(8,683,883)	8,9 استهلاكات و اطفاءات
		إجمالي المصاريف
11,529,951	18,433,970	صافي الدخل قبل ضريبة الدخل
(786,419)	(903,532)	14 ضريبة الدخل
10,743,532	17,530,438	صافي دخل
536,082	876,850	يوزع كما يلي:
10,207,450	16,653,558	إحتياطي الزامي
10,743,532	17,530,438	الأرباح المدورة
فلس/دينار	فلس/دينار	
0,043	0,070	25 حصة السهم من ربح السنة الحالية

نائب رئيس مجلس الإدارة
وليد جمال الدين السيوفي

المدير المفوض
عمرو مصطفى الشناوي

المدير المالي
علي نزار الحسيني

م/المدير المالي
امير حامد ابراهيم
رقم العضوية: 26634

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 32 جزءاً من هذه القوائم المالية

قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2023 قائمة (ج)

31 كانون الاول 2022 مدققة	31 كانون الاول 2023 مدققة	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
10,743,532	17,530,438	صافي الدخل
.	.	إيرادات شاملة أخرى لن يتم إعادة تصنيفها في قائمة الدخل في فترات لاحقة
.	.	التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
10,743,532	17,530,438	مجموع بنود الدخل الشامل الآخر
		إجمالي الدخل الشامل

مصرف الائتمان العراقي

قائمة التغير في حقوق المساهمين الموحدة كما في 31 كانون الاول 2023					قائمة (د)
رأس المال	إحتياطي الزامي	احتياطي توسعات	أرباح مدورة	مجموع حقوق المساهمين	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
2023					
250,000,000	16,256,628	1,500,000	31,747,920	299,504,548	الرصيد في 1 كانون الثاني 2023
-	-	-	17,530,438	17,530,438	دخل السنة الحالية
-	-	-	(30,000,000)	(30,000,000)	توزيعات نقدية
-	876,850	-	(876,850)	-	تحويل الاحتياطيات
250,000,000	17,133,478	1,500,000	18,401,508	287,034,986	الرصيد في 31 كانون الاول 2023
2022					
250,000,000	15,720,546	1,500,000	21,540,470	288,761,016	الرصيد في 1 كانون الثاني 2022
-	-	-	10,743,532	10,743,532	دخل السنة الحالية
-	536,082	-	(536,082)	-	تحويل الاحتياطيات
250,000,000	16,256,628	1,500,000	31,747,920	299,504,548	الرصيد في 31 كانون الاول 2022

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 32 جزءاً من هذه القوائم المالية

مصرف الائتمان العراقي

قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2023 قائمة (هـ)

31 كانون الاول 2022 مدققة	31 كانون الاول 2023 مدققة	الإيضاحات
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
11,529,951	18,433,970	
1,257,455	1,051,986	8,9
-	(128,950)	13
12,787,406	19,357,006	
(566,733)	1,260,022	10
(67,967,132)	59,512,944	11
(1,224,134)	231,346	12
(22,684)	(765,345)	13
(2,337,026)	54,500,866	15
(59,330,303)	134,096,839	
-	(786,419)	14
(59,330,303)	133,310,420	
(56,861,794)	78,721,506	6
(200,000,000)	-	7
-	(16,060)	9
(651,227)	110,975	8
(257,513,021)	78,816,421	
-	(30,000,000)	
-	(30,000,000)	
(316,843,324)	182,126,841	
431,714,039	114,870,715	
114,870,715	296,997,556	26

الأنشطة التشغيلية

ريح السنة قبل الضريبة

تعديلات لبنود غير نقدية:

استهلاكات و اطفاءات

مصرف (استرداد) مخصصات متنوعة

التدفقات النقدية من أنشطة تشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات

التغير في الموجودات والمطلوبات

(الزيادة) النقص في الموجودات الأخرى

(النقص) الزيادة في ودائع العملاء

(النقص) الزيادة في التأمينات النقدية

(النقص) الزيادة في المخصصات المتنوعة

(النقص) الزيادة في المطلوبات الأخرى

صافي التدفق النقدي المستخدم من الأنشطة التشغيلية قبل الضرائب

الضرائب المدفوعة

صافي التدفق النقدي المستخدم من الأنشطة التشغيلية

الأنشطة الاستثمارية

(شراء) بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

(شراء) بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

(شراء) بيع موجودات غير ملموسة

(شراء) بيع ممتلكات ومعدات

صافي التدفق النقدي المستخدم من الأنشطة الاستثمارية

الأنشطة التمويلية

أرباح موزعة

صافي التدفق النقدي المستخدم من الأنشطة التمويلية

صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه

النقد وما في حكمه في بداية السنة

النقد وما في حكمه في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 32 جزءاً من هذه القوائم المالية

1. معلومات عامة

أ - نبذة عن تأسيس المصرف

أسس مصرف الائتمان العراقي في عام 1998 برأسمال قدره (200) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م/ش/6615 في 1998/7/25 وإجازة ممارسة الصيرفة في 1998/10/6 وتمكن من فتح أبوابه للعمل المصرفي في 1998/10/14.

منذ مشاركة بنك الكويت الوطني بنسبة 75% ومؤسسة التمويل الدولية بنسبة 10% من رأسمال المصرف في عام 2005، استمر مصرفنا في تعزيز موارده المالية وتطوير خدماته اسهاماً منه في تطوير الاقتصاد العراقي من خلال تقديم الخدمات المتميزة ولمختلف الأنشطة المصرفية والتجارية والاستثمارية التي تدخل تحت أحكام قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004. كما استمر المصرف في سياسته التوسعية في جميع أقسامه وأنشطته بما يتفق مع السياسات والإجراءات والقوانين والتعليمات النافذة.

- حصلت موافقة الهيئة العامة بتاريخ 2012/6/29 على زيادة رأسمال المصرف ليصبح (150) مليار دينار؛ وقد اكتملت إجراءات الزيادة بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات المرقم 22735 في 2013/9/8 .

- تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي العراقي واستناداً الى قرار الهيئة العامة للمصرف المتخذ بجلستها المنعقدة بتاريخ 2013/10/1 بزيادة رأسمال المصرف من (150) مليار دينار الى (250) مليار دينار؛ فقد بدأت إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ 2013/12/1 واكتملت في أوائل شباط سنة 2014 بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات المرقم 3421 والمؤرخ في 2014/2/6

وخلال سنة 2014 أصبحت نسبة مساهمة بنك الكويت الوطني (84.3%) من رأس المال وانخفضت نسبة مؤسسة التمويل الدولية إلى 6.7% وتم انتخاب مجلس إدارة جديد.

وخلال سنة 2019 أصبحت نسبة مساهمة بنك الكويت الوطني (91.0%) من رأس المال بعد شراء كامل حصة اسهم مؤسسة التمويل الدولية البالغة 6.7%

يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال فروع الثلاث المنتشرة داخل العراق بالإضافة إلى تقديم خدمات الصيرفة وخدمات الوساطة المالية.

ب - أهداف المصرف الرئيسية:

يمارس المصرف نشاطاته المصرفية والاستثمارية والتمويلية بأشراف ورقابة البنك المركزي العراقي بموجب قانونه رقم (56) لسنة 2004 وقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 وتعليماتهما؛ كما يمارس هذه النشاطات وفق قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 والتعليمات الصادرة بموجبه.

2. السياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس الأعداد والسياسات المحاسبية

تم أعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس المعايير المحاسبية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي العراقي النافذة المفعول والمتضمنة التحول من المعايير المحاسبية المحلية الى المعايير المحاسبية الدولية .

إن الدينار العراقي هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للمصرف، وتم تقريب جميع المبالغ لأقرب ألف دينار عراقي.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 32 جزءاً من هذه القوائم المالية

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2023

سعر صرف العملة الأجنبية

حسب قرار البنك المركزي الصادر بموجب كتاب دائرة مراقبة الصيرفة المرقم بالعدد 95/2/9 بتاريخ 8-2-2023 باعتماد سعر الصرف الجديد ابتداءً من تاريخه، وعليه قام المصرف بتعديل سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي من (1460) الى (1310) في السجلات المالية و الانظمة المصرفية.

أسس توحيد القوائم المالية

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للمصرف والشركة التابعة له والخاضعة لسيطرته كما في 31 كانون الأول 2023، تم توحيد القوائم المالية للشركة التابعة من تاريخ السيطرة، وتتحقق السيطرة عندما يكون المصرف قادراً على إدارة الأنشطة الرئيسية للشركة التابعة وعندما يكون معرضاً للعوائد المتغيرة الناتجة من استثماره في الشركة التابعة أو يكون له حقوق في هذه العوائد، ويكون قادراً من خلال ممارسته السيطرة على الشركة التابعة، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين المصرف والشركة التابعة، تشمل القوائم المالية الموحدة المرفقة موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال المصرف (إدارة وفروع العراق) وموجودات ومطلوبات ونتائج أعمال شركة الائتمان للتوسط في بيع وشراء الأوراق المالية (الشركة التابعة)، والمملوكة بنسبة 100٪ من قبل المصرف، تأسست الشركة التابعة بمقتضى قانون الشركات كشركة محدودة المسؤولية، يبلغ رأسمال الشركة التابعة كما في 31 كانون الأول 2023 (100) مليون دينار عراقي (2022: 100 مليون دينار عراقي) وبلغت خسارة الشركة التابعة للسنة المالية 2023 (6,560) الف دينار عراقي (2022: 20,648 خسارة الف دينار عراقي).

يتم توحيد نتائج عمليات للشركة التابعة في قائمة الدخل الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة المصرف على الشركة التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركة التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحدة حتى تاريخ التخلص وهو التاريخ الذي يفقد المصرف فيه السيطرة على الشركة التابعة.

وحسب قرر مجلس ادارة المصرف رقم (18) في 2020/12/6 بتصفية الشركة التابعة والبدء بالاجراءات القانونية، قام سوق العراق للاوراق المالية بايقاف نشاط التداول للشركة التابعة اعتباراً من 2021/8/29 وتم اسقاط صفة الوساطة عن الشركة التابعة من قبل هيئة الاوراق المالية بتاريخ 2022/1/24. وتم صدور قرار مسجل الشركات بتاريخ 2022/6/05 بالمصادقة على قرار شركة الائتمان للتوسط (الشركة التابعة) والمؤرخ في 2022/2/6 والمتضمن وضع الشركة التابعة تحت التصفية وتعيين مصفيا لها وصدرت البيانات المالية (تصفية نهائية) لشركة الائتمان للتوسط بتاريخ 18 تموز 2023 وأن اجراءات التصفية مستمرة لغاية تاريخ اعداد هذه البيانات.

2.2 التغيير في السياسات المحاسبية

ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية المرحلية متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الادوات المالية

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية في 2014 باصدار النسخة المعدلة للمعيار الدولي رقم (9) وعلى ان يتم تطبيقه ابتداءً من العام 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر، وحسب كتاب البنك المركزي رقم (1719/2/9) بتاريخ 5 تشرين الثاني 2017 فإنه قرر تأجيل تطبيق المعيار لمدة سنة واحدة وذلك نظراً للصعوبات العملية التي تواجه التطبيق،

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 32 جزءاً من هذه القوائم المالية

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2023

وحسب كتاب البنك المركزي رقم (466/6/9) بتاريخ 26 كانون الاول 2018 فإنه الزم المصارف بالافصاح وفقاً لمتطلبات المعيار في التقارير المالية التي تصدر بعد 1 كانون الثاني 2019.

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 9 متطلبات التحقق والقياس للموجودات والمطلوبات المالية وانخفاض قيمة الموجودات المالية ومحاسبة التغطية , ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي 39 الادوات المالية :التحقق والقياس , قام المصرف بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الادوات المالية والذي يسري اعتباراً من 1 يناير 2019 وفقاً لما هو موضح ادناه.

فيما يلي ملخص التغييرات الاساسية المحاسبية الناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية.

تصنيف وقياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ثلاث فئات اساسية لتصنيف الموجودات المالية : الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة , وبالقيمة العادلة من خلال الايرادات الشاملة الاخرى , وبالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر , يستند تصنيف الموجودات المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 بشكل عام الى نموذج الاعمال الذي يتم من خلاله ادارة الاصل المالي وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية الخاصة به, استبعد المعيار الدولي للتقارير المالية 9 فئات التصنيف السابقة للموجودات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 كمحتفظ بها حتى الاستحقاق , او قروض ومدنيين , او متاحة للبيع, وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9, لا يتم ابد فصل المشتقات المتضمنة في العقود اذا كان العقد الرئيسي يمثل اصلاً مالياً يندرج ضمن نطاق المعيار , بدلاً من ذلك, يتم تقييم الاداة المالية المختلطة ككل لغرض التصنيف ,

ان تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لم يكن له اي تأثير جوهري على السياسات المحاسبية للمصرف فيما يتعلق بالمطلوبات المالية ,

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة في تقديرات الخسائر الائتمانية على اساس ترجيح الاحتمالات ويتم قياسها بالقيمة الحالية لكافة حالات العجز النقدية المخصومة بمعدل الفائدة الفعلية للاداة المالية , يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمصرف بموجب عقد والتدفقات النقدية التي يتوقع المصرف الحصول عليها , تتضمن العناصر الاساسية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة احتمال التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض لمخاطر التعثر , يقدر المصرف تلك العناصر باستخدام نماذج المخاطر الائتمانية المناسبة اخذاً في الاعتبار المعدلات الائتمانية الداخلية والخارجية للموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات والسيناريوهات الاقتصادية الكبرى المستقبلية الخ ,

تقييم نموذج الاعمال

يحدد المصرف نموذج اعمال عند المستوى الذي يعكس على النحو الافضل كيفية ادارته لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق الاغراض من الاعمال, ولا يتم تقييم نموذج اعمال على اساس كل اداة على حدة وإنما يتم تقييمه على مستوى اعلى من المحافظ المجمعّة ويستند الى عدد العوامل الملحوظة, تتضمن المعلومات ذات الصلة ما يلي :

- السياسات والاهداف المحددة للمحفظة وتنفيذ تلك السياسات المعمول بها ,
- المخاطر التي تؤثر على اداء نموذج الاعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الاعمال) وكيفية ادارة تلك المخاطر ,
- معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة واسباب تلك المبيعات والتوقعات حول نشاط المبيعات في المستقبل ,

يقوم المصرف بتصنيف موجوداته المالية عند التحقق المبدئي الى الفئات التالية :

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 32 جزءاً من هذه القوائم المالية

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2023

- موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة،
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى،
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر،

تم تصنيف وقياس الموجودات المالية لدى المصرف كما يلي :

النقد والودائع بأشعارات قصيرة الأجل

يشتمل النقد والودائع بأشعارات قصيرة الأجل على النقد في الصندوق والحسابات الجارية والنقد في الحسابات تحت الطلب لدى البنوك الأخرى والودائع لدى البنوك التي تستحق خلال سبعة أيام ، ويتم تصنيف وادراج النقد والودائع بأشعارات قصيرة الأجل وفقاً للتكلفة المطفأة بواسطة معدل الربح الفعلي،

ودائع لدى البنوك

يتم تصنيف وادراج الودائع لدى البنوك بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، يتم تعديل القيمة الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بفاعلية مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها،

قروض وسلف للعملاء

تدرج القروض والسلف بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تعديل القيمة الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بفاعلية مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها،

استثمارات مالية

تتكون الاستثمارات المالية لدى المصرف من أوراق الدين المالية والاستثمارات في الأسهم والاستثمارات الأخرى ، تصنف أوراق الدين المالية إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى استناداً إلى نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة تلك الأوراق المالية ، تدرج الاستثمارات في الأسهم بصفة عامة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستثناء الاستثمارات المحددة التي يختارها المصرف للتصنيف وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى ، تدرج الاستثمارات الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

المعيار الدولي للتقارير المالية 16- عقود التأجير

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية 16 "عقود التأجير" في يناير 2016 ويسري من تاريخ الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، وحسب كتاب البنك المركزي رقم (206/3/9) بتاريخ 24 أيار 2018 فإنه الزم المصارف بأعداد البيانات المالية وفقاً لمتطلبات المعيار في التقارير المالية التي تصدر بعد 1 كانون الثاني 2019. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 16 من المستأجرين المحاسبة عن معظم عقود التأجير ضمن نطاق هذا المعيار بنفس الطريقة المتبعة للمحاسبة عن عقود التأجير التمويلي في الوقت الحالي ضمن معيار المحاسبة الدولي 17 "عقود التأجير" يقوم المستأجرون بتسجيل الأصل الخاضع لحق الاستخدام والالتزام المالي المقابل في الميزانية العمومية، ويتم إطفاء الأصل على مدى طول عقد التأجير والالتزام المالي الذي يتم قياسه بالتكلفة المطفأة ، إن محاسبة المؤجر لم تتعرض لتغييرات جوهرية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 17.

عقود التأجير

يقوم المصرف في بداية عقد التأجير بتحديد ما إذا كان العقد يمثل عقد تأجير. ويكون العقد بمثابة عقد تأجير إذا كان ذلك العقد ينقل حق السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة زمنية لقاء مقابل ما، فإذا تم تحديد العقد كعقد تأجير، يقوم المصرف بتسجيل الأصل المرتبط بحق الاستخدام والتزام التأجير في تاريخ بداية عقد التأجير. قام المصرف باختيار استخدام استثناءات الاعتراف لعقود التأجير التي تتضمن في تاريخ البدء مدة تأجير تبلغ 12 شهراً أو أقل وعقود التأجير التي يكون فيها الأصل الأساس منخفض القيمة.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2023

الموجودات المرتبطة بحق الاستخدام

يتم قياس الاصل المرتبط بحق الاستخدام مبدئياً بالتكلفة والتي تشمل المبلغ الابتدائي لالتزام التأجير المعدل لاية مدفوعات تأجير يتم سدادها في أو قبل تاريخ البدء، بالإضافة الى اي تكاليف مباشرة مبدئياً يتم تكبدها. ويتم استهلاك الاصل المرتبط بحق الاستخدام لاحقا باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار فترة التأجير. ويتم تخفيض الاصل المرتبط بحق الاستخدام بصورة دورية وفقاً لخسائر الانخفاض في القيمة، أن وجدت.

مطلوبات عقود التأجير

يتم قياس التزام التأجير مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات التأجير التي لا يتم سدادها في تاريخ البدء ويتم خصمها باستخدام معدل الاقتراض الاضافي لدى المصرف. يتم قياس التزام التأجير لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية اضافة الى ذلك، يتم اعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقود التأجير في حالة وجود أي تعديل أو تغيير في فترة التأجير أو تغيير في مدفوعات التأجير.

تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16

- يقوم المصرف بعرض الموجودات المرتبطة بحق الاستخدام ضمن " ممتلكات ومعدات" ومطلوبات عقود التأجير ضمن " مطلوبات اخرى" في بيان المركز المالي.
- تبلغ مصاريف استهلاك الموجودات المرتبطة بحق الاستخدام 68,459 الف دينار عراقي وتدرج ضمن " استهلاكات و اطفاءات" في بيان الدخل.
 - تبلغ فوائد مطلوبات عقود التأجير 6,822 الف دينار عراقي وتدرج ضمن " مصروفات الفوائد" في بيان الدخل.

الاحداث اللاحقة (زيادة رأس المال)

حسب تعليمات البنك المركزي العراقي بالعدد (439 /2/9) بتاريخ 2023/8/2 بزيادة رؤوس اموال المصارف الى ما لا يقل عن 400 مليار دينار خلال مدة اقصاها 2024/12/31 بواقع ثلاث دفعات وكل دفعة لا تقل عن 50 مليار دينار تستحق الدفعة الاولى في 2023/12/31.

وبناء على موافقة البنك المركزي العراقي بالعدد (33959/2/9) بتاريخ 2023/12/24، قام بنك الكويت الوطني (المساهم الرئيسي في مصرفنا) بتسديد مبلغ 50 مليار دينار عراقي بتاريخ 2023/12/27 كدفعة اولى تحت حساب زيادة رأس المال بالاصالة عن نفسه و نيابة عن كافة المساهمين الى حين انعقاد الهيئة العامة للمصرف و الانتهاء من اتخاذ كافة اجراءات زيادة رأس المال خلال عام 2024 (ايضاح 15). وقام البنك المركزي العراقي بسحب مبلغ الدفعة الاولى بقيمة 50 مليار دينار من الحساب الجاري الطليق لمصرف الائتمان بتاريخ 2024/1/11.

مصرف الائتمان العراقي

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2023

3. نقد وأرصدة لدى البنك المركزي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الاول 2023	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
11,231,385	11,202,245	نقد في الخزائن *
300	300	مسكوكات ذهبية
		أرصدة لدى البنك المركزي العراقي:
40,322,252	170,629,101	حسابات جارية **
30,000,000	-	ودائع لاجل
14,249,207	27,805,338	متطلبات الاحتياطي القانوني
-	5,204,388	ارصدة حسابات خاملة لدى البنك المركزي ***
226,500	136,462	احتياطي خطابات الضمان
96,029,644	214,977,834	المجموع

* يتضمن النقد في الخزائن عملات اجنبية بلغ رصيدها 3,705,166 الف دينار كما في 31 كانون الاول 2023 (2022: 9,858,540 الف دينار).

** يتضمن حسابات الجارية لدى البنك المركزي رصيد بالدولار بلغ 28,422,232 الف دينار كما في 31 كانون الاول 2023 (2022: 15,547,967 الف دينار).

*** تمثل ارصدة الحسابات الخاملة للزبائن التي قام المصرف بتحويلها الى البنك المركزي تنفيذاً لتعليمات الحسابات الخاملة والاموال المتروكة خلال الفترات السابقة. يوجد حساب مقابل لهذه الارصدة في المطلوبات الاخرى (ايضاح (15)

- لا تتعرض ارصدة النقد و الارصدة لدى البنك المركزي العراقي لخسائر الائتمان المتوقعة.

4. أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الاول 2023	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	حسابات جارية وتحت الطلب
600,296	2,570,164	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية
9,611,542	55,993,160	بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية *
8,760,000	23,580,000	ودائع لاجل لدى البنوك الخارجية
(130,767)	(123,602)	يطرح: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة **
18,841,071	82,019,722	المجموع

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 32 جزءاً من هذه القوائم المالية

مصرف الائتمان العراقي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2023

*من ضمن رصيد حساب (بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية) مبلغ بقيمة 50 مليار دينار عراقي يمثل المبلغ المسدد من قبل بنك الكويت الوطني (المساهم الرئيسي في مصرفنا) كدفعة أولى تحت حساب زيادة رأس المال بالأصالة عن نفسه و نيابة عن كافة المساهمين الى حين انعقاد الهيئة العامة للمصرف و الانتهاء من اتخاذ كافة اجراءات زيادة رأس المال خلال عام 2024.

**إن تفاصيل هذا البند يمثل تفاصيل الحركة على مخصص خسائر الائتمان المتوقعة:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023				
	الاجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الاولى	
دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	
130,767	130,767	-	-	130,767	الرصيد كما في بداية السنة
-	(7,165)	-	-	(7,165)	تغير اسعار صرف
130,767	123,602	-	-	123,602	المجموع

5. تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
2,053,452	1,855,730	كمبيالات و قروض ممنوحة
4,316,805	4,316,805	حسابات جارية مدينة
6,370,257	6,172,535	المجموع
(3,690,425)	(3,655,461)	تنزل: فوائد معلقة
(2,679,832)	(2,517,074)	تنزل: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
-	-	الرصيد

*بلغت اجمالي التسهيلات الائتمانية غير العاملة 6,172,535 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2023 (2022):

6,370,257 الف دينار) اي مانسبته (100%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة (2022: 100%).

** تم تسديد قروض مستحقة بقيمة اجمالية (153,156) الف دينار الذي ادى الى استرداد مخصص خسائر الائتمان النقدي

بقيمة (153,156) الف دينار وفوائد دائنة بقيمة (7,287) الف دينار.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 32 جزءاً من هذه القوائم المالية

مصرف الائتمان العراقي

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2023

إن تفاصيل هذا البند يمثل تفاصيل الحركة على التسهيلات:

31 كانون الاول 2022	31 كانون الاول 2023				
الاجمالي	الاجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الاولى	
دينارعراقي (بآلاف الدينانير)	دينارعراقي (بآلاف الدينانير)	دينارعراقي (بآلاف الدينانير)	دينارعراقي (بآلاف الدينانير)	دينارعراقي (بآلاف الدينانير)	
6,937,918	6,370,257	6,370,257	-	-	الرصيد كما في بداية السنة
-	(37,279)	(37,279)	-	-	تغير اسعار الصرف
(567,661)	(160,443)	(160,443)	-	-	التسهيلات المسددة
6,370,257	6,172,535	6,172,535	-	-	المجموع

إن تفاصيل هذا البند يمثل تفاصيل الحركة على مخصص خسائر الائتمان المتوقعة:

31 كانون الاول 2022	31 كانون الاول 2023				
الاجمالي	الاجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الاولى	
دينارعراقي (بآلاف الدينانير)	دينارعراقي (بآلاف الدينانير)	دينارعراقي (بآلاف الدينانير)	دينارعراقي (بآلاف الدينانير)	دينارعراقي (بآلاف الدينانير)	
2,956,688	2,679,832	2,679,832	-	-	الرصيد كما في بداية السنة
(224,328)	(153,156)	(153,156)	-	-	المخصص المسددة
-	(9,602)	(9,602)	-	-	تغير اسعار الصرف
(52,528)	-	-	-	-	مخصص مشطوب
2,679,832	2,517,074	2,517,074	-	-	المجموع

إن تفاصيل هذا البند يمثل تفاصيل الحركة على الفوائد المعلقة:

31 كانون الاول 2021	31 كانون الاول 2022				
الاجمالي	الاجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الاولى	
دينارعراقي (بآلاف الدينانير)	دينارعراقي (بآلاف الدينانير)	دينارعراقي (بآلاف الدينانير)	دينارعراقي (بآلاف الدينانير)	دينارعراقي (بآلاف الدينانير)	
3,981,230	3,690,425	3,690,425	-	-	الرصيد كما في بداية السنة
(645)	(7,287)	(7,287)	-	-	فوائد مسددة
-	(27,677)	(27,677)	-	-	تغير اسعار الصرف
(290,160)	-	-	-	-	فوائد مشطوبة
3,690,425	3,655,461	3,655,461	-	-	المجموع

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 32 جزءاً من هذه القوائم المالية

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2023

6. موجودات مالية بالتكلفة المطفأه

31 كانون الأول 2022	31 كانون الاول 2023	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
29,200,000	-	سندات خزينة حكومية*
50,000,000	-	حوالات خزينة
(478,494)	-	الخصم
78,721,506	-	المجموع

- لا تتعرض حوالات خزينة بالدينار العراقي لخسائر الائتمان المتوقعة.

7. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

31 كانون الأول 2022	31 كانون الاول 2023	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
789,474	789,474	أسهم شركات - غير مدرجة في الأسواق المالية *
200,000,000	200,000,000	سندات خزينة حكومية - سندات بناء و اعمار **
200,789,474	200,789,474	المجموع

* يتم قيد أسهم الشركات غير المدرجة في الأسواق المالية بالتكلفة, حيث لا تستطيع الإدارة الحصول بموثوقية على القيمة العادلة لهذه الاسهم.

** قام المصرف بالمساهمة في شركة ضمان الودائع بقيمة (789,474) الف دينار وحسب كتاب البنك المركزي المرقم 16782\2\9 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2017 فقد قام المصرف بايداع المبلغ في حساب تأمينات لدى البنك المركزي. وحسب كتاب البنك المركزي رقم (94/2/9) بتاريخ 2 اذار 2020 فقد انتهت اجراءات تأسيس الشركة العراقية لضمان الودائع واكتسبت الشخصية المعنوية.

** استثمر المصرف في سندات الحكومة العراقية بالدينار العراقي (سندات بناء) بسعر فائدة (6%) واستحققت بتاريخ 2023/12/17 ومن ثم استثمر في سندات الحكومة العراقية بالدينار العراقي (سندات اعمار) بسعر فائدة (6%) ولمدة سنتين.

- لا تتعرض سندات الحكومة بالدينار العراقي لخسائر الائتمان المتوقعة.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2023

8. ممتلكات ومعدات، صافي
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الاول 2023

المجموع	اجهزة كمبيوتر وملحقاتها	اثاث واجهزة مكاتب	وسائط نقل	آلات ومعدات	موجودات مرتبطة بحق الاستخدام	مباني	أراضي
دينارعراقي	دينارعراقي	دينارعراقي	دينارعراقي	دينارعراقي	دينارعراقي	دينارعراقي	دينارعراقي
(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)
14,841,373	3,592,549	796,207	229,202	741,032	667,587	4,973,396	3,841,400
161,999	54,022	103,954	-	4,023	-	-	-
(570,236)	(3,999)	(47,246)	-	(82,492)	-	(320,778)	(115,721)
14,433,136	3,642,572	852,915	229,202	662,563	667,587	4,652,618	3,725,679
4,889,094	2,565,008	671,753	229,202	677,090	299,478	446,563	-
903,224	635,326	64,829	-	36,796	68,459	97,814	-
(327,922)	(3,999)	(46,875)	-	(82,492)	-	(194,556)	-
5,464,396	3,196,335	689,707	229,202	631,394	367,937	349,821	-
8,968,740	446,237	163,208	-	31,169	299,650	4,302,797	3,725,679
-	-	-	-	-	-	-	-
8,968,740	446,237	163,208	-	31,169	299,650	4,302,797	3,725,679

التكلفة:

بداية السنة

اضافات*

استيعادات**

نهاية السنة

الإستهلاك المتراكم:

بداية السنة

المحمل للسنة

استيعادات

نهاية السنة

صافي القيمة الدفترية

مشاريع تحت التنفيذ***

صافي القيمة الدفترية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 32 جزءاً من هذه القوائم المالية

مصرف الائتمان العراقي

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2023

ممتلكات ومعدات، صافي (تمة)

31 كانون الاول 2022

المجموع	اجهزة كمبيوتر وملحقاتها	اثاث واجهزة مكاتب	وسائط نقل	آلات ومعدات	موجودات مرتبطة بحق الاستخدام	مباني	أراضي
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)
12,746,109	3,295,801	1,109,162	229,202	936,968	1,809,160	3,359,755	2,006,061
4,057,594	360,726	18,352	-	3,677	-	1,800,000	1,874,839
-	-	22,215	-	(22,215)	-	-	-
(1,962,330)	(63,978)	(353,522)	-	(177,398)	(1,141,573)	(186,359)	(39,500)
14,841,373	3,592,549	796,207	229,202	741,032	667,587	4,973,396	3,841,400
5,526,506	2,000,463	898,342	213,997	829,123	1,076,826	507,755	-
1,109,527	623,560	95,896	15,205	46,698	228,515	99,653	-
-	-	22,215	-	(22,215)	-	-	-
(1,746,939)	(59,015)	(344,700)	-	(176,516)	(1,005,863)	(160,845)	-
4,889,094	2,565,008	671,753	229,202	677,090	299,478	446,563	-
9,952,279	1,027,541	124,454	-	63,942	368,109	4,526,833	3,841,400
30,660	30,660	-	-	-	-	-	-
9,982,939	1,058,201	124,454	-	63,942	368,109	4,526,833	3,841,400

التكلفة:

بداية السنة

اضافات*

مناقلة

استبعاات**

نهاية السنة

الإستهلاك المتراكم:

بداية السنة

المحمل للسنة

مناقلة

استبعاات

نهاية السنة

صافي القيمة الدفترية

مشاريع تحت التنفيذ***

صافي القيمة الدفترية

* الاضافات تشمل الموجودات التي تمت رسملتها خلال الفترة واصبحت جاهزة للاستخدام.

** الاستبعاات تشمل الموجودات التي تم بيعها او التخلص منها وذلك لكونها غير قابلة للاستخدام، قام المصرف ببيع عقارات وتظهر قيمها من ضمن الاستبعاات على الاراضي و المباني (ايضاح 22).

*** تدرج الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة، بعد تنزيل أي خسارة مسجلة عن انخفاض القيمة. تشمل التكلفة الرسوم المهنية، وبالنسبة للموجودات المؤهلة، تتم رسمة تكاليف الاقتراض وفقاً للسياسة المحاسبية للمصرف. ويتم تصنيف هذه الممتلكات في الفئة الملائمة ضمن الممتلكات والمعدات عندما تكون مكتملة وجاهزة للاستخدام. ويبدأ احتساب استهلاك هذه الموجودات، على غرار الموجودات من الممتلكات الأخرى، عندما تصبح هذه الموجودات جاهزة للاستخدام المقرر لها.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 32 جزءاً من هذه القوائم المالية

مصرف الائتمان العراقي

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2023

9. موجودات غير ملموسة بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الاول 2023	
دينارعراقي (بآلاف الدينانير)	دينارعراقي (بآلاف الدينانير)	
477,211	329,282	رصيد بداية السنة
-	16,060	اضافات خلال السنة
(147,929)	(148,762)	ينزل:الاطفاء السنة
329,282	196,580	المجموع

- تشمل الموجوات الغير ملموسة برامج وانظمة الحاسب الالي ويتم اطفاءها بطريقة القسط الثابت بنسبة 20% من التكلفة.

10. موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الاول 2023	
دينارعراقي (بآلاف الدينانير)	دينارعراقي (بآلاف الدينانير)	
1,109,568	145,958	فوائد وإيرادات مستحقة
697,967	421,750	مصاريف مدفوعة مقدماً
214,311	199,311	مدينو نشاط الغير الجاري
15,000	9,000	تامينات لدى الغير
-	805	اخرى
281,280	-	ارصدة قيد الشطب*
(281,280)	-	مخصص ارصدة قيد الشطب*
2,036,846	776,824	المجموع

*ارصدة قيد الشطب تمثل ارصدة مدورة وغير متحركة منذ عدة سنوات و قام المصرف بشطب مبلغ (281,280) الف دينار خلال عام 2023 حسب موافقة الهيئة العامة المنعقدة بتاريخ 2022/11/26 بعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي ودائرة تسجيل الشركات على الشطب.

مصرف الائتمان العراقي

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2023

11. ودائع العملاء

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الاول 2023				
المجموع	افراد	شركات مالية	شركات	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
112,847,610	9,576,177	10,916,855	92,354,578	حسابات جارية وتحت الطلب*
37,810,071	7,814,835	29,993,890	1,346	ودائع توفير
150,657,681	17,391,012	40,910,745	92,355,924	المجموع

* لا توجد ارصدة لتأمينات نافذة بيع العملات الاجنبية للعملاء من ضمن الحسابات الجارية كما في 31 كانون الاول 2023.

31 كانون الأول 2022

المجموع	افراد	شركات	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
77,044,533	6,175,601	70,868,932	حسابات جارية وتحت الطلب
14,100,208	14,098,692	1,516	ودائع توفير
91,144,741	20,274,293	70,870,448	المجموع

12. تأمينات نقدية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الاول 2023	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
5,478,120	5,709,466	تأمينات مقابل خطابات ضمان
5,478,120	5,709,466	المجموع

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 32 جزءاً من هذه القوائم المالية

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2023

13. المخصصات المتنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الاول 2023	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
1,382,613	595,906	مخصصات اخرى*
1,098,910	1,098,910	مخصص مخاطر الائتمان التعهدي
666,238	558,650	مخصص تعويض خدمة المنتسبين
3,147,761	2,253,466	المجموع

فيما يلي الحركة على المخصصات:

31 كانون الاول 2023

الرصيد بداية السنة	التنزيلات	الإضافات	الرصيد بداية السنة	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
595,906	(786,707)	-	1,382,613	مخصصات اخرى*
1,098,910	-	-	1,098,910	مخصص مخاطر الائتمان التعهدي
558,650	(137,588)	30,000	666,238	مخصص تعويض نهاية الخدمة **
2,253,466	(924,295)	30,000	3,147,761	المجموع

*تم فرض غرامة من قبل البنك المركزي العراقي بقيمة (3,690,741) الف دينار و حسب كتابهم المرقم (21991/2/9) بتاريخ 2019/09/23 والتي تخص غرامات مزاد العملة لسنة 2012 (وحيث تم تقسيط مبلغ الغرامة الاجمالي بواقع 48 قسط شهري) قام المصرف بتسديد مبلغ (657,757) الف دينار لغرامة المزاد من حساب مخصصات اخرى خلال السنة. وقام المصرف بعكس الفائض من حساب مخصصات اخرى بقيمة (128,950) الف دينار وذلك لانتهاء الحاجة منها.

**قام المصرف بزيادة مخصص تعويض نهاية الخدمة للمنتسبين بمبلغ (30,000) الف دينار خلال السنة وذلك لتغطية تعويض نهاية الخدمة للمنتسبين وحسب التعليمات النافذة (ايضاح 23) وتسديد مبلغ (137,588) الف دينار عن مستحقات نهاية الخدمة للمنتسبين.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2023

14. مخصص ضريبة الدخل

ان الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
-	786,419	رصيد بداية السنة
-	(786,419)	ضريبة الدخل المدفوعة خلال السنة*
786,419	903,532	ضريبة الدخل المستحقة عن ارباح السنة
786,419	903,532	رصيد نهاية السنة

*قام المصرف بدفع مبلغ (966,846) الف دينار الى الهيئة العامة للضرائب عن تسويات ضريبية لعام 2022 وتظهر من ضمن المصاريف التشغيلية (ايضاح 25)، وعليه انجز المصرف تحاسبه الضريبي لعام 2022 و حصل على كتاب من الهيئة العامة للضرائب يؤيد ذلك.

ندرج ادناه احتساب ضريبة الدخل للمصرف فقط (بعد استثناء شركة الائتمان للتوسط) للسنة المالية 2023:

دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
18,433,970	صافي ربح النشاط الموحد بموجب قائمة الدخل الموحدة
6,560	تضاف خسارة شركة الائتمان للتوسط
18,440,530	صافي ربح نشاط المصرف بموجب قائمة الدخل المنفصلة
1,758,432	تضاف: المصاريف الغير مقبولة لاغراض الضريبة
14,175,417	تنزل: ايرادات غير خاضعة لضريبة الدخل
6,023,545	اجمالي الدخل الخاضع للضريبة
903,532	ضريبة الدخل المصرف (15%) من الدخل الخاضع للضريبة

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2023

15. مطلوبات أخرى

31 كانون الأول 2022	31 كانون الاول 2023	
دينارعراقي (بآلاف الدينانير)	دينارعراقي (بآلاف الدينانير)	
-	50,000,000	دائنون / زيادة رأس المال *
-	5,204,388	حسابات عملاء خاملة محولة الى البنك المركزي **
2,219,988	2,132,491	شيكات بنكية مصدقة
1,945,721	1,802,472	مبالغ غير مطالب بها
404,428	961,983	ذمم دائنة - توزيعات نقدية
310,555	285,404	مطلوبات عقود التأجير
19,711	261,720	فوائد مستحقة غير مدفوعة
172,981	157,981	ايرادات مستحقة وغير مقبوضة
198,551	96,145	مصاريف مستحقة غير مدفوعة
194,553	89,800	ارصدة وتعويضات العملاء المتوفين
43,671	47,334	مبالغ محجوزة بطلب جهات رسمية
596,219	38,410	الصكوك والسفاح المسحوبة على المصرف
24,194	26,803	استقطاعات من المنتسبين لحساب الغير
10,000	25,100	مبالغ مقبوضة لقاء تسجيل شركات
505	19,954	رسوم الطابع المالية
-	14,390	الحوالات الخارجية المسحوبة على المصرف
1,289	1,175	دائنو نشاط غير جاري
142,080	-	ارصدة الحسابات الجارية المغلقة
2,383	-	مبالغ مقبوضة لقاء شراء اسهم شركات
378,546	-	مقبوضات لقاء بيع عقارات
3,798	4,493	اخرى
6,669,173	61,170,043	المجموع

*يمثل التزام المصرف مقابل المبلغ المسدد من قبل بنك الكويت الوطني (المساهم الرئيسي في مصرفنا) كدفعة اولى تحت حساب زيادة رأس المال بالاصالة عن نفسه و نيابة عن كافة المساهمين الى حين انعقاد الهيئة العامة للمصرف و الانتهاء من اتخاذ كافة اجراءات زيادة رأس المال خلال عام 2024 (ايضاح 4).

** تمثل ارصدة الحسابات الخاملة للزيانن التي قام المصرف بتحويلها الى البنك المركزي تنفيذا لتعليمات الحسابات الخاملة والاموال المتروكة خلال الفترات السابقة. يوجد حساب مقابل لهذه الارصدة لدى البنك المركزي (ايضاح 3).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2023

16. رأس المال

يتكون رأس المال المدفوع بالكامل من 250 مليار سهم قيمة كل سهم 1 دينار عراقي.

17. الإحتياطيات

تتكون الإحتياطيات مما يلي

- إحتياطي أُلزامي

وفقاً لقانون الشركات العراقي يقتطع ما نسبته 5% (كحد أدنى) من دخل السنة بعد الضرائب كإحتياطي إلزامي. لا يجوز أن تزيد المبالغ المتجمعة لهذا الحساب عن 50% من رأس مال المصرف. كما لا يجوز توزيع الإحتياطي الإلزامي أو أية عوائد ناتجة عنه على المساهمين. يجوز الإستمرار في الإقتطاع بموافقة الهيئة العامة للمصرف على أن لا يتجاوز الإحتياطي الإلزامي ما نسبته 100% من رأس مال المصرف , حيث بلغ رصيده كما في 31 كانون الاول 2023 (17,133,478) الف دينار .

18. إيرادات الفوائد

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الاول 2022	31 كانون الاول 2023	
دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	
12,467,441	11,566,667	فوائد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
2,125,774	3,897,068	فوائد موجودات مالية بالتكلفة المطفأه
150,784	1,529,711	فوائد ارصدة ودائع لدى البنك المركزي
179,028	1,355,717	فوائد أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
645	7,287	فوائد القروض و التسهيلات
14,923,672	18,356,450	المجموع

19. مصروفات الفوائد

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الاول 2022	31 كانون الاول 2023	
دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	
36,998	272,939	فوائد ودائع توفير
9,341	6,821	فوائد مطلوبات عقود التأجير
46,339	279,760	المجموع

مصرف الائتمان العراقي

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2023

20. صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الاول 2022	31 كانون الاول 2023	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
1,167,965	1,670,779	عمولات دائنة:
397,343	367,074	عمولات حوالات بنكية
-	212,146	عمولات تسهيلات غير مباشرة
2,321,738	1,987,264	عمولة نافذة بيع وشراء العملات الاجنبية
3,887,046	4,237,263	عمولات مصرفية أخرى
(416,542)	(479,502)	مجموع العمولات الدائنة
3,470,504	3,757,761	تنزل: عمولات مدينة
		صافي إيرادات العمولات

بلغ حجم مشتريات المصرف لصالح العملاء من نافذة العملة مبلغ (21,214,591) دولار امريكي وتحقق إيرادات عمولات بمبلغ (212,146) الف دينار.

21. ربح (خسارة) تقييم العملة نتيجة تغيير سعر الصرف

حسب قرار البنك المركزي الصادر بموجب كتاب دائنة مراقبة الصيرفة المرقم بالعدد 95/2/9 بتاريخ 8-2-2023 باعتماد سعر الصرف الجديد ابتداء من تاريخه، وعليه قام المصرف بتعديل سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي من (1460) الى (1310) في السجلات المالية و الانظمة المصرفية وأن خسارة تقييم العملة نتيجة سعر الصرف بلغت (337,265) الف دينار عراقي وذلك لان المصرف كان لديه مركز عملات دولار طويل (Long position) بقيمة (2,247,850) دولار.

22. ارباح رأسمالية

استنادا الى تعليمات البنك المركزي العراقي التي تنص على بيع العقارات الغير مستغلة للاغراض المصرفية، قام المصرف ببيع العقارات (البصرة، الموصل، الكرادة) خلال عام 2023 وتحقق عن عملية البيع ارباح بقيمة (1,893,311) الف دينار.

23. رواتب الموظفين ومافي حكمها

31 كانون الاول 2022	31 كانون الاول 2023	
دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	
2,681,851	3,358,406	رواتب ومنافع الموظفين
187,156	201,611	مساهمة المصرف في الضمان الاجتماعي
723,678	30,000	مخصص تعويض نهاية الخدمة
3,592,685	3,590,017	المجموع

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 32 جزءاً من هذه القوائم المالية

مصرف الائتمان العراقي

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2023

24. مصاريف تشغيلية

31 كانون الاول 2022 دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	31 كانون الاول 2023 دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
574,890	452,677	تأمين
84,108	58,484	تأمين صحي
433,731	375,026	صيانة مركز البيانات
610,042	269,974	رخص وبرامجيات
247,387	342,713	خدمات قانونية
-	966,846	ضريبة دخل سنوات سابقة *
265,326	188,409	ضريبة مدفوعة عن الموظفين
14,555	-	فرق ضريبة مدفوعة عن الموظفين سنوات سابقة
239,832	155,425	رسوم
147,734	86,009	صيانة اجهزة الصراف الالي
72,753	91,430	اجور خدمة البطاقات الالكترونية
72,000	105,000	تبرعات **
108,968	74,808	انترنت
29,415	31,468	اتصالات عامة و موبايل
181,405	73,110	خطوط اتصال
58,309	77,471	نقل النقود
71,932	67,928	كهرباء
68,107	50,621	الوقود والزيوت
62,212	62,515	اشتراكات
52,818	53,408	سفر وإيفاد
57,000	60,000	اجور تدقيق مراقبي الحسابات
-	9,000	أجور تنظيم الحسابات
5,405	605	اجور تدقيق اخرى
22,130	67,336	تعويضات وغرامات
-	28,000	مكافآت لغير العاملين***
47,167	34,104	صيانة عامة
54,529	64,451	خدمات مهنية واستشارات
31,692	31,093	اللوازم والمهمات
24,476	25,562	قرطاسية
9,283	16,139	تدريب و تطوير
-	13,227	مصاريف شركة التنظيف و الخدمات
15,325	22,268	مصروفات خدمية اخرى
27,790	18,000	استئجار مباني ومنشآت
13,477	9,244	احتفالات و مؤتمرات
10,691	8,855	ماء
2,623	7,149	ضيافة
6,293	6,503	استئجار وسائل نقل وانتقال
4,046	2,478	تجهيزات العاملين
2,095	3,245	إعلانات
92,263	30,025	مصاريف عن نسبة شركة ضمان الودائع***
7,379	1,274	أخرى
3,829,188	4,041,880	المجموع

* قام المصرف بدفع مبلغ (966,846) الف دينار الى الهيئة العامة للضرائب عن تسويات ضريبية لعام 2022، وعليه انجز المصرف تحاسبه الضريبي لعام 2022 و حصل على كتاب من الهيئة العامة للضرائب يؤيد ذلك.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 32 جزءاً من هذه القوائم المالية

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2023

** قام المصرف بالمساهمة بمبلغ (72,000) الف دينار في مبادرة البنك المركزي لدعم الانشطة الاجتماعية والتبرع بمبلغ (33,000) الف دينار عن مصاريف علاج ل احد اعضاء مجلس الادارة وحسب قرار الهيئة العامة للمصرف بتاريخ 2023/6/3.

*** قام المصرف بمنح مكافأة قدرها (7,000) الف دينار لكل عضو مجلس الادارة عن السنة المالية 2022 وحسب قرار الهيئة العامة للمصرف بتاريخ 2023/6/3.

**** يقوم المصرف بتسديد مصاريف نسبة ضمان الودائع و البالغة 1 دينار عن كل عشرة الاف دينار من ودائع المصرف شهريا الى شركة ضمان الودائع العراقية ابتداءا من شهر كانون الاول 2020.

25. حصة السهم الأساسية من ربح السنة

تم احتساب ربح السهم الأساسي للسنة وذلك بتقسيم صافي الدخل للسنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة كما في نهاية السنة.

31 كانون الاول 2022	31 كانون الاول 2023	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
10,743,532	17,530,438	صافي ربح السنة (بآلاف الدينانير العراقية)
250,000,000	250,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم (بآلاف)
فلس/دينار	فلس/دينار	
0,043	0,070	حصة السهم الأساسي من الربح السنة

26. النقد وما في حكمه

لأغراض قائمة التدفقات النقدية، يتكون النقد وما في حكمه من الآتي:

31 كانون الاول 2022	31 كانون الاول 2023	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
96,029,644	214,977,834	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
18,841,071	82,019,722	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
114,870,715	296,997,556	المجموع

27. ارتباطات والتزامات محتملة

31 كانون الاول 2022	31 كانون الاول 2023	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
45,019,983	51,243,740	خطابات ضمان
333,164	1,983,395	اعتمادات
45,353,147	53,227,135	المجموع

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 32 جزءاً من هذه القوائم المالية

مصرف الائتمان العراقي

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2023

28. كفاية رأس المال

حسب كتاب البنك المركزي بالعدد 192/2/9 بتاريخ 2020/07/22 الذي صادق على الضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال للمصارف التجارية وفق متطلبات بازل (II & III)، و الذي اوجب المصارف التجارية العاملة في العراق الالتزام بالضوابط الرقابية اعتباراً من الفصل الثاني لعام 2020. وعليه قام المصرف بإحتساب كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي والكشوفات المطلوبة من قبله وكما مبين ادناه:-

31 كانون الاول 2022	31 كانون الاول 2023	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
		إجمالي القاعدة الرأسمالية (بسط النسبة)
		Tier I Capital الشريحة الاولى
299,525,195	287,050,726	رأس المال المستمر
(329,282)	(196,580)	العناصر التي يتم طرحها من رأس المال الاساسي المستمر
299,195,913	286,854,146	مجموع الشريحة الاولى
		الشريحة الثانية (Gone – Concern Capital)
-	-	القروض (الودائع) المساندة
345,572	141,114	الحد الأقصى للمخصص العام المسموح به
345,572	141,114	مجموع الشريحة الثانية
299,541,485	286,995,260	مجموع الشريحة الاولى و الثانية (بسط النسبة)
		إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر (مقام النسبة)
46,355,595	69,124,026	إجمالي الأصول المرجحة لمقابلة مخاطر الائتمان
279,768,221	207,275,635	إجمالي الأصول المرجحة لمخاطر السوق
14,681,018	17,461,478	إجمالي الأصول المرجحة لمخاطر التشغيل
340,804,834	293,861,139	إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر (مقام النسبة)
		إجمالي القاعدة الرأسمالية / إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان، السوق والتشغيل
%87.791	%97.664	

29. نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر

استناداً الى قرار مجلس ادارة البنك المركزي العراقي رقم (167) لسنة 2016 باعتماد نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لمراقبة حجم السيولة لدى المصارف ومدى قدرتها على مواجهة التزاماتها في المدى القصير و المتوسط، وعليه فقد تم اعتماد الضوابط الرقابية الخاصة بإدارة مخاطر السيولة وفقاً لمقررات بازل III وان تطبيق هذه النسب ببدء بشكل فعلي في 01 كانون الثاني 2017 على ان تلتزم المصارف بالحدود الدنيا وكالتالي:

- الحد الأدنى لنسبة تغطية السيولة هو (100%)

- الحد الأدنى لنسبة صافي التمويل المستقر هو (100%)

بلغت نسبة تغطية السيولة (366%) كما في 31 كانون الاول 2023 (31 كانون الاول 2022 : 767%) في حين بلغت نسبة صافي التمويل المستقر (899%) كما في 31 كانون الاول 2023 (31 كانون الاول 2022 : 840%).

قام المصرف بإحتساب نسبة تغطية السيولة و نسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي والكشوفات المطلوبة من قبله.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 32 جزءاً من هذه القوائم المالية

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2023
30. القضايا المقامة على المصرف

صدر قرار محكمة التمييز بالعدد (10153/الهيئة المدنية/عمل/2022) بتاريخ 2022/12/6 يقضي بتصديق قرار الحكم الصادر من محكمة عمل بغداد/الرصافة بالعدد (426/عمل/2020) بتاريخ 2022/10/31 الذي ينص على اعادة المدعي (الموظف السابق) الى عمله وصرف كافة رواتبه ومستحقاته المالية من تاريخ انتهاء خدماته وحتى مباشرته الفعلية وقام المصرف بتقييد قرار المحكمة بتاريخ 13 شباط 2023 وصرف كافة رواتبه ومستحقاته المالية.

31. المعاملات مع اطراف ذات علاقة:

قام المصرف بالدخول في معاملات مع بنك الكويت الوطني (المساهم الرئيسي) ضمن النشاط الاعتيادي للمصرف وباستخدام اسعار الفوائد و العمولات التجارية السائدة وكما مبين ادناه:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
9,593,867	55,956,299	بنود داخل قائمة المركز المالي
8,760,000	23,580,000	ارصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية ودائع لدى بنوك و مؤسسات مصرفية
39,258,136	47,080,979	بنود خارج قائمة المركز المالي تسهيلات غير مباشرة
179,029	1,355,717	بنود قائمة الدخل ايرادات الفوائد
164,977	155,250	عمولة تسهيلات غير مباشرة

32. تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):

اظهرت نتائج التطبيق وجود فائض بقيمة (1,081,398) الف دينار ناتج عن الفرق بين اجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة بقيمة (6,313,650) الف دينار واجمالي المخصصات القائمة البالغة (7,395,048) الف دينار وحسب كشف الخسائر الائتمانية المتوقعة للمعيار الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الاول 2023 المرفق طيا ، علما ان السجلات المحاسبية للمصرف لم تتأثر بهذه الزيادة وتم المحافظة على رصيد المخصص الدفترى (المخصصات القائمة).

مصرف الائتمان العراقي

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2023

يوضح الجدول الخسائر الائتمانية المتوقعة للمعيار رقم (9) وفرقها عن المخصصات القائمة حسب التصنيف السابق:

31 كانون الاول
2023

الفرق	المخصصات القائمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	الرصيد	رقم الايضاح	موجودات مالية
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)		
-	-	-	203,775,289	3	ارصدة لدى المركزي
77,270	123,602	46,332	82,143,324	4	ارصدة لدى مصارف
-	-	-	200,000,000	7	حوالات خزينة بالدينار
1,004,128	1,098,910	94,782	53,227,135	27	الاعتمادات و خطابات الضمان
-	6,172,536	6,172,536	6,172,536	5	التسهيلات الائتمانية مباشرة
1,081,398	7,395,048	6,313,650	545,318,284		

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 32 جزءاً من هذه القوائم المالية



مصرف الائتمان العراقي
Credit Bank of Iraq

creditbankofiraq.com